

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

هدف الحوار وطن للجميع

◀ عبادة بوظو

باستثناء المتمرسين، كل من موقعه، بروائح الدم والفساد والشحن الطائفي البغيض أو الاستقواء بالخارج، لم يعد هناك في سورية من خلاف واسع حول أن تعقيدات اللحظة الراهنة في البلاد باتت تستدعي بالضرورة قيام طاولة حوار وطني شامل مستديرة، تتولى صياغة حل توافقي شامل بين كل أطراف النسيج السياسي والاجتماعي والحراك الشعبي السوري بوصفه المخرج الوحيد، الأمن نسبياً، أمام سورية دولة وشعباً، ويأخذ في حسبانته الإقرار بوجود واقع جديد، ما يقتضي إعادة تشكيل الفضاء السياسي في البلاد وبنيتها الاقتصادية.

وإذا كان اللقاء التشاوري للحوار المزمع عقده في العاشر من الشهر الجاري، سيتولى البحث عن مرتكزات الحوار الوطني الشامل وآلياته، فإنه لا يتعدى كونه نقطة الانطلاق في مسار وضع الرسمة الجديدة لسورية، الواحدة الموحدة، بحكم التغييرات الكبيرة في البنى وتناسبات القوى التي أحدثتها الاستحقاقات المتراكمة، التي وجدت تعبيرات مختلفة في تفجر الاستياء منها وأشكال الرد على هذا التفجر، ليصبح الخروج من هذا المطب الموسوم بالدم والكبح وسوء التقدير واستعراض العضلات ضرورة وطنية لا يستقيم ادعاء إنجازها من طرف واحد.

يقول المنطق إن الحوار وسيلة وليس غاية بحد ذاتها، وهو في كل الأحوال وضمن الظروف العصيبة التي تمر بها سورية، وما تستدعيه من مسؤوليات وطنية عليا، لا ينبغي النظر إلى إطلاقه أو الانضمام إليه من حيث المبدأ كمئة أو تنازل، رغم أنه في سياقه كعملية صراعية وتقاعلية، سلمية وحضارية، يتضمن تنازلات بغية الوصول إلى توافقات تكون ملزمة لأصحابها بمقدار توافقتهم عليها وليس على الحوار بحد ذاته في مراحله الأولى.

فالحوار الواعي والمسؤول بين رأيين مثلاً يفترض به صياغة رأي ثالث هو أكثر تقدماً وقوة من أي منهما منفرداً، ولا فماً للغاية منه؟

ولكن إنجاح ذلك، وتحديدًا ضمن إحدائيات المشهد السوري اليوم، يتطلب توافقاً مسبقاً بين الأطراف المتحاوره بمن تمثله (نظام، معارضة، أحزاب، أجهزة سلطة، شارع، حراك شعبي بأشكاله المختلفة، التظاهر والاحتجاج والرأي والمسيرات) حول ضرورة تأمين المناخ المناسب لقيام الحوار واستمراره والوصول إلى غاياته المنشودة، ما يعني وقف إراقة الدماء ومحاسبة مرتكبيها من أي جهة كانت، ووقف الاعتقالات لغير المسلحين المثبتين والتوقف عن إغلاق المدن والأحياء السكنية ونهب العنف والتخريب والتطاول على الجيش، وكذلك التبرؤ من أي مخربين محتملين للنسيج الوطني، مهما كانت أدواتهم وأنما كانت مواقعهم الواضحة أو التمويهية.

بموازاة ذلك ينبغي الإقرار أن سورية في تموز ٢٠١١ وفي حال تعهد مختلف الأطراف بضمان توفير هذا المناخ، لا تزال في بداية طريق رسم صورتها المستقبلية، وهي طريق تبدأ من الاعتراف بالآخر المختلف سياسياً ومطلياً، والإسراع بترميم أي ضرر لحق بالنسيج الاجتماعي السوري المتفلق عبر التاريخ بغنى مكوناته وشرائحه وعيشه ومصيره المشترك.

بناءً عليه، وإذا كان من البدهي القول إن الوطن للجميع، ولا يحق لأحد المساس بهذه البديهية، فإنه في دولة المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية بين الأفراد وتحديدًا أمام القانون، لا أحد يملك الوطن وتقصيله على مفاسه وحق النطق باسمه حصرياً، مثلاً لا أحد يملك حق قمع شخص يريد أن يخرج ليعلن عن رأيه أو كرامته أو دفاعه عن لقمة عيشه في وجه سارقها.

وهنا مرتبط الفرس، فمثلاً قد لا يعني لعامة الناس في صفوف المتظاهرين حقيقة وضع النظام لحرمة إصلاحاته السياسية في المقدمة، كون ذلك لا يعني الكثير لهم بحكم تجربتهم السابقة التي مهدت لاحتجاجهم، خلافاً للسياسيين الذين يدركون أهمية ذلك بعقل بارد، فإن السؤال الأهم هو: أي إصلاح اقتصادي سيعكسه ذلك الإصلاح السياسي؟ أو أية تغييرات في الحوامل الاقتصادية الاجتماعية ستجري لحماية الوحدة الوطنية السورية بعيداً عن المنزلقات غير الوطنية البغيضة، والتي يدفع المستفيدون من استمرار منظومة الفساد في البلاد باتجاهها، شأنهم في ذلك شأن كل القوى الراضية للحوار أو المعرقة إياه.

إن معظم الأحداث الحالية تشير إلى ضرورة الإعلان الرسمي عن موت السياسات الاقتصادية الليبرالية التدميرية التي تم اتباعها خلال السنوات السابقة، لأنه بغير ذلك ستبقى ردود الأفعال شعبياً وما تلاقيه من معالجات أمنية أو احتوائية في أطوار غير منتهية وغير آمنة من المد والجزر. إن تلك السياسات الاقتصادية رغم إطارها السوري، هي تعبير عن ميزان عالمي محدد للقوى، أي أنها منعكس للخارج على الداخل، وإن الانقراض في وجهها ورفضها شعبياً هو رد فعل طبيعي ومباشر بالمعنى الوطني.

وثمة سؤال بدهي آخر يطرح نفسه: ماذا عن طيف المتحاورين؟

من دون الانزلاق إلى درك من يعطون أنفسهم حق منح أو سحب «شهادات بالوطنية»، فإن هذا الطيف ينبغي أن يشمل كل الأطراف والشخصيات والقوى والتيارات الوطنية في «الموالاة» و«المعارضة» من غير المشبوهين وطنياً، أي أولئك الملتزمين بالمسلمات الوطنية التاريخية أو المستجدة، أي التمسك بالوحدة الوطنية ومعاربة الشحن الطائفي والاستقواء بالخارج، وثبات ووضوح الموقف الوطني من الكيان الإسرائيلي وسياسات ومشاريع الهيمنة الأمريكية الصهيونية، والتمسك بكل أشكال مقاومتها حتى تحرير الأرض وعودة الحقوق، وكذلك الدفاع عن الحراك الشعبي بطابعه السلمي بوصفه ضمانة لبنية الإصلاحات «الشاملة والجزرية والذكية والمرنة». وهؤلاء هم شخصيات غير ملوثة بالفساد والتخريب أو ملطخة أيديهم بالدماء وسوء من النظام أم من الأحزاب والتيارات السياسية القائمة- الموالية أم المعارضة- والتي لم تعد تمثل كل الطيف السياسي السوري اليوم، بمعنى ضرورة أن يشترك على قدم المساواة في الحوار المنشود ممثلون عن الحركة الشعبية ضمن المسلمات الوطنية ذاتها.

إن علانية الحوار وشفافيته ونقله مباشرة إعلامياً، هو مؤشر أولي إيجابي كما أكدنا سابقاً، وهو كفيل بإبراز الأبعاد الحقيقية للقوى، وكذلك تناسباتها المستجدة والجديدة الوطنية في نواياها ومواقفها، وهو ما لا يخفى أو يرهب أيًا من المخلصين من أبناء سورية.

إن نجاح الحوار الوطني في لقاءاته التشاورية أو الشاملة مرهون بعلاج هذه المسائل وتقديم إجابات مقنعة للسوريين من كل الأطراف المعنية.

وبين هذا وذاك يبقى وأهما ومداناً في نهاية المطاف كل من يعتقد بإمكانية إعادة حكم السوريين بالمنظومات والأشكال والآليات السابقة، ومسيء ومدان كل من يريد قذف سورية نحو الفوضى الأمريكية غير الخلافة.

بين الوهم والإساءة علاقة استعالة وإمكانية، كلما أدرك الواهمون حقيقة وهمهم أصبح الضغط أكبر باتجاه عزل المسيئين، والعكس صحيح.



فليكن تحرير الجولان على رأس مواضيع طاولة الحوار الوطني..

سورية على مفترق طرق... ص ٨-١٠

مجلس شركة شام القابضة الجديد.. المعاني الخاصة!

الشخصيتان الوافدتان إلى إدارة الشركة هما ديلالا حاج عارف الوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية والعمل، والمهندس أحمد حمو وزير الصناعة السابق!! لتحلا محل «رئيس الشركة» نبيل الكزبري، ونائبه رامي مخلوف... ولا تعليق...

يذكر أن شركة شام القابضة تأسست رسمياً عام ٢٠٠٧ برأسمال قدره ١٨ مليارا و٢٥ مليون ليرة سورية من كل صنف الأموال وروائعها وتواريخها ومصادرها، وضمت ٧٠ من رجال أعمال سوريين من كل صنف ولون ورائحة وتاريخ... أيضاً!.

انتخبت الهيئة العامة «غير العادية» لشركة شام القابضة خلال اجتماعها السنوي الذي انعقد مؤخراً مجلس إدارة جديداً (غير عادي) خلفاً لمجلس الإدارة القديم الذي انتهت ولايته في ٢٨ نيسان الماضي.. واللافت في الأمر أن المجلس الجديد ضم شخصيتين ليستا عاديتين على الإطلاق، وانتخبتهما من خارج الشركة يحمل العديد من الإشارات الخاصة جداً، سواء بالمعنى التاريخي القريب جداً، أو بالمعنى الأخلاقي الموحى جداً، أو بالمعنى الاصطفا في والوظيفي السافر جداً جداً!!

بلاده تتصدر تجارة الأسلحة..

أوباما يحذر من الكساد الاقتصادي

الاستدانة أمر لا يمكن التلاعب به، حيث إن عدم رفعه سيرتك الخزنة الأمريكية دون أموال، وهو ما من شأنه أن يشل تسير أمور الدولة، ويمنعها من تسديد ما عليها من فواتير أو التزامات.

كما نبه إلى أن عدم إنجاز رفع سقف الاستدانة سيؤدي إلى خفض مكانة السندات الأمريكية ويرفع تكلفة القروض من سوق رأس المال العالمية.

وعند سؤاله عن إمكانية استخدامه بندا في الدستور الأميركي يمنحه الحق بإقرار زيادة سقف الدين دون موافقة الكونغرس بأعضائه الجمهوريين الذين لن يصوتوا «لمصلحة قانون يزيد الضغط الضريبي على المؤسسات ويدمر الوظائف»، أعرب أوباما عن أمله بأن المحادثات التي تجري بين المشرعين ستصل لاتفاق وبالتالي لن يلجأ لهذا الحق.

ونبهت وزارة الخزنة من أنه إذا لم يتم قبل ٢ آب إقرار رفع سقف الاستدانة فإن أميركا ستكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي.

الدولية ودراسات التنمية بجامعة جنيف، إلى أن الولايات المتحدة ظلت تتربع على قمة الدول المستوردة والمصدرة للأسلحة الصغيرة والخفيفة في العام ٢٠٠٨، وهو آخر عام جمعت فيه بيانات، وأمريكا المركز الأول في أعوام سابقة.

ويلي أمريكا في التصدير كل من إيطاليا وألمانيا والبرازيل وسويسرا علاوة على «إسرائيل» والنمسا وكوريا الجنوبية وبلجيكا وروسيا وإسبانيا وتركيا والنرويج وكندا، بقيمة صادرات زادت على ١٠٠ مليون دولار سنوياً لكل منها.

أما الدول المستوردة بحجم سنوي يزيد على ١٠٠ مليون دولار سنوياً وتأتي بعد الأمريكية، فهي كندا وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وفرنسا وباكستان، بينما تم تزويد شركات تعمل في العراق وأفغانستان ببنادق آلية هجومية وأسلحة رشاشة وبنادق للقناصة وقاذفات قنابل صاروخية في بعض الأحيان، مما يثير تساؤلات بخصوص دورها الدفاعي المعلن. أما أوباما في متاهة الأزمة الرأسمالية التي تعصف ببلاده فقد قال إن مسألة سقف

بينما أظهر تقرير دولي جديد أن «صناعة الأمن الخاص» تنمو بسرعة كبيرة في العالم، بحيث أصبح عدد العاملين فيها يفوق عدد الشرطة في جميع أنحاء العالم، تتربع الولايات المتحدة على قائمة الدول المستوردة والمصدرة للأسلحة الصغيرة والخفيفة في ظل نمو هذه الصناعة بما يفوق سرعة آليات التنظيم والرقابة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي حذر فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما من أن عدم تمكن الكونغرس من الاتفاق على رفع سقف الديون السيادية الأمريكية من شأنه أن يهدد أكبر اقتصاد عالمي بالسقوط في كساد جديد أو أسوأ من ذلك.

في المحور الأول ارتفع عدد الأمن الخاص إلى ٢٠ مليوناً، أي بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ في العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. حيث قدر التقرير- الذي يحمل عنوان «إحصاء الأسلحة الصغيرة»- أن الحجم الإجمالي لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة يبلغ سبعة مليارات دولار سنوياً.

وأشار التقرير الذي أعده معهد الدراسات

بصراحة

الإصلاح الجذري والشامل مطلب الطبقة العاملة

◀ عادل ياسين

يجري في البلاد هذه الأيام حراك سياسي واجتماعي غير مسبوق من حيث العمق والانتعاش، أثر تأثيراً مباشراً على قطاعات واسعة من الشعب السوري في السلوك والتفكير والاتجاهات، ونقل الصراع السياسي والاجتماعي إلى الشارع بعد أن كان حكراً على النخب السياسية، التي كانت معزولة تماماً عن الشارع لعقود طويلة، بفعل غياب الحريات العامة التي كبلتها القوانين والأجراءات الاستثنائية التي عطلت الحياة السياسية، وقطعت الصلة ما بين القوى والأحزاب، التي من المفترض أنها تعبر سياسياً واقتصادياً عن الطبقات في المجتمع لسوري، وما بين شرائح واسعة من الشعب، حتى أصبح هناك فراغ وهوو واسعان بين تلك الأحزاب والقوى الجماهير.

ي أن هناك جماهير واسعة لها مطالب مشروعة تراكمت خلال عقود من الزمن، ولا يوجد من يعبر عنها سياسياً بالمعنى الواسع لهذه المطالب، لذا تفاجأ الكثير من القوى بهذا الحراك، وارتبكت مواقفها ما جعلها تنتج مواقف متناقضة. ثارة ذات الشمال وأخرى ذات اليمين، وبرز العديد من القوى لكامنة في المجتمع والتي لها صلة بالحراك الشعبي بهذا الشكل أو ذاك، وأكدت مواقفها على أهمية أن يبقى الحراك سلمياً، وعلى ضرورة التغيير الديمقراطي المستند إلى تعديل أو تغيير الدستور، وضرورة إيجاد قانون انتخابات يؤمن وصول من يعبرون حقيقة عن مصالح الشعب السوري، وقانون مطبوعات يؤمن حرية الرأي والصحافة بالتعبير عن مطالب للناس المشروعة، ولكن في زحمة هذه المطالب العامة جرى لقفز عن أهم قضيتين لهما صلة مباشرة في الحفاظ على لوحدة الوطنية وتعزيزها وتصلبها، وهما مفتاح الحل لمعظم ما يعاني منه الشعب السوري، أولهما قضية الفساد الكبير الذي لا يقل خطره ونتائج أعماله عن أي عدوان خارجي يريد أن يفتت سورية أرضاً وشعباً، وهنا تكمن أهمية مواجهته وضربه واجتثاثه من جذوره. والثانية: القضية الوطنية المرتبطة مباشرة بالموقف من العدو الإمبريالي الصهيوني، ومن كل من يقترب من هذا العدو طالباً الفون والمساعدة بالعدوان على وطننا، والمراهنة على الدعم الخارجي للتغيير لداخلي، والجانب الآخر من القضية الوطنية هو تحرير للأراضي المحتلة، وخاصة الجولان، الذي سيعمل على إعادة صهر الشعب السوري في بوتقته ليخرج بوحدة وطنية لا يمكن اختراقها مهما حاول الأعداء ومهما عملوا على تفتيتها.

ن الاقتصاد على طرح القضايا السياسية وإهمال القضايا الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة مباشرة بحياة أغلبية الشعب السوري، يعني توجيه هذا الحراك باتجاهات أخرى غير مأمونة، ولا تحقق ما قام من أجله هذا الحراك من مطالب اقتصادية كان لغايتها دور أساسي في إفقار الشعب السوري حتى وصلت نسبة الفقر في سورية إلى ٤٠٪ من تعدادهم، فالقول إن الشعب السوري قام بحراكه من أجل حريته فقط كلاماً لا يتوافق مع الواقع، فالشعب السوري يريد أن يكون كريماً في لقمته وكلمته، وهذا يكون بإعادة توزيع الثروة، ليس فيما بين الناهبين أنفسهم، بل بين الناهبين والفقراء، وهذا يدخل آلية إصلاحات جذرية يجري طرحها وتدوّلها في خضم الصراع الدائر، المبرر عنه بمواقف الكتل السياسية السابقة أو الناشئة حديثاً.

لألافت للنظر فيما يجري من غياب صوت الحركة النقابية
عقوة أساسية من القوى الاجتماعية المفترض أن يكون لها
موقف واضح من حقوق الطبقة العاملة، وما أكثرها، وهي
التي عانت كثيراً من ضعف أجورها وتدني مستوى معيشتها
بسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية التي جرى تبنيها منذ
عقدين من الزمن، والتي لم تستطع الحركة النقابية التصدي
لها ومواجهتها ومواجهة نتائجها الكارثية على الطبقة العاملة
وأهمها تخريب القطاع العام الصناعي والزراعي، وإقرار قانون
لعمل الجلد رقم ١٧ الذي يحدد نتائجه الآن العمال
لقطاع الخاص، حيث يجري الترسيع التسعفي على قدم وساق
للعامل تحت حجة الأزمة الاقتصادية، وهذا يجري تحت أنظار
قيادة الحركة النقابية والسياسية دون أن يُخذ أي إجراء جدي
لوقف هذا النزيف الخطير بنتائجها الاجتماعية والسياسية، ولا
ندري ما هو المبرر الذي يجعل قيادة الحركة النقابية تقف على
الحيد دون أن تقدم أية حلول واقعية تحمي فيها العمال من
لترسيع، وتبقى على الصناعة الوطنية تعمل دون توقف!

لحركة النقابية لأبد أن يكون لها صوت عال في الحوار الدائر، ومساهمتها فيه يعني إيصال صوت الطبقة العاملة وحقوقها، وتحثون على طاولة المتحاورين في مختلف اللجان الحوارية. سيكون يستعد الفعل التنظيم النقابي من المشاركة بها بفاعلية، تغير عن فصاح العمال، وعن موقع وتأثير الطبقة العاملة لسورية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن تخلف الدور الفاعل للنقابات في الصراع الدائر، وابتعادها عن المشاركة يطرح تساؤلات كثيرة لدى الطبقة العاملة عن جدوى الحوار الدائر الآن، للوصول إلى إصلاحات شاملة وجذرية، وأهم تلك التساؤلات: هل سيجري بحث إعادة توزيع الثروة بين الفقراء والأغنياء، بحيث سيؤدي ذلك إلى الإقرار بحق العمال وبنصيبهم العادل من الثروة وسيحقق كرامتهم، سيجدون أم لا؟ أم يترك توزيع الثروة مرة أخرى فإن العمال سيجدون طريق الوسائل الكفيلة التي تؤمن حقوقهم، وهم قادرون على ذلك، فالحركة النقابية وقيادتها تتحمل مسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال السياسية والاقتصادية، وإن دفن الرأس في التراب سيكون ضاراً بمصالح العمال وحقوقهم.

اللجنة النقابية في المرصد الوطني للزلازل:

إنصاف العاملين وإعادة الروح للبحث العلمي من حقنا!

أعد الصفحة: علي نمر

كان لصدور القانون ٥٤ لعام ٢٠٠٤ القاضي بإحداث المركز الوطني للزلازل السوري همية كبرى في عملية الرصد الزلزالي في سورية، لكن وللأسف ذهبت الإدارة إلى خارج أهداف المركز وأهميته البحثية، خاصة أن مجلس إدارة المركز «حسب تقرير اللجنة للنقاية» الموجه للمكتب النقابي أنه ومنذ تأسيسه يتحكم به المدير العام وثلاثة من خارج المركز، ولا يوجد سوى ممثل وحيد من المركز، ولا وجود لأي تمثيل نقابي، وأن المجلس لم ولن يكون بوضعه الحالي لمصلحة العاملين في المركز، وتؤكد اللجنة أنه وحسب قانون إحداث المركز وحسب توجيهات لقيادة يجب أن يتألف المركز من أحد عشر عضواً على الأقل، سبعة منهم بالضرورة أن يكونوا من ملاك المركز كي تصب قرارات المجلس في مصلحة العاملين في المركز، غير أن هذا غير محقق، وبالتالي فإن كل قرارات المجلس السابقة والمستمرة لم يتحقق فيها نصاب لأعضاء المجلس.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أنجز المهندس
عبد درويش عام ٢٠٠٥، بحثاً علمياً هاماً
في مجال معايرة شبكات الزلازل في سورية،
تبناها بورقتي عمل، مطالباً فيها الإدارة
بمصدق التقارير المقدمة، ومتابعة مشروع
المعايرة (شفي وخطي بالكتاب رقم ٦٢/
تاريخ ٦/٧/٢٠٠٦، الكتاب رقم ٩٩/ تاريخ
١١/٦/٢٠٠٦) لكن دون جدوى لتذهب
بجهود هباءً.

وفي تاريخ ١/٧/٢٠٠٩ نال الموافقة على لقاء وزير النفط بعد طويل انتظار، وشرح له كل ما جبري ومن بينها الشكاوى وقدم للوزير كامل الأدلة التي تثبت صحة إدعاءاته، بالكتاب رقم ٦٧/ و. والذي بدوره أي الوزير أحاله إلى المدير العام وعليها الحاشية التالية: إلى السيد



أو تفاصيل، كما حصل مع مديرة الرصد الزلزالي السابقة الجيوفيزيائية رنده محمد، وود. سامر باغ الحاصل على شهادة الدكتوراه في الزلازل من إيطاليا.

وممن باب التذكير فقط فإن المدير العام د.
محمد داود قد نشر بحثاً في مجلة جامعة
دمشق للعلوم الأساسية المجلد ١٩/ العدد
٢٠٠٣، بحثاً بعنوان «محطة الرصد الزلزالي
في جامعة دمشق» ذكر في الصفحة ١١٩/
منه ما يلي:

«من جهة أخرى تقوم بمعيرة أجهزة قياس الإشارة الزلزالية مرتين في العام على الأقل باستخدام مولد ترددات رقمي لمراقبة أية انحرافات في الدور الطبيعي له.. كما تسمح عملية المعيرة اليدوية بالتأكد من دقة عمل أجهزة تضخيم الإشارة الزلزالية وضبطها.»

إذا كان هذا الكلام الذي ذكره المدير العام لمحلة واحدة في جامعة دمشق، وأنه لا بد من معيرتها مرتين في العام، فلماذا مضى ست سنوات على وجوده، ولم يسمح بمعيرة

مدير عام المركز للتدقيق وبيان الواقع» أي ما
معناه دخول الطلب في خزانة الكتب المدومة
كبقية الكتب دون أن يتم الرد عليه بأي جواب
سواء بالإيجاب أو النفي.

في ٢٠٠٩/١/١٨ تقدم درويش بكتاب تحت الرقم ٤/١٢٨ إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، والتي قامت بالتحقيق مستعينة بخبرة محلية معروفة في هذا المجال.

صدر قرار الهيئة بالرقم ٤/١١٠٠/٣٤/ع.ت.خ. تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠ متضمناً قرار إنهاء ندب مدير عام المركز د. محمد داود المندب من جامعة دمشق، غير أن المفاجة كانت أن وزير النفط والثروة المعدنية حال دون تنفيذ قرار الهيئة.

والأغرب إنه وحتى تاريخه لم يحرق البحث العلمي الذي قدمه المهندس، ولم يطلق الحرية لمشروع المعايرة الذي يعتبر من المشاريع الهامة جداً للمركز، لا بل بقي الوضع مجمداً دون أية فائدة، وفوق ذلك يعاقب كل من يتطرق لمشروع المعايرة بحديث

قرارات هامة للطبقة العاملة..

صك نموذجي وإعادة كل من لم يثبت تورطه



يقيم الجهاز المركزي للرقابة المالية في ٢٠١١/٧/٩ في قاعة اتحاد عمال
دمشق ورشة عمل حول اعتماد صك نموذجي موحد للعمال المؤقتين الذين
سيتم إعادة تعيينهم بناء على الرسوم التشريعي رقم ٦٢ تاريخ ٢٠١١/٦/١٥.
وحسب توجيهات رئاسة مجلس الوزراء من المقرر ان يتم خلال الورشة
اعتماد صيغة موحدة ونموذجية لدى كل الجهات العامة لصكوك إعادة تعيين
المؤقتين الذين تنطبق عليهم التعليمات التنفيذية الصادرة عن وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل وذلك بهدف تسهيل إجراءات تأشير هذه الصكوك في
الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ١٧٤ ألف عامل مؤقت من هذا المرسوم الذي
بتنفيذه سيحقق الاستقرار النفسي والمادي لهؤلاء العمال وأسرهـم نتيجة
الخوف من التسريح.

ووفقاً للسياق نفسه وبعد إرسال عدد كبير من الكتب من اللجان النيابية إلى الاتحاد عمال دمشق عن طريق مكاتب النقابات بهدف التدخل والتوسط لدى الجهات العامة التي صرفت عمال من الخدمة سنداً للمادة ١٢٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة ولأسباب تمس النزاهة.

وقد علمت «قاسيون» أن اتحاد عمال دمشق وعند مراجعته لبعض الأضابير والبطاقات الذاتية لهؤلاء العمال عن طريق لجانه النقابية توصل إلى حقيقة أن صرف الشخصيه منهم من الخدمة قد تم دون وجه حق، أو جرى ذلك لاعتبارات شخصية وعيدية، ودون أي تحقيق لمهم، والأكنى من هذا أن غالبية هؤلاء عمال أو موظفون تعرضوا للسجن لمبعضه أشهر، ثم حصلوا على حكم بالبراءة في كافة درجات التقاضي وصولاً إلى محكمة النقض.

ومتابعة منه لإعادة الحق لأصحابه وجه اتحاد عمال دمشق كتاباً لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل يطلب فيه تشكيل لجنة خاصة لهذا الموضوع تتضمن ممثلين من اتحاد العمال ووزارتي الشؤون والعدل لإعادة دراسة أوضاع العمال المصروفين من الخدمة، ورد الاعتبار لهم بإعادتهم لعملهم، وذلك بعيد التأكد من أن صرفهم من الخدمة لم يكن لأسباب مسلكية مقنعة أو في قضايا تستحق كل هذه العقوبة.

و بحسب مصدر في اتحاد عمال دمشق ان رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جاء مطالباً الاتحاد برفع طلبه إلى رئاسة مجلس الوزراء حسب المرجعية لإعادة دراسة أوضاعهم والنظر بأوضاع كل من لم يثبت إدانته بالوثائق الدامغة.

□ □



ضرائب ورسوم (على أبو جنب)

من الذي أعطى القرار بقطع ٢٠٠ ليرة من رواتب العمال؟

والمتميزين بالكفاءة العالية الذين كانوا يعالجون

العمال سابقاً ، ليس هذا فقط بل يمكن القول إن الكثير من هذه المستوصفات لا تملك الأهلية الكافية للتعاقد معها تحت مفهوم الضمان الصحي سواء بكوادرها أو أطبائها أو حتى أدويتها معالجة المرضى بالإضافة لعدم توفر الاختصاصات الهامة .

والطامة أن الوزارة لم تفكر يوماً بحل قضية العمال المرضى في أيام العطل والمناسبات، وأن حدث أي مرض أو إصابة للعمال يضطر للجوء إلى المشافي في القطاع الخاص وعلى حسابه الخاص ، وحين المحاولة من أجل الحصول على الإحالة الخاصة بمرضه لا يتمكن من ذلك إلا بشكل شخصي وهذا ما يجبر العمال بعدم الالتزام بكل هذا الروتين القاتل، الوزارة دائماً تضع الحق على العمال فينتهمهم بعدم التمييز بين المبلغ المالي المقطع للصندوق التعاوني، وبين أجزائهم البضمان الصحي، وتصر على أنه لم يقطع أي مبلغ آخر من رواتب العاملين في وزارة النقل لأنه لم يتم التعاقد مع شركة للضمان الصحي بعد .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إن كانت الوزارة لم تبرم حتى الآن «حسب قولها» بعقد التامين الصحي مع أية شركة للضمان الصحي، فعلى أي أساس يتم اقتطاع تلك المبالغ؟ ولماذا هذا التأخير رغم إنها كانت السابقة في عملية الاقتطاع بين الوزارات الأخرى؟.

يعاني المواطن السوري سواء كان عاملاً أو غير عامل من مجموعة من الرسوم والراتب تضيق على كاهله مصاريف إضافية ترهقه بشكل مضاعف ليضطر إلى العمل في أكثر من مجال لتأمين لقمة عيشه، والمشكلة أنه وفي كثير من الأحيان يكون اقتطاع هذه الرسوم دون أي مبرر، وهذا ما حصل مع العاملين في وزارة النقل حين تم اقتطاع مبلغ ٢٠٠ ليرة سورية من رواتبهم الشهرية دون وجه حق وتحت حجة لم تقنع أحد وهي استيفاء قيمة الضمان الصحي.

وحسب بعض العاملين في الوزارة فإن عملية الإقطاء بدأت حين قامت حكومة العطري «الراحلة» قبل حوالي سنة بإجراءات لأجل تأمين الضمان الصحي للعاملين في جميع الوزارات حيث كانت وزارة النقل من أوائل الوزارات التي قامت باقتطاع ٢٪ من رواتبهم، ثم عمدت الوزارة على توحيد قيمة الإقطاء بمقتدار ٢٠١٧س شهرياً، رغم عدم وجود ما يثبت التزام الوزارة مع أية شركة للضمان الصحي، التي ما تزال تبحث عن شركة حسب المواصفات المطلوبة لتتعاقد، علماً أن الوزارة خلال هذه الفترة كانت تحول العاملين إلى المستوصفات التابعة للقاعات الأخرى.

لعلنا نتمكن من إحصاء ما يحز في النفس أن هذه المستوصفات وبشهادة
للعاملين كافة لم ولن تشكل بديلاً جيداً عن المشافي ذات الاختصاصات المتعددة والأطباء المتخصصين

على طريق شرف نيل الجنسية السورية.. الشعب يريد محاسبة موظفي السجل المدني في المالكية!

علي نمر

أقدمت السلطات الحاكمة في سورية في الخامس من شهر تشرين الأول عام ١٩٦٢، أي أثناء عهد حكومة الانفصال، على إجراء إحصاء استثنائي جائر في محافظة الحسكة، تم بموجبه تجريد عشرات الآلاف من المواطنين الكرد في هذه المحافظة من جنستهم السورية، حيث تم تقسيمهم إلى فئتين: الفئة الأولى: سجلوا في سجلات سميت بـ(سجلات أجنب محافظة الحسكة)، والفئة الثانية: لم يسجلوا في أية سجلات رسمية سورية وسموا بـ(مكتومي القيد).. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، ازداد عدد ضحايا هذا الإحصاء الاستثنائي السيئ الصيت، نتيجة الزيادة الطبيعية في السكان، ليصل عددهم اليوم إلى نحو ثلاثمائة ألف مواطن، لتتعمق المشكلة أكثر وتصبح مفتوحة على جميع الاحتمالات.

ولا يخفى على أحد أن هذا الإحصاء الاستثنائي الجائر، تسبب في حرمان ضحاياه من ممارسة جميع حقوقهم الطبيعية المترتبة على الحق في الجنسية (المدنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية.. الخ)، مما أفقدهم أهم عوامل ومستلزمات ممارسة حياتهم الاعتيادية، مثل حقهم في العمل والتوظيف والتعليم والسفر والتملك والانتفاع بالأراضي، وحق المشاركة في الحياة العامة للبلاد... الخ.

مرسوم مهم.. وموظفون فاسدون

بعد مرور السنوات التسع والأربعين على مأساة المواطنين الكرد المجردين من الجنسية السورية، أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ المرسوم التشريعي رقم (٤٩) القاضي بمنح المسجلين في سجلات أجنب الحسكة الجنسية العربية السورية.. في سياق تعميق الوحدة الوطنية التي يفترض أن جميع السوريين مواطنون لهم الحقوق ذاتها، وعليهم الواجبات عينها.. وأكدت الجهات الرسمية على الإسراع في تنفيذ القوانين والمراسيم الصادرة لتكون متوافقة لعملية الإصلاح الجارية في البلاد ودون أي تأخير، لكن موظفي السجل المدني في معظم مناطق الحسكة، وخاصة منطقة المالكية، تلاعبوا منذ البداية بأمور التسجيل، ورغم ذلك لم يعترض أحد بعد أن لاقى المواطنون تجاوباً من مدير المنطقة الذي أعطى الأوامر باستتفار الموظفين كافة للانتهاء من عمليات التسجيل والبدء بتوزيع الهويات، فالعديد منهم يسكنون في العاصمة والمدن الكبرى، وأي تأخير يعني خسارتهم الكثير، لكن بعض الموظفين الحكوميين الفاسدين وعلى الرغم من معرفتهم بالمآسي التي كان يعانيتها

هؤلاء، لم يرافؤا بأحوالهم، وصار بعض ضعاف النفوس من الموظفين يبتز الناس، وخاصة الذين كانوا بأمس الحاجة للهوية من أجل أمور التثبيت في وظيفة لم ترأف بوضعهم، أو إكمال أوراق السفر أو لأمور دراسية، لتبدأ بذلك مرحلة فساد مبرمج، وكأن ما يجري في البلاد من أحداث لم يكن أحد أهم مسبباته فساد جهاز الدولة إلى النخاع، أو وكأن هذه المناطق بعيدة عما يحدث في البلاد، حيث قلنا في أكثر من مناسبة إن هؤلاء بتصرفاتهم يشكلون نقاط العبور للعدو الخارجي. ألم يتعظ هؤلاء من الدرس الجاري بعد، أم إنهم بانتظار أن يقف الشعب أمام السجل المدني ويطالب بمحاسبتهم في ساحة المدينة حتى يصدقوا ما يجري؟!.

عملية التأخير مقصودة ومنظمة

إن ما يقوم به بعض الموظفين في السجل المدني بالمالكية يتطلب تدخلاً جديداً سريعاً من مدير المنطقة، وهو الذي أثنى المواطنون على تجاوبه، وإلا ربما تتدخل الوزارة ويتهمون جميعاً بتوزيع الكعكة فيما بينهم، لأن تباطؤهم في توزيع الهويات لم يعد يطاق، وتوقع منه رائحة الفساد والسמصرة التي تملأ مكاتبهم وما حولها .

نعم لقد تباطؤوا كثيراً في تسيير معاملات المواطنين الجدد وهم من بني جلدتهم، وعن طريق بعض المستفيدين طرحوا على أهالي القرى فكرة مفادها نسيان الدور بشكل علني ودون أي حساب، والاجتماع بهم دون علم أو بعلم إداراتهم، ولكن هذه المرة أخذ الرشوة حسب حاجة المواطن أو بمقدار دسمه، الذي لا يفكر بشيء سوى أن يضع في جيبه الهوية دون انتظار كل هذا القلق.. والتكلفة درجات، من ألف ليرة سورية إلى ثلاثة

العلف و«البلف» من سمات مؤسسة الأعلاف..

أسماء وهمية، وأرقام مغلوطة وسوق سوداء على المقاس!

المؤسسة على دراية بالأسعار في السوق السوداء وتعلن ذلك لكنها لم تسأل نفسها يوماً: من الذي ورد كل هذه الكميات الكبيرة إلى الأسواق الخاصة؟ فالمؤسسة مثلاً تتبع طن النخالة بـ/٥٠٠٠/ ليرة سورية بينما يباع في السوق بـ/١٥٠٠٠/ ليرة سورية، أما طن الذرة الصفراء فمبيعه بـ/١٣٠٠٠/ بينما يباع في السوق بحدود /١٦٠٠٠/، وبالنسبة للكسبة والقشلة لا يوجد لها سعر موحد حالياً كما أن طن الشعير يباع بـ/١٣٠٠٠/ أما بالسوق فيباع بـ/١٤٠٠٠/ل.س.

إن عملية توزيع المواد العلفية يسودها الكثير من «الخيار والفقوس»، ففي مؤسسة الأعلاف بالمالكية هذه السنة تم توزيع كل وحدة إرشادية على أربعة أو خمسة أيام حسب الأحجام في الشهر الأخير من العام الماضي، وعلى أثرها تم تشكيل لجنة سميت بـ«لجنة البيع» برئاسة أحمد عمر من أجل إجراء إحصاء دقيق وصحيح، وذلك ببخ الرؤوس التي احصيت حتى لا يتكرر العد مرة ثانية. لكن اللجنة تجاهلت بعض المواطنين وسقطت أسماؤهم سهواً أو عمداً، حيث ذكرت له قاسيون» المواطنة ميديا يوسف التابعة للوحدة الإرشادية بدتل عدس» وقرية «تبكة» أن لديها



والرفيق الشاب الراحل هو من مواليد مدينة منبج التابعة لمحافظة حلب عام ١٩٩٤ وكان عضواً في اللجنة الاتحادية لاتحاد الشباب الديمقراطي السوري في منبج .
كل العزاء لأسرة الرفيق الراحل وعائلته وأصدقائه ولوالده الرفيق عبد القادر الحسن سكرتير اللجنة الفرعية للحزب الشيوعي السوري الموحد في منبج.
■ ■



آلاف ليرة..

وبحسبة بسيطة يمكن القول إن دائرة السجل المدني إن بقيت على فسادها الممنهج هذا، يعني دخول ما يقارب /٦٠/ مليون ليرة سورية على أقل تقدير في جيوب الفاسدين على حساب كرامة الوطن والمواطن، التي هي أعلى من أي اعتبار في هذه الظروف الحساسة جداً.

هويات موجودة والابتزاز سيد الموقف

مصادر في السجل المدني أكدت له قاسيون» أن أدراج معقبي معاملة الهوية مليئة بالهويات، لكنها لا تعطى لأصحابها بهدف الفساد والرشوة، وأكد المصدر أن السلطات التنفيذية في مركز المحافظة أرسلت البيانات الواردة إليها من السجل المدني في المالكية، لكنها رغم ذلك لم توزع إلا القليل تبعاً لتاريخ التسجيل، لكن هذا لم يمنعهم من التلاعب بالتواريخ، فكل من لم يسجل نفسه ضمن الفترة المحددة يتم تسجيله كمسارع في التسجيل، طبعاً بعد دفعه المعلوم وبالضعف مرتين.

فهل من المنطقي وبعد مرور شهرين من التسجيل ألا يحصل على الهوية إلا العدد اليسير؟ وإن كان من جواب آخر لدى مدير السجل المدني في المالكية فليتحفنا بعدد الذين نالوا الهوية بعد الخطاب الأخير لرئيس الجمهورية، وإن كانت حجته أن قلة العدد بسبب انتشار فكرة التوزيع على جميع مناطق المحافظة حتى يقتنع جميع المواطنين بعملية التوزيع، نقول له الحجة ليست مقنعة، وكل منطقة تحسب وحدها، وإذا أردنا القيام بجرد بسيط فإن «الماء يكذب الغطاس» والدليل أن الأرقام الأولية لمنطقة المالكية كانت تقدر عدد المستحقين للهوية بـ ٤

ألف مواطن، أعلى نسبة منهم من مجموع القرى التابعة للسجل

في أربع قرى رئيسية وهي(تبكة، وسبع جفار، والسويدية، وقلعة الحصن)..والسؤال هنا هو:كم عدد الذين نالوا شرف الجنسية من القرى الأربع حتى الآن؟ علماً أننا هنا لسنا بصدد إحصاء بعض الذين حصلوا عليها وهم محسوبون على بعض الجهات التنفيذية.

«لقمان» الفاسد يطلب منا الاعتذار.. خست!

حين سلطنا الضوء على طريقة الفساد والرشوة التي رافقت عمليات التسجيل في عدد سابق من الجريدة، وكشفنا بعض حالات بعشرات الآلاف، ما عدا لحم الخواريف، والإكراميات «البرانية»، لم يعجب ذلك بعض الفاسدين، فذهبوا يلوحون بالتهديد بإقصاء كل من يتصلون بالصحفي بصلة القربى، وتأخيرهم وتأجيلهم إلى نهاية التوزيع، أو افتعال سبب لتخريب عملية الدور المؤرخة والتي لن تمكنهم من التلاعب بها، لأن «عائلته» بالنهاية ليسوا الوحيدين الذين سجلوا في هذا التاريخ، مما اضطر بعضهم الكشف عن أنيابه الإفسادية («لقمان» نموذجاً)، وتوصيل رسالة للصحفي القاسيوني بأن أحداً من أقربائه لن يحصل على الهوية إلا إذا قدم اعتذاراً لهم.. لهذا الفاسد ومن معه نقول: «خست أنت ومن معك!! فليس لك ولأمثالك الفاسدين تقدم الاعتذارات فأنتم سبب ما نحن فيه».. عموماً هذا الكلام لم يعد برسم مدير المنطقة والجهات التنفيذية فيها، بل هو برسم وزير الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء والقيادة السياسية.

حجج واهية والخاسر الأكبر الوطن

وإذا كان من حجة تحت بند أن الموعد المحدد والمقرر لنيل الهوية بعد التسجيل هو لفترة ثلاثة أشهر، فإن الظرف والوقت المكان والأحوال العامة لا تسمح بالتأخر في إتمام قضية حساسة بهذا الشكل، ومن يفعل ذلك يحاول خلق بلبلة قد تكون بغنى عنها، وإن كان هناك مئات الشهداء قد سقطوا مؤخراً على امتداد الوطن، فإن من يتحمل دم هؤلاء الشهداء هم أولئك الفاسدون المختلفون في وظائفهم ومراتبهم، المتشابهون في أساليبهم وغاياتهم، الذين ما زالوا بعيدين كل البعد عما يجري من إصلاحات ومراسيم وضحايا وهم على زادهم الفاسد .

ولن ننسى ولو بعجالة في التذكير بقضية المكتومين التي لم توضع لها أية حلول، ولعل هذه من مهمات الجهات التنفيذية في المحافظة، وذلك بالطلب والعمل على تسريع أية «تخريجة» لهؤلاء الذين كما إخوانهم من مجردي الجنسية، هم من أبناء هذا الوطن الغالي، وحل مشكلتهم سيكون جزءاً من العمليات الإصلاحية الجارية في البلد، لأن بقاءها يعني بقاء بؤرة التوتر قائمة، والوحدة الوطنية في هذه الحالة لن تشهد التعزيز كما نشتهي ونريد، والتي هي الأسمى في وطن نحبه كثيراً.

فهل وصلت الرسالة؟... وللحديث بقية.

ali@kassioun.org

من مشفى عام إلى هيئة عامة.. ثم ماذا؟!!



◀ **د. غيفارا قجو**

أما في ما يتعلق بالمشاي في التي تحولت إلى هيئات عامة مؤخراً (مشفى الكلية الجراحي ومشفى العيون الجراحي بدمشق)، والتي أصبحت مأجورة أيضاً، فالوضع لم يتغير عن سابق ما كان عليه، اللهم إلا زيادة تسلط إدارات هذه المشاي في على كوادرها الطبية وما أسفر عنه من تطفيش الكثير من العناصر الشريفة والنشيطة، والتي كانت هذه المشاي بأمس الحاجة إلى خدماتهم، وذلك بفضل حصول هذه الإدارات على صلاحيات إضافية.. كذلك لم تتغير نوعية الخدمات التي تقدمها لمراجعيها ولم تتحسن، فالمرضى الذي يدفع مالا ولو كان قليلاً يأمل بأن يلقي خدمات أفضل وهذه ما لم يحصل أبداً.

أما ما يتعلق بنية الوزارة تحويل بعض المشاي في الجديدة إلى هيئات عامة، ونذكر هنا ما تردد حول مشفى القامشلي الوطني، فتسائل هل إدارة هذا المشفى قادرة على تحمل هكذا أعباء وهكذا مسؤولية؟، القاضي والداني في القامشلي يعرف كيف تعاملت إدارة المشفى مع ما تعرضت له من مشاكل، وكانت غالبيتها مشاكل بسيطة ولم تكن لديها الحلول، بل وتعاملت معها بعقلية عشائرية تعود للقرون الوسطى، وهو ما كان لها بالغ الأثر والضرر بالمشفى..

فهل هذه العقلية تستطيع القيام بمهامها حالياً؟ وماهي النتائج المأساوية والمفاجآت إذا استمرت هذه الإدارات بمواقفها في المرحلة القادمة؟ أسئلة نضعها برسم وزير الصحة.

■ ■

وزارة العمل.. ماذا تعمل؟

تصريحات عن تركة ثقيلة.. وشكاوى تحتاج إلى أكثر من الإصلاح



◀ عبد الرزاق دياب

هل يجب على الحكومة الحالية أن ترحل، أم أنها قادرة على إدارة الأزمة رغم كل التركة الكبيرة التي خلفتها الحكومة السابقة، ورغم كل التوقعات التي يهمس بها البعض ويعلمها آخرون بأنها لن تستطيع أن تفعل أكثر من محاولة تبديل الوجوه لا العقلية التي لم تنزل تتحكم في مفاصلها؟.

يبدو أن بعض الوزراء يحمل على عاتقه بجدية الاقتراب من مشاكل الناس، ليس عبر فتح مضامفات الهموم الاجتماعية، واختيار يوم في الأسبوع لسماع مشكلات المواطن، وتبدو أفعالهم تقترب من العمل لا القول.

ولكن يبقى السؤال العالق في رأس الوزير الجاد: ماذا سافعل بكل هذا الخراب؟.

الحبيب..ينتقد

وزير العمل الجديد رضوان الحبيب انتقد بشدة عمل الوزارة السابقة، ووصف في تصريحاته أداء الوزارة في إدارتها لأهم مشاريعها التي تنفت بها كصندوق المعونة الاجتماعية أن الشكاوى حوله فاقت ما يتحملة العقل.

كما انتقد أخطاء لجان المسح التي مهدت لمشروع المعونة كأحد الروافع الاجتماعية على حد رأي الوزيرة السابقة، والتي لم تعترف إلا بنسبة الخطأ البشري غير المقصود .

القانون ١٧ على المحك

امتحان عسير تمر به القوانين التي صدرت أخيراً لتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وثمة تعديلات على بعضها طاولته بسرعة نتيجة للملاحظات عامة، وقصور في النتائج.

القانون رقم ١٧ الذي جاء بعد نداءات عمالية، وانتقادات كبيرة من عمال القطاع الخاص وكذلك من أرباب العمل، والمتعلق بحقوق العمال، وعلاقات العمل في القطاع الخاص والشركات العربية الاتحادية والأجنبية والقطاع التعاوني والقطاع المشترك غير المشمول بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة.. القانون ١٧ بات اليوم على المحك بعد أن بدأت بعض الشركات بتسريح قسري لعاملها، أو العودة لاستخدام الاستقالات المسبقة كورقة ضغط عليهم، أو التلويح بعدم صرف تعويضات نهاية الخدمة القسرية.

ومن الأخير على رأي عامتنا ..اشتكى بعض العاملين في شركة mtn للاتصالات من إجبارهم على توقيع استقالات جماعية، وعندما رفض بعضهم تم تهديدهم بالحرمان من تعويض نهاية الخدمة.

وبالطبع سارعت mtn كغيرها من أرباب العمل في القطاع الخاص إلى التبرير بأن الأمر يتعلق بعقود محدودة، وخرق العاملين للقوانين والأنظمة، أو تقصير في أداء عملهم، أما العاملون فقد ذهبوا إلى أبعد من موضوع الاستقالة فطالبوا بتعديل القانون رقم ١٧ الذي تنص المادة ٥٢ المتعلقة بانقضاء علاقة العمل:

«يجوز لصاحب العمل أن ينهي عقد العمل المحدد المدة في أي وقت خلال مدة سريانه شريطة أن يدفع للعامل أجوره عن المدة المتبقية من العقد».

التأمينات الاجتماعية حاضنة الطبقة العاملة والتي تؤتمن على أموال العاملين وحقوقهم دعت على لسان مديرها العام خلف العبد الله جميع العاملين في القطاع الخاص الذين يتعرضون للظلم في مثل هذه الحالات إلى تقديم شكوى للتحقق من الأمر ومتابعته.

في المادة ١٣٧

تعطي المادة ١٣٧ لرئيس الوزراء الحق بصرف من تراه اللجنة الثلاثية المؤلفة – من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية– من العمل، وتصفيية حقوقه وفقاً للقانون.

المادة ١٣٧ صرفت السنة الفائتة مئات العاملين في الدولة، وفي الأسبوع الفائت اعتصم أمام مبنى رئاسة الوزراء حوالي ٢٠٠ عامل من مدينة حلب أطاحت بوظائفهم وأرزاقهم هذه المادة...رئيس الحكومة وعدهم بأن ينظر في وضعهم في أيام قليلة، بينما العاملون يقولون إنهم قدموا اعتراضاتهم منذ أكثر من شهرين، وهذه الحال تشمل عاملين من مختلف المحافظات السورية.

وتنص المادة ١٣٧ من قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ على انه مع الاحتفاظ بأحكام قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وأحكام قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية ..

١ – يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية صرف العامل من الخدمة وتصفى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقاً للقوانين النافذة.

٢- لا يسمح باستخدام العامل المصروف من الخدمة بموجب الفقرة ١/ من هذه المادة /وذلك مهما كانت صفة هذا الاستخدام/ الا بقرار من رئيس مجلس الوزراء يجيز ذلك.

تسريح ضمن الطبيعي

مدير فرع دمشق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية غسان ديوب يقول إن الأرقام مبالغ فيها، وهي أقل من ١٠٠٠ عامل. وعزا مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية السبب في هذه الأرقام التي تبدو كبيرة إلى الدور السلبي لمكاتب التشغيل، وأن أغلب هؤلاء العمال ممن كانوا على قيود مكاتب التشغيل ومسجلين من فترة سابقة، والتي تعمل الوزارة على إلغائها، وأما عن الأعداد الكبيرة التي تم الحديث عنها فهي ضمن الحدود العادية.

فيما تحدثت تقارير سابقة عن آلاف المسرحين من العمل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بسوق العمل السورية الناتجة عن تراجع الاقتصاد السوري أمام الاحتجاجات الأخيرة الأزمة الحالية، وبعض الأرقام وصلت إلى ٤١٠٠٠ عامل حتى أواسط حزيران الماضي.

الصندوق العجيب.. الاجتماعي

صندوق المعونة الاجتماعي هو أحد مكونات شبكة الحماية الاجتماعية التي تعتمدها الحكومة، هذا تصريح لوزارة العمل السابقة الدكتور ديالا الحج عارف التي تركت وزارتها علامات استفهام كبيرة عن تقهقر واقع العمالة السورية، واستفحال ظواهر اجتماعية صغيرة إلى حد أن تأخذ شكلاً منظماً لن يتم علاجه بسهولة كالنسل، والجريمة بأنواعها .

بعد أن وزعت الوزارة السابقة مراكزها على كامل خريطة الوطن، واستخدمت مراكز البريد والبلديات في أوسع شبكة تخدم لها خلصت إلى نتائج باهرة، فالوزيرة عارف في آخر تصريحاتها قالت إن نسبة الحاصلين على المعونة الاجتماعية نحو ٧٠ بالمئة في الفترة الأولى، وان نسبة الخطأ في المسح الاجتماعي للمعونة ٤,٥٪ فقط... وطالبت حينها الوزيرة بسبب الحماس الذي استلهمته من هذه النتائج أن يتم التعامل مع هذه المعونة على أنها رافعة يجب أن يستفيد منها المواطن في التعليم وتحديد النسل.. إلى غيرها من الطلبات التي يمكن أن يحققها المواطن بـ ٤٠٠٠ ليرة كدفعة أولى عن ثلاثة أشهر.

اليوم الصندوق العجيب يبدو كأحد مفاصل الفساد التي بموجبه تم توزيع الملياتر على من لا يستحق، وهذا ما يؤكد وزير العمل رضوان الحبيب في تصريح أخير: المعونة لم تصل إلى مستحقيها والشكاوى على توزيع المعونة أكثر من أن يستوعبها عقل.

أما فيما يتعلق بحدود الخطأ البشري الذي تعتقده الوزارة عارف في المسح الاجتماعي ٤,٥٪ فقط فيقول الوزير الحبيب إن نسبة الخطأ ٨٢٪ فقط.

هنا ما الذي يمكن أن يفعله الوزير الحبيب في المقاربة بين ٤- ٨٢٪ وهي هوة لا يمكن أن تردمها القرارات الإصلاحية التي ستأتي بها وزارته لترقيع ما يمكن ترقيعه.

التسول ..حرفة منظمة

لأن صندوق المعونة الاجتماعي لم يستطع أن يكون رافعة اجتماعية في برنامج وزارة العمل السابقة، أضف إلى ذلك مجمل القرارات التي تبنتها وزارات أخرى كالزراعة قادت إلى حرفة جديدة اسمها التسول.

في دمشق العاصمة صار منظر الأطفال المشردين على الأرصفة بين كومة الباعة أمراً اعتيادياً، ووصل إلى أن المواطن الذي يعبر يومياً من البرامكة على سبيل المثال يمكن أن يلاحظ اختفاء متسول صغير بقدم مقطوعة.

معاون وزير العمل عيسى ملدعون وصف تسول الأطفال بأنه ظاهرة اجتماعية منظمة ومعقدة في سورية، ولها تشابكاتها . أما عن خطط وزارته لمعالجتها فأكد أن تعمل على برنامج خاص بالتعاون مع UNDP لمنع التسول وأشكاله، وهذا يشمل على استحداث قوانين وتشريعات جديدة كون الاجراءات البسيطة التي تعتمد لا تتناسب مع وجود تسول منظم.

فيما تتحدث جمعيات عن قيام عائلات بتأجير أبنائها المعاقين للعمل كمسؤولين مقابل أجور خيالية تصل إلى ٢٠٠٠ ليرة في اليوم.

أحد المواطنين يقول إنه يسكن في الشعلان وقد شاهد بعينه سيارة توزع الأطفال في الصباح ومن ثم تعود لأخذهم في المساء.

أما المراقب اليومي فمن الممكن أن يشاهد أطفالاً موزعين من جسر الرئيس إلى البرامكة وكلهم مقطوعو الأرجل وتحديداً اليسرى، ومن ثم تلمحهم في شارع آخر يكون على قدمين. الظاهرة التي كانت محل استخفاف على أنها مجرد ظاهرة بسيطة انضم إليها نسوة ومعاقون عقليا، وأصحاء يحملون وصفات طبية.

أليست هذه الظاهرة من فضائل الصندوق العجيب الاجتماعي وروافعه الاجتماعية.

في مكاتب التشغيل..

أكثر من ٢ مليون مسجل تم تشغيل ٢١٩ ألفاً منهم فقط أي بنسبة ٨٪ فقط من المسجلين. وهذه أيضاً إحدى اسهامات الحكومة السابقة، ومكاتب التشغيل من أهم إنجازاتها لتحقيق فرص عمل حسب رغبات سوق العمل، ومساهمة في تخفيض البطالة، ومساعدة الشباب في الحصول على عمل وفق تحصيلهم العلمي، وبالتالي كل هذا يصب في دعم الاقتصاد الوطني.

معاون الوزيرة السابقة والذي ما زال يشغل المنصب نفسه عيسى ملدعون أكد أن إلغاء دور مكاتب العمل بالمحافظات ليس حلاً موضوعياً، خاصة وأن هناك مسجلين قدامى منذ عشر سنوات يبلغ عددهم أكثر من مليون مسجل منذ عام ٢٠٠١، وأن السبب في عدم تأمينهم يعود إلى ضعف الطلب من الجهات العامة، وتقصير هذه المكاتب.

اليوم وحسب ملدعون سجل أكثر من ٢ مليون، وتم تشغيل ٢١٩ ألفاً منهم، وهذا ما نسبته ٨٪ من عدد المسجلين.

اليوم يرى البعض ضرورة إلغائها، وأحد المسجلين طلبه مكتب العمل لإحدى الجهات بعد سبع سنوات من التسجيل، وكان قد تطوع في الجيش.

أما من لم تذكره مكاتب العمل فهم بقية المليونين، ومن تذكرتهم كان بواسطة ما، يعنفد الكثيرون أنها المال.

تحقيق

عمال السياحة أيضاً

اشتكى بعض عمال الفنادق من تهديدات تلقوها من أصحاب العمل بأن يستعدوا للاستقالة، ويقول بعض من تقدم بشكوى إلى نقابة عمال السياحة إن فنادق الـ ديدمان– شيراتون– فورسيزون أبلغت عامليها أنها ستقوم بتخفيض عددهم لديها بسبب ضعف الموسم السياحي والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

تشبثت العاملين..عكس السير

في الوقت الذي يطيح القطاع الخاص بعامليه يأمل عمال القطاع العام بأن يكون لهم امتياز التشبث الذي يحلمون به للخروج من سطوة الطرد الذي يتم بموجبه ابتزازهم عند تجديد العقود أول كل عام.

الوزارة السابقة نظرت إلى الأمر على أنه بطر عمالي، وسبق لوزير المالية الدكتور محمد الحسين أن قال إن تشبثت العاملين غير ممكن حالياً، وأنه لن يتم طرد أحد من عمله...فيما يقبض العامل على قلبه في الواقع خشية أن يطرد في أي وقت شاء رب العمل.

القرار الجديد الذي سمح بتثبث العاملين المؤقتين سيسفيد منه أكثر من ١٧٤ ألف عامل حسب وزير العمل.

الجمعيات الأهلية..لا أثر

يبلغ عدد الجمعيات الأهلية العاملة في سورية قرابة ١٢٠٠ جمعية حسب وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن ما الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تحققه هذه الجمعيات من نشاطاتها.

في أغلبها تعتمد على التمويل الخيري، والدينية منها هي من أكثر الجمعيات أثراً على المجتمع لتداخلها مع الجانب الاجتماعي بشكل ملاصق، وكثرة متبرعيها .

أما الجمعيات الأخرى التي تعتمد على معونات الوزارة فتبدو بائسة، وأما من يعملون بها فهم متبرعون غير متفرغين للعمل الأهلي، وبعضهم يراه من باب (البرستيج) الذي يمكن استخدامه كلقب.

لكن من أهم هذه الجمعيات التي ينعكس عملها على الاقتصاد تبدو جمعية حماية المستهلك عاجزة عن مساعدة المواطن أمام حمى السوق من جهة، وعدم تدخل الدولة من جهة أخرى، وتكتفي بالتصريحات التي توصف حال السوق، وتقدم تقاريرها للصحف الاقتصادية كأحد شركاء الشكوى.

تركة الخراب

ربما تكون التركة أثقل من أن تتحملها الوزارة الجديدة، وربما الخلل في مشاريع الوزارة السابقة لا يمكن أن يحتمله العقل، ولكن الوزارة في دورها واسمها تحمل عبء العمل وتحقيقه لمن يحتاجه..على الأقل إن رحلت الحكومة الحالية تكون التركة على من سيرثها أخف وأرحم.

مطبات

التحدي الورقي

هم يعملون على الأرض وليس على الورق... كلمات وزير الاقتصاد محمد نضال الشعار اختصرت الفارق بين العمل ونقيضه، وأكدت ما ارتفع صوتنا لأجله زمناً طويلاً.. أن حكومة العطري ورّقت حياتنا، وما حققته لنا ليس أكثر من إنجازات صوتية، وقلبت موازين سوقنا رأساً على قعر في سبيل اقتصاد البطون الكبيرة، وبالمقابل تهميش البطون الضامرة.

لن يرفع الدعم، وسيتم التركيز على تحسين الوضع الميشي للمواطن لأن هذا هو التحدي والامتحان الأكبر الذي يواجه الحكومة.. وهنا أيضاً يؤكد الشعار خطأ الفريق الاقتصادي الدردري في ما رسم لاقتصادنا الوطني لكي يصل إلى الجدار، وفي إيصال السوريين (نحن) إلى أن نكون فقراء بامتياز، ونعताش على معونات وزارة العمل التي لم تصل إلا إلى من شاء له ماسحو فقربنا أن تصل، وفي امتحانها الكبير لتحسين معيشتنا ها هم موظفو الحكومة ينتعلون رواتبهم فقط إلى الأيام الأولى من الشهر، وحفاة إلى آخره، وأغلبهم يروي حكاية الدوران في الشوارع التي تحيط بمنزله خشية أن يراه البقال واللحام والجيران.. إلخ من قائمة الدائنين، وقد يصل بأحدهم الأمر أن يزرع اسمه في لوحة المهترين من الدفع.

يقول الوزير بأن العدالة الضريبية أمر في غاية الأهمية، لأننا لا نستطيع الاستمرار بعملية التنمية الاقتصادية، إذا لم يكن هناك عدالة ضريبية ذات بعد اجتماعي... وهنا يمكن أن نتحدث عن كبار المهترين المكلفين بالضرائب والتي وصلت إلى ٢٠٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٩ ولم تقبل حينها وزارة المالية أكثر من نفي الأرقام، ورفض الإفصاح عن أسماء ومشاريع هؤلاء الكبار، وأما الصغار الذين يدفعون الضريبة نيابة عن هؤلاء، ومن أين؟ من ضريبة الدخل، النظافة، الإنفاق الاستهلاكي، الهاتف، العمل الشعبي، المالية، الترابية.. إلى آخر قائمة الشره الحكومي الضريبي الذي لا يدفعه سوى المواطن، وصاحب الورشة والمعمل الصغير والصناعي المكسور، وأما الكبار فيهربون من الضريبة بالإدعاءات باستثمار الأموال المدكسة بمشاريع لراحة طبقتهمالمخملية.

الحكومة ليست بصدد رفع الدعم لأنها تعمل على خلق فرص اقتصادية عادلة أمام الجميع لتكون قادرين على فتح الأسواق، وتخفيف عملية الهدر، وتوجيه مواردها الاقتصادية المحدودة إلى عمليات اقتصادية فيها ريع اقتصادي كبير.. نعم مواردها محدودة وليس من بينها الإنسان، وأما العمليات الاقتصادية التي تأتي بربع كبير ليست تلك التي تغتبت بها الخطط الخمسية المنصرمة والتي أوقف العمل بها، وليست الفرص العادلة تعني فرصاً للجميع دون تفضيل الحيتان على السمك، وأما تخفيف الهدر فهذا ما يجب على الحكومة أن تبدأ به من نفسها، من الكهرباء التي تصنع (المتة) كمزاج وظيفي، إلى بنزين المدير المفتوح لسيارته، وسيارات أقربائه الموزعة من ملاك الوزارة والمديرية.

ولم ينس الوزير بعض الروح في الحديث عن ثالوث الاقتصاد المتصارع، الدولة والمواطن والتاجر، وشدد على وجوب وجود علاقة قوية وصحيحة بين الثالوث يحكمها بعد يتعلق بالضمير والوجدان والا فإنها ستكون علاقة فاشلة، وأما السبب فيرى الوزير أنه يتعلق بتغيير الذهنية الموجودة للعناصر الثلاثة... وهنا ماذا يشكل المواطن من دور في اقتصاد سوري لا يرى فيه سوى مستهلك فقط، وفقط ليس سوى طرف في علاقة باتجاه واحد، وأما الدولة فيالكاد تتدخل بين القوي (التاجر) والضعيف (المواطن)، ولا تصغي لما يقال عن الاحتكار والتسعير الكيفي، والسوق المتوحشة.

التحدي الكبير للحكومة هو في تحقيق معادلة من الدرجة الأولى، وستكون بالتأكيد عادلة، وستساهم فيصنع اقتصاد على الأرض وليس على الورق. المواطن أولاً لأنه الوطن، والتاجر والدولة مهترين كبيران الأول من الضريبة والثاني من الواجب، وعلى هذا يجب أن تقول المعادلة البسيطة.. الدولة والتاجر والمواطن كلهم مواطنون متساوون في الواجب والحساب.

■ **عبد الرزّاق دياب**

قاسيون تحاور المحتجين بريف دمشق حول الإصلاحات المطلوبة؟

الإصلاحات الموعودة بين التشكيك والتوجّس والوقت الذي ينفد سريعاً؟

العشوائية والتعدي على أعراض الناس، ولم يقم بأي إصلاح منذ استلام الحكم، فمهمته الشعارات العلنية من جهة، الممارسات السرية المناقضة لها من جهة أخرى، فأَي إصلاح هذا الذي يقوم على الاستعانة بالقناصة والشيبيحة والدبابات؟ المطلب الوحيد هو إسقاط النظام».

- يقول الحاج (ح. س): « لا يمكن للنظام أن يكون جاداً بعملية الإصلاح للأسباب المتعقّلة بالإصلاح نفسه، إن عملية الإصلاح تحتاج إلى حوار وطني شامل، معارضة وعوام، قبل مؤيدي النظام، بل إن النظر إلى المعارضين على أنهم مخربون يساهم في هدم الحوار. ثانياً عندما تدعو المعارضة إلى الاجتماع ويقوم بعض هؤلاء المعارضين بإلقاء التهم على المعارضين في الخارج، فهذا يؤكد أن بعضاً منهم مدعو تحت سقف النظام. ثالثاً كيف يكون الإصلاح إن لم يكن المعارضون والمؤيدون مجتمعين تحت سقف الحقوق المتساوية؟ رابعاً لماذا لم تتحقق الإصلاحات المزعومة سابقاً، ولماذا التهميش الدائم للمعارضة. لكن هناك سؤال يطرح نفسه: كيف تريد مني التكلم عن الإصلاح ودماء السوريين تسفك هنا وهناك؟! إذا كان هناك مندسون وسلفيون ومخربون، كما تقول السلطة، فهل تحتاج محاربتها إلى كل هذا العتاد والدبابات والأمن والقناصين ومن يتعامل معهم من عوام الشعب»«العوانية»؟ أين كان الأمن قبل هذا المدّة؟ وكيف جاء المندسون؟ ومتى دخلوا الأراضي السورية؟ كل هذه أسئلة يطرحها الشعب قبل المطالب».

ليأخذ النظام فرصته ووقته!

- الموظف (س. ي) يقول: «لماذا كل هذا التحامل على النظام واتهامه بعدم الرغبة بالإصلاحات؟ النظام أقام الإصلاحات، لقد أقام المدارس المجانية والمشافي والجامعات، وقد وعد بإصلاحات جديدة، فلماداً لا ننتظره؟ ولماذا نحب أن نخرب البلد؟ مطلبَي أئمنى على النظام الإسراع في عملية الإصلاح، حتى نحافظ على جمال وأمان واستقرار بلدنا من الذين يرغبون بتدميرها!».

- ويقول نجار الموبيليا (أ.س): «النظام ليس جاداً بعملية الإصلاح، فهو يعطي بيد ويسرق بالأخرى، وعندما يرفع الرواتب مثلاً يقوم برفع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية، فهو لو فكر بالإصلاح لفكر بذلك منذ أربعين عاماً ولم ينتظر نفسه حتى أوقع البلد في مثل هذه الأزمة، والآن يقول إنه سيعطي المواطنين حقوقهم التي سرقها منذ زمن طويل، فهل فعلاً سيفعل ذلك؟ لا، فهو نظام كاذب وعليه أولاً أن يصلح نفسه، فهل سيحقق الإصلاح حقاً؟ أم أنه يكذب كالعادة؟ بصراحة ليست لدي ثقة بهذا النظام، لكن أتمنى منه البدء بإصلاح الجانب الاقتصادي قبل حدوث الانهيار الاقتصادي، فهل هو قادر على ذلك؟».

- ويقول الدكتور (س. م): «يوجد بوادر جديدة توحى بأن الحكومة جادة بالإصلاح، مثل السماح للمعارضة بمنتديات الحوار وعرضها على التلفزيون والإذاعة، مع التضيق الشديد طبعاً، غير أنني مع استمرار التظاهر السلمي من أجل الضغط على النظام كي يستمر في الإصلاح، فما حصل من مكاسب حتى الآن لم يكن ليتحقق لولا وجود هذه التظاهرات. أما المطالب الشعبية برأيي فتتمثل بتعديل الدستور وإلغاء المادة الثامنة منه، وإيجاد أسلوب حقيقي وجاد لمكافحة الفساد، إصدار قانون إعلام شفاف، وإصدار قانون عصري للأحزاب، ورفع مستوى المعيشة عند المواطن، وتحقيق عدالة القضاء، وفتح الباب أمام وسائل الإعلام لعرض الرأي والرأي الآخر، ولنحترمه حتى ولو كان معارضاً لنا».

وليس آخراً..

يبدو من خلال الآراء الواردة أعلاه أن معظم المحتجين ما يزالون يشككون بنوايا النظام بأنضي نحو إصلاحات عميقة وجذرية، وهذا بحد ذاته يؤشر إلى ضعف أو انعدام الثقة بين الحركة الاحتجاجية الشعبية وبين الجهات الراغبة بالإصلاح في النظام، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن التمايزات في قلب النظام ما تزال غير منظورة شعبياً بصورة واضحة إن كانت موجودة، وفي الوقت نفسه يعني أن الحركة الشعبية ما تزال لا ترى النظام إلا من خلال قواه الأمنية.. ولن تستوي المسألة إلا بتحديد النظام أيهما الأسلم والأفضل والأكثر جدوى لتجاوز الأزمة، السير نحو الإصلاحات، أو الاستمرار بالحل الأمني...
■ ■

الحكم وإسقاط النظام حصراً، فلا حوار مع هكذا نظام، نحن نريد دولة ديمقراطية حضارية، وانتخابات حرة نزيهة، بعيدة عن الكذب والمراوغة والابتزاز، والنظام عاجز عن فعل ذلك بصراحة».

الإصلاحات.. والحلول الأمنية.. والاعتقالات

- يقول التاجر (ن. ت):«(لا يصلح العطار ما أفسد الدهر) فكيف يكون الإصلاح، والحواجز الأمنية منتشرة بعرض الطرقات؟ والسؤال الذي يطرح نفسه: إذا كانت الإصلاحات موجودة فأين هم المعتقلون السياسيون؟ أم أن النظام لا يعرف أن يخلي سبيل سوى المجرمين واللصوص وتجار المخدرات؟ أنا أعتقد أن أهم المطالب الشعبية هي إقامة انتخابات وطنية نزيهة وديمقراطية، وتعديل الدستور، بعد ذلك فليُصلِ إلى سدة الحكم من كان جديراً بها فعلاً».

- يقول (أ. ي) ماجستير اقتصاد: «لا توجد أية نية لدى النظام في الإصلاح، ولو كان النظام راغباً به لكان قد سحب دباباته ومدركاته قبل أن يفكر بأي حوار. أما من ناحية المطالب الشعبية فبات واضحة وضوح الشمس: نحن نريد إيقاف القتل، وإطلاق سراح المعتقلين، وتغيير الدستور، وإيجاد قانون جديد وحقيقي لكل من الإعلام والأحزاب والانتخابات، يضمن الديمقراطية التي ينادي بها الشعب، ومن دون ذلك لا حوار مع هذا النظام».

- ويقول (ض. غ) صاحب محل موبايلات: «ربما قد تكون السلطة جادة، فلننتظر، لكن الإصلاحات تحتاج إلى وقت، وهذا الوقت غير متوفر نظراً للتوتر القائم، لذلك يجب الإسراع بها، وأنا برأيي الشخصي كي تستطيع الحكومة أن تنال ثقة الشعب عليها القيام ببعض الأمور التي لا تحتاج إلى تأخير أو نقاش وانتظار، وخصوصاً من حيث الجانب الاقتصادي، مثل تخفيض أسعار المواد النفطية والاستهلاكية مثلاً. هذا دون إغفال الإصلاحات الأخرى».

- ويقول الشاب (أ. ت): «أنا أرى أن الحكومة غير جادة بالإصلاح، فالإصلاح كان بالتخريب ورفع الأسعار، فأين الإصلاحات المزعومة؟ مطالب الشباب مهضومة، أنا أهم مطلب عندي هو السكن الشبائي حيث يجب أن يمنح بعد ٥ أعوام من التسجيل مثلاً، وليس للأحفاد، وتخفيض أسعار المواد الغذائية الهامة».

خطوات سريعة لبناء الثقة

- يقول مهندس الطيران (م. ج): «الوضع السوري يتدهور، وأظن أن النظام لم يعد يمتلك الكثير من الوقت للإصلاح، وأرى أن النظام إذا أراد أن يتجاوز هذه الأزمة العاصفة به حقاً، عليه أن يتخذ خطوتين سريعتين: الخطوة الأولى: إطلاق سراح المساجين السياسيين ومعتقلي الرأي، فلا يمكن للنظام في سورية أن يقي نفسه من عدوى عشق الحرية الذي بدأ يجري في عروق الشعوب العربية، طالما أن هناك المئات أو ربما الآلاف من المعتقلين السياسيين، والذين لم يروا النور لعشرين سنة أو أكثر. الخطوة الثانية: هي أن يحال على التقاعد كل الطاقم القديم من السياسيين ورجال الدولة والأمن، الذين خدموا ومازالوا يخدمون النظام منذ أيام حافظ الأسد، فالسلطة لم تتعلم أن تعالج مطالب الشعب سوى بالقمع والإرهاب، وهذا يتنافى تماماً مع مطالب الشعب بالحرية والكرامة، وهناك ناحية هامة، هي أن على النظام أن يعلم أنه إذا أراد الإصلاح، فيجب أن يكون سلبياً وشاملاً يليي طموحات الشعب السوري في الفترة الراهنّة، وأن يعرف تماماً أن اللجوء إلى العنف والإرهاب والقمع ضد المتظاهرين، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع، من دون الحصول على مردود بالتهنئة، أو تمكين سورية من اجتياز هذه المرحلة بسلام. وإن ما يقلقني حقاً هو أن تحول المطالب المحقة للشعب السوري بالتغيير والإصلاح والديمقراطية إلى معبر أو جسر يدمر سورية بسبب نفاق وعناد المستفيدين واستغلال النظام».

■ أما مهندس الكهرباء (ب. فيقول:«النظام غير جاد نهائياً بعملية الإصلاح، والدليل فقدان الثقة بين الشعب والحكومة، فعندما يسيل الدم تتعدم الحلول وتغيب عملية الإصلاح، وإذا كان النظام يريد الإصلاح فالحل واحد لا غير برأيي: وهو القيام بنقل سلمي للسلطة، والكف عن عمليات القتل والتدمير التي يقوم بها، بالإضافة إلى الاعتراف بحقوق المتظاهرين السلميين بالتظاهر دون المساس بهم».

- ويقول (أ. س) وهو خياط: «النظام ليس جاداً بعملية الإصلاح، فهو نظام فاسد مبني على النفاق والكذب والقمع والاعتقالات

◀ **محمد هاني الحمصي**

اعتراف النظام بأن مطالب الشعب محقة وسوف تُنفذ عما قريب ضمن حزمة واسعة من الإصلاحات، لم تمنع أذرعه الأمنية أن تتابع أسلوبها الكلاسيكي «الخاص» في التعامل مع الاحتجاجات والمظاهرات.. وهذا ما جعل الكثير من المحتجين يشكون في مصداقية وعود ونوايا الإصلاح، مع ميل واضح لدى العديد منهم لتبني فكرة أن النظام لن يمضي لتنفيذ وعوده الإصلاحية إلا تحت الضغط الشعبي، رغم أن قمع الحركة الاحتجاجية الشعبية لم يرجع عليه سوى بالويلات وتفاقم الاحتجاجات وتوسعها أفقياً وعمودياً..

النظام من جهته يصر عبر إعلامه والناطقين باسمه بأنه متجه للإصلاح، وأنه يحتاج إلى الوقت فقط لتنفيذ فصوله المتعددة، وها هو الحوار الوطني على وشك الانطلاق، وها هي مشاريع القوانين تُطرح للنقاش والتشاور، وها هي مسيرات التأييد للإصلاحات تتطلق في العديد من المناطق والمدن.. إلخ..

إذا فالنظام السوري لا يزال يرى في نفسه القدرة على قيادة عملية الإصلاح وإحداث التغييرات المنطقية والضرورية التي ستقود سورية إلى بر الأمان، وتوقف نزف الدماء، وتقتل البلاد والعباد إلى الهدوء والاستقرار بشكل تدريجي، كما كان عليه الأمر قبل انفجار الاحتقان الاجتماعي. والسؤال هنا: هل جاء النظام هذه المرة بعملية إصلاح حقيقية، أم أنه ككل مرة يعمل على تهدئة النفوس والخواطر بالتخدير والتسويق والمماطلة؟ وإذا كان النظام يريد الإصلاح حقاً، فهل الإصلاحات المطروحة كافية؟ وما هي الإصلاحات المطلوبة شعبياً؟ أسئلة طرحتها «قاسيون» على شرائح عمرية وتعليمية وثقافية مختلفة من المحتجين في محافظة ريف دمشق الصارخة بمعظم مناطقها وقراها وبلداتها، فكانت الإجابات على النحو التالي:

آراء متفاوتة.. ومتناقضة

- يقول (م. غ) وهو طالب في كلية الشريعة: «نعم، النظام جاد بالإصلاحات بكل معنى الكلمة، لكن للأسف هناك جزء فاعل وقوي في قلب النظام يعمل على الوقوف في وجه هذه الإصلاحات، وهؤلاء الأشخاص في واقع الأمر هم أعداء الوطن وأسس الفتنة، بالتعاون مع العوامل الخارجية طبعاً، أما عن المطالب الشعبية، فأهم مطلب هو الكرامة، فالمواطن السوري لا يحترم في مختلف مؤسسات الدولة ومن مختلف ممثلي النظام، الكرامة أولاً، وتحتها تندرج المطالب الاقتصادية».

- الشيخ (أ. ح) قال: النظام لم يأت بأي إصلاح على أرض الواقع، ولا تزال الأمور قيد الدراسة، وستبقى قيد الدراسة حتى إشعار آخر، وهذا ما عهدناه على مر السنوات السابقة، والمطلب الشعبي واضح وصريح، ولا ينتظر أي إصلاح عملي أو نظري من نظام استخدم القمع الدامي تجاه المطالب المحقة والشرعية التي طالب بها المحتجون في بداية الأحداث، والتي كانت ستجدي نفعاً كبيراً لو استُجيب لها في حينه، أما الآن فالمطلب واضح وصريح: نحن نريد إصلاحاً شاملاً على كافة الصعد، في نظام جديد كلياً، يؤمن بالعدالة الاجتماعية والمساواة، ومحاسبة كل من كان مسؤولاً عن إراقة الدماء، وعن الفساد الموجود على أرض الواقع».

- ويقول (م. س) الخبير بالإلكترونيات:«هذا النظام من المستحيل إصلاحه، فهو يمثل الفساد المطلق، وأي شيء مطلق لا يصح إصلاحه، فهذا النظام يسرق البلد ويستغل ثرواتها طوال العقود الماضية، ومن شيم المسؤولين فيه الكذب وتخدير الناس، لذلك فمطلب الشعب واحد لا ثاني له: إسقاط هذا النظام بكليته!! فألى الآن لم يعط هذا النظام وعداً وصدق به، لا توجد مطالب أخرى من نظام لا يعرف حواراً إلا القتل والاعتقال والاغتصاب وسرقة المنازل وتكسير المحال والسيارات، المطلب صريح وواضح: تغيير النظام.

- يقول الصحفي (ف. ه):«الإصلاح بنظر النظام محصور بإنشاء السجون والقيام بالمجازر الميدانية وحرق المحاصيل الزراعية وتكسير السيارات والمحلات، واعتقال الشباب والاعتداء على النساء، لذلك فالإصلاحات المطلوبة تتجلى بتنحي الرئيس عن



التطور المستقبلي للاقتصاد يتوقف على تفعيلها..

المزايا النسبية والمطلقة غير المستثمرة في الاقتصاد السوري..

◀ حسان منجدة

هناك الكثير من نقاط الخلل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، والتي تعود إلى سنين سابقة، وهذه الاختلالات تعمقت كثيراً بفعل السياسات الاقتصادية التي تم إتباعها مؤخراً، مما ساهم في تعميق أزمة الاقتصاد السوري، وهذا يحتم البحث عن المخرج لهذه المشكلات من خلال اعتماد البدائل الممكنة لإخراج الاقتصاد السوري من واقعه الحالي.. فأوجه هذه الأزمة تتجلى باستمرار اعتماد السياسات الاقتصادية على المزايا النسبية التي يملكها الاقتصاد السوري ضمن الحدود الدنيا، ونسيان العديد من المزايا المطلقة المتوافرة التي يمكنها أن تعزز مكانة هذا الاقتصاد، أو تفعيل المزايا النسبية بتحويلها إلى مطلقة، فما هي هذه المزايا؟! وكيف يمكن تفعيلها؟!

نعم للحل الجذري

البحث عن مكامن الضعف والقوة في الاقتصاد هو الحلقة الأساس على طريق تفعيله، هذا التفعيل المرتبط أساساً برفع القيمة المضافة له ولموارده، فالمواد الخارجية غير متوفرة اليوم في ظل الأزمة الحالية، والاستثمار شبه متوقف، لا بل إن التعويل على هذه الاستثمارات بالأساس كمخرج لأي اقتصاد لا يعد نوعاً من الرشاد الاقتصادي، لأن الحل الجذري يتمثل في الموارد الداخلية، ولكن، أين هذه الموارد؟! فهل العمل على أساس المزايا النسبية التي عمل بها للاقتصاد السوري تاريخياً (قطن، نفط، ..إلخ) يكفي، أم يجب الذهاب إلى المزايا المطلقة في الاقتصاد، والتي لم نعمل عليها حتى الآن؟! خصوصاً أن الاقتصاد السوري قد شهد تطورات محدودة خلال الأربعين عاماً الماضية بالاعتماد على المزايا النسبية فقط، وضمن أطر ضيقة جداً...

«الصادرات الخام» سيد الموقف

يعتمد الاقتصاد السوري التقليدي على الكثير من المواد الأولية، والقليل من الفكر، وبالتالي هناك انخفاض في القيمة المضافة الناتجة مقارنة مع الاقتصاد المعرفي الذي تكون فيه المواد الأولية المستخدمة قليلة، وينتج قيمة مضافة عالية، فالنظر إلى الميزان التجاري السوري يدعم هذا الادعاء الذي ندعي موضوعيته،

الـ (B.O.T) أخذ المرافق العامة لحماً.. ورميها عظماً!

تتسلل عقود (B.O.T) من رحم دولة الاقتصاد المخطط لتعطي للقطاع الخاص دوراً متزايداً في صناعة القرار الاقتصادي عبر المشاركة بخصص متفاوتة في الاقتصاد الوطني، وفي التنفيذ تبرز المشكلات ويظهر الخلل، والذي قد يكون ذا منشأ تخطيطي بالأساس، فعقود B.O.T تمثل تفاوضاً بين مصلحتين، المستثمر من جهة، والدولة والاقتصاد من جهة أخرى، وهذا يدفعنا للتساؤل عن طبيعة المصالح التي تمت مراعاتها في هذه العقود سابقاً؟! وهل تم تفصيل بعضها على قياس أشخاص المستثمرين «ومعزتهم»، دون إعطاء أي حساب للاقتصاد الوطني، مما أُنْتُج غيباً وعدم إنصاف بحق الدولة والوطن، والهدف «السامي» هو تشجيع المستثمرين لاستنزاف الموارد العامة من أجل تحقيق أرباحهم؟! أتاحت عقود B.O.T، للقطاع الخاص إنشاء مرافق اقتصادية عامة تتسم بالأهمية أحياناً، كالطرق، والمواصلات، والمطارات، والموانئ، والكهرباء، ومياه الشرب، والاتصالات، والتي كانت تديرها وتؤسسها الدولة في السابق بشكل حصري، ولا يسمح لأحد سواها بالإشراف والعمل في هذه القطاعات الحيوية، فتحديد المجالات ليس بالقضية الشكلية بالنسبة لدولة كسورية، لأنه يعبر عن انسحاب الدولة من دورها الرعائي الداعم للمواطن، مما يجعل من دخول «الخاص» تهديداً لكل هذه المكتسبات..

شكّل مطلع العقد الأخير أول الخطوات السورية باتجاه الاعتماد على عقود B.O.T، كإحدى الآليات المساهمة في إعطاء القطاع الخاص دوراً في الاقتصاد الوطني، فتوقيع عقد بين المؤسسة العامة للاتصالات في سورية وشركة «انفستكوم كلوبال» ليمتد لإنشاء نظام هاتف خلوي GSM تم على مبدأ B.O.T في العام ٢٠٠١، كما نفذت وزارة النقل عدداً من المشروعات، كإنشاء أرصفة جديدة في مرفأ طرطوس واللاذقية، واستثمار أرصفة أخرى على مبدأ B.O.T، كذلك قامت محافظة دمشق في العام ٢٠٠٨ بإبرام عقد B.O.T مع شركة سورية القابضة لإنشاء مشروع متكامل في مركز المدينة، فهل طال هذه العقود المعمول بها في سورية غيب بما يخص مصلحة الدولة، أم أن التكافؤ والتساوي كان سيد الموقف؟! إن التجربة تؤكد أن هذه العقود أوقعت الغبن على الدولة، وعلى الشعب السوري بالحصلة..

الأخطر في عقود BOT هو تفصيلها على قياس الأشخاص والمستثمرين بما يخدم مصالحهم دون مراعاة مصالح الاقتصاد الوطني، كإطالة مدة العقد لكي يستنزف المستثمر مشروعه حتى «آخر نقطة»، فما نفع مرفق عام بعد أربعين عاماً من تشغيله؟! وما هي طاقته الإنتاجية وحاجة الناس له بعد هذه السنين؟! وما هي الجدوى الاقتصادية بعد هذا الزمن إذا ما تحدثنا عن وصول بعض هذه المرافق لدرجة الإشباع وامتلاء الأسواق من خدماتها وقلة زبائنها؟! فني هذه الحالة سيؤكل المرفق لحماً من جانب هؤلاء المستثمرين ليرمي عظماً..

عقلية «عفا الله عما مضى» لا تليي الطموحات، وهذا يتطلب إعادة النظر بهذه العقود المجحفة بحق الوطن والاقتصاد بالدرجة الأولى، فتأمين مصالح المستثمرين على حساب الاقتصاد الوطني هو تجاوز، وإطالة مدة العقد مخالفة أيضاً، ونوعية المشروع قد يسبب خللاً، وأمام هذه التجاوزات غير قليلة، يتطلب وضع الرؤى والتصورات لتجاوزها في المستقبل، والبحث عن الآليات الكفيلة بالوصول إلى عقود تخدم الاقتصاد والتنمية بشكل أساسي..

ما هي عقود الـ «B.O.T»؟

عقود الـB.O.T، تعني البناء والتشغيل والتحويل، حيث تقوم الحكومة بمنح من يرغب في الاستثمار بمشاريع البنية التحتية أو المرافق العامة من الأفراد أو الشركات الخاصة فرصة إقامة المشروع، وتحمل المستثمر أعباء شراء وتزويد المشروع بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب النفقات التشغيلية، وذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال فترة تعرف بفترة الامتياز تتراوح في العادة ما بين ٢٠ إلى ٥٠ عاماً، وقد تزيد على ذلك حسب نوع العقد والنشاط .

حيث إن ٥٠% من الصادرات السورية تكون على شكل مواد خام (أكثر من ٢٥٠ مليار ليرة)، والجزء الباقي يتوزع على شكل مواد نصف مصنعة، وأخرى مصنعة، وهذا يؤكد حقيقة أن الاقتصاد السوري لا يزال بجوهره تقليدياً ، لأن الجهات المعنية لم تسع لتطويره باتجاه تعظيم فائدة موارده..

فسورية تنتج اليوم ٧٠٠ ألف طن من القطن تقريباً، وكان الرقم يتجاوز ١ مليون طن في الماضي القريب، إلا أن سورية لم تستفد من هذه المزية النسبية لأقطاننا إلا من خلال تصدير الجزء الأكبر منها كمادة خام أولية (خيوط وغزول)، ومثل ذلك إضعاف وتحجيم لهذه المزية النسبية التي يركز عليها العديد من الصناعات مثل صناعة وحلج الأقطان، و الخيوط القطنية، وصناعة المنسوجات، والأقمشة القطنية، وصناعة القطن للاستخدامات الطبية والصناعية، وكذلك صناعة الزيوت من بذور القطن "، لكن هذا لم يتم إلا بشكل جزئي وبسيط.. والدراسات الاقتصادية تؤكد أن تصنيع الأقطان قبل بيعها يرفع



القيمة المضافة لها بمقدار ١٢ ضعفاً، وهذا يعني أيضاً، وعلى الضفة الأخرى تشغيل أيدي عاملة كبيرة في مراحل الإنتاج المختلفة من جهة، وتطور الصناعة الوطنية وتنمي إمكاناتها، كما أنها تعظم درجة الاستفادة من الميزات النسبية عبر تحويلها إلى مزايا مطلقة بهذه الحالة ..

وميزة «النفط» تسقط سهواً

والنفط الخام ليس بمزية أقل أهمية من القطن، فسورية التي سارت لعقود على منوال تصدير النفط الخام وشرء المشتقات النفطية لا يمكن أن تستمر على هذه الحال، وهذا يدخل في إطار ضرورة تفعيل المزايا النسبية للاقتصاد السوري، فثلث النفط السوري يصدر خاماً (قرابة ١٥٠ ألف برميل يومياً)، مقارنة بإنتاج يبلغ نحو ٢٨٥ ألف برميل يومياً، وفي المقابل فشل في مشاريع المصافي الثلاث التي لا تزال متعثرة، والمعلن عن إنشائها منذ العام ٢٠٠٧ ..



المتوازن لهاتين الكتلتين سيفتح الطريق أمام نمو اقتصادي شامل متوازن، تخفف فيه بالتدرج التشوهات القائمة بين التناسبات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبالتالي إيقاف تدهور الوضع المعيشي للأكثرية الساحقة من الشعب السوري.

في نهاية عام ٢٠٠٩ ، بلغت حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا ٤٩,١ ٪، من الناتج المحل، بينما متوسط هذه الحصة في الاتحاد الأوروبي ٤٨,٨ ، كما وصلت حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الإتحاد إلى ٥٤ ٪ مقارنة بالأرباح، فصحيح أن نسبة نمو الأجور في أوروبا عموماً لا تتجاوز ٢ ٪، إلا أن ذلك معبر حقيقي عن الأجور وليس معبراً اسمياً ..

فالفجوة الكبيرة بين حصتي الرواتب والأرباح في اقتصادنا تعبر عن خلل حقيقي في توزيع الثروة، وإعادة هذه العلاقة إلى نصابها الصحيح، وإلى علاقتها المتوازنة ضرورة، والتي يجب أن تتم من خلال فرض ضرائب ورسوم إضافية على أصحاب العمل بدلاً من التفتن في إعفائهم من الضرائب المترتبة عليهم، والتكامل الحكومي من جيوب السوريين...

■ ■

الفجوة كبيرة بين نسبة الأجور ونسبة الإنفاق في سورية، وأية زيادة ترقيعية للأولى مهما كان مقدارها لن تكون قادرة على جسر الفجوة بين هذين الحدين، فالحد الأدنى للأجور هو اليوم ٩٧٦٥ ل.س، بينما الحد الأدنى للإنفاق بحدود ٢٢ ألف ليرة سورية، كما أن متوسط الأجور لا يتعدى ١٢ ألف ليرة بينما يصل متوسط الإنفاق المطلوب ٣١ ألف ليرة حسب آخر الأرقام الرسمية..

إذاً، الخلل بين مستوى الأجور والأسعار بات خطيراً وراحت آثاره تظهر اجتماعياً وسياسياً، وهذا ما يدفع مجدداً للتأكيد على ضرورة ردم هذه الفجوة المتضخمة يوماً بعد يوم.. لكن زيادة الرواتب والأجور لا تحقق غايتها إذا لم ترتبط بثبات الأسعار في الأسواق، لأنها ستبقى في حدود الزيادة الاسمية للأسعار، واستباقاً لنسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي وضرورة عدم تدنيها عن نسبة الـ ٥٠ ٪ من هذا الناتج، فإن الأرقام السابقة تشير إلى أن المطلوب الآن هو الربط أولاً بين الأجور والإنفاق، والذي يتطلب وفق مستويات الأسعار الحالية مضاعفة الأجور، بشرط أن لا تتبعها زيادة في الأسعار كما يحدث في كل زيادة للرواتب، لأن ذلك سيرتب تضخماً في الاقتصاد، وتراجعاً في مستوى المعيشة في المحصلة، إذا ما حصل هذا الارتفاع المرافق، وهذا ليس في مصلحة المواطن أولاً والاقتصاد والوطن أخيراً..

ثلثا الناتج المحلي للطبقة الغنية

استناداً إلى أرقام مسح قوة العمل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء، تبين أن مجموع المشتغلين في سورية هو ٤,٩ مليون مشتغل، ومتوسط الرواتب والأجور الشهرية في القطاع العام تبلغ ١٢,٨٣٠ ألف ليرة، بينما كان متوسط الأجور والرواتب الشهرية للعاملين في القطاع الخاص ٩,٦٨٠ ألف ليرة، وهذا يوصلنا حسابياً إلى أن كتلة الرواتب وأجور إجمالي العاملين في سورية هي:

رواتب العاملين في القطاع العام: ١٢,٨٣٠ ألف ليرة × ١,٤ مليون = ١٨ مليار ليرة شهرياً .

تصبح علاقة الأجور والأرباح ضرورة
لذلك فإن المطلوب هو تصحيح العلاقة الكلية في الاقتصاد بين الأجور والأرباح لمصلحة الرواتب والأجور، والتي هي أخفض من النسب العالمية لهذه الحصة، حتى في الدول الرأسمالية الكبرى، ودون تصحيح هذه العلاقة لن يتحسن المستوى المعيشي للسوريين ولن يطرأ عليه تغييرات جدية.. فالأسعار تزداد سنوياً بأضعاف زيادة كتلة الرواتب، وبالتالي فإن النمو

هل هناك مشكلة مازوت.. أم المشكلة في المازوت!؟



◀ د.نزار عبد الله

يبقى التعاطي الحكومي مع مشكلة تزايد الطلب على المازوت قاصراً، كونه يتعامل معها من زاوية ضيقة لا تتجاوز في أحسن الأحوال كيفية توفير هذه السلعة ومحاولة المحافظة على استقرار أسعارها، بينما من الرشيد التفكير العميق بحل المشكلة بشكل جذري ومديد عبر البحث عن طاقة بديلة تحل محل «المازوت»، الذي أثبتت التجارب السابقة أنه سيبقى مشكلة مزمنة طالما يجري الاعتماد عليه بصورة كبيرة في النقل والإنتاج الصناعي والتدفئة والري...الخ.

في هذا الإطار ثمة أكثر من وسيلة يمكننا استخدامها لتجاوز المشكلة:

١- تحويل المركبات العاملة على المازوت لتعمل على الغاز، فلا نعود بحاجة إلى استيراد المازوت نهائياً، وهذا لا يتطلب أكثر من تشييد محطات التزويد بالغاز، بينما ستكون نتائجها عميقة، فهو سيخفض كلفة النقل على أصحاب المركبات ما سينعكس مباشرة على أجور النقل، علماً أن كلفة تحويل المركبات لتعمل على الغاز لا تتجاوز بضعة آلاف ل.س فقط. كم عدد المركبات العاملة على المازوت؟

٢- تحويل نقل الركاب من المركبات إلى الخطوط الحديدية: على المدى القصير بتكثيف الرحلات يومياً بين المدن بالقطار، وعلى المدى المتوسط خلال الخطة الخمسية الحالية، بتشبيد شبكة عصرية مكهربة بطول ٣٠٠ كم تخدم القطر كله وتصله بالدول المجاورة:دمشق-بيروت،دمشق-التف،دمشق- تدمر- القامشلي، دمشق- حلب- حدود تركيا، حلب- تدمر- التف، حلب- الرقة - دير الزور- البوكمال بعيدا عن سرير الفرات عن يمينه وعن يساره مسافة ٣٠-٤ كم حفاظا على الأراضي الزراعية الخصبة، دمشق- السويداء- صلخد- حدود الأردن- بصرى- درعا، دمشق- التواني- جبعدين- معلولا- بيروت- النبك- قارة- القصير - تللكخ، حماء- الغاب، حماء- تدمر... (لمزيد من التفصيل أنظر: (إستراتيجية النقل في الجمهورية العربية السورية حتى عام ٢٠٢٥ - دمشق ٢٠٠١ - دراسة غير منشورة)

٣- رفع مستوى الأجور في سورية ليضاهي الأجور العالمية، خاصة في دول الجوار، آنذاك يمكننا تحديد أسعار للمازوت قريبة منها، فلا يكون التهريب مربحاً لأحد، ويتم ذلك على

أيهما أشد خطراً ناهبو الاقتصاد الوطني أم «العصابات المسلحة»؟

◀ نزار عادلة

يترتب على ظاهرة التهريب المزدوج من الخارج إلى سورية من جهة، ومنها إلى الخارج من جهة أخرى نتائج وخيمة لا تحصى ولا تعد، ومن أهم أمثلتها، فقدان الإجراءات الاقتصادية الإيجابية لمعظم فعاليتها، والتي اتخذت في سنوات سابقة لمواجهة الانكماش، وترشيد الاستيراد والاستهلاك، بالإضافة إلى تشكك المواطنين في قدرة الدولة على قمع تهريب، كما أن تهريب السلع بهذا الحجم الكبير من المنافذ المختلفة يعني إمكانية تهريب الأسلحة والمخدرات واية مواد تخزينية أخرى..

هذه ليست سوى أولى النتائج المترتبة على عملية التهريب الممنهج الذي يتم حالياً، حيث يضاف إلى النتائج السابقة، نزوح مبالغ كبيرة من الليرات السورية إلى البلدان المجاورة لتحويلها إلى قطع أجنبي مقبول لتسديد قيمة البضائع المهربة وما في ذلك من آثار على قيمة الليرة السورية، بالإضافة إلى خسارة موارد جمركية هامة وتحويلها إلى جيوب فئة محدودة من المهربين الكبار والمتعاونين الصغار معهم، والأهم من كل هذا، هو أن هذا التهريب أدى إلى إفساد قطاع كبير من المواطنين من خلال ممارسة أعمال غير مشروعة بهدف الإثراء السريع..

أخطر من التهريب

الأخطر من ظاهرة التهريب، ظاهرة الوساطة والسمسرة في التجارة الخارجية، وأقصد هنا بين شركات ومؤسسات القطاع العام والسمسرة، فالرسوم رقم ٥١/ صدر عام ١٩٧٩ حظر قبول الوسطاء والسماسرة في جميع أنواع العقود الخارجية، وفي العام ٢٠٠٧ ١٩٨ صدر بلاغ تفسيري عن رئاسة مجلس الوزراء موضعاً أحكام المرسوم، وكان من المنتظر من المرسوم أو البلاغ أن يقيد دور السماسرة، وينظم مفاهيم التعامل مع المنتج أو المصدر وصدر أيضاً نظام للعقود رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٤ لكن شيئاً لم يتحقق وبلغ عدد مكاتب السماسرة في دمشق أكثر من ٦٠٠/ ألف مكتب بالإضافة إلى فروعها في المحافظات الأخرى، والنسبة الأكبر من أصحاب هذه المكاتب كانوا مدرء في شركات القطاع العام، وتركوا مواقفهم إما بسبب الاغتناء أو الفساد وافتتحوا مكاتب واستخدموا خبراتهم للحصول على امتياز السمسرة لمصالح الشركات الأجنبية التي تعرفوا عليها خلال عملهم.

أساليب بالية

هذا الأسلوب تجاوزته جميع بلدان العالم، منتقلة إلى أسلوب التفاوض والاتصال والتعاقد المباشر، إن خطورة هذه المظاهر ليست في هوامش الأرباح والعمولات التي يتقاضاها هؤلاء فحسب، وإنما في تخريب المجتمع.

بل ولا يزال دور مؤسسات التجارة الخارجية محدوداً، بل

لتعمل على الغاز، لكن الحكومات المتعاقبة كانت ترفض مجرد مناقشة الفكرة.

إن الاعتماد على الغاز يجعلنا نحقق وفراً اقتصادياً لأصحاب المركبات وللإقتصاد الوطني وخفضاً للكلفة ووقاية للبيئة.. ويتراجع الطلب على المازوت بشكل كبير جداً.. (لمزيد من التفاصيل أنظر (سياسة الدعم والأسعار، د.نزار عبد الله- أحد فصول التقرير الاقتصادي لجمعية العلوم الاقتصادية- دراسة أوقف نشرها!).

أقرت جمعية العلوم الاقتصادية منذ أعوام، في الفترة التي كان د. عصام الزعيم رئيس مجلس إدارتها، تكليف مجموعة من أعضائها بإعداد دراسة اقتصادية متنوعة الجوانب، وكانوا عشرة من الباحثين الاقتصاديين تم الاتفاق معهم على عناوينها مقابل مكافأة رمزية مقدارها ٣٠ ألف ل.س لكل منهم، وأنجزت الدراسة، وبدأ التحضير لنشرها، لتمثل وجهة نظر اقتصادية

مستقلة عن السلطة التنفيذية لتغني الحوار الاقتصادي وتعرض بدائل اقتصادية أمام صاحب القرار.. لكن مجلس الإدارة الجديد برئاسة د. كمال شرف، سوف وماطل، ثم توقف عن نشرها وعن أداء المستحقات لمن شاركوا بإعداد هذه الدراسة الاقتصادية دون حق..

يقضي التفكير الوطني والرشاد الاقتصادي أن تنشر هذه الدراسة إحقاقاً للحق، ولأنها تتيح فهم السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة ولا تزال مستمرة، والتي أوصلت الوطن إلى الوضع الحالي الشديد الاحتقان، حيث أنها تتضمن تحليلاً ونقداً واقتراحات للحول من المفيد معرفتها .

لقد تمت إقالة الوزارة السابقة وفريقها الاقتصادي لما ارتكبه من أخطاء اقتصادية واجتماعية، لكن العقلية والسياسات الاقتصادية التي اتبعوها ما تزال قائمة.. ولن نتجاوز الأزمة الحالية إلا بتجاوز تلك العقلية.. وتلك السياسات. ■■

دعم الليرة السورية..!

تطالعنا بشكل يومي الصحف الرسمية وشبه الرسمية، وكذلك الإعلامان، الرسمي وشبه الرسمي، بأخبار الحملات الشعبية لدعم الليرة السورية، وتعرض القضية ببساطة وسطحية تندرج ضمن كوميديا سوداء عامة تلف المشهد السوري، حيث يتلخص دعم الليرة السورية حسب رأي حملات الدعم ومن يروج لها بقيام المواطنين السوريين بزيادة ودائعهم لدى البنوك العامة، ولكن أحداً لم يحاول طرح القضية كما هي فعلاً..

مشكلة الليرة اليوم هي تكثيف لمشكلات الاقتصاد السوري كاملاً، ومن وجهة النظر المالية فإن المشكلة هي التضخم، أي انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية، وهذا التضخم يعكس تراجعاً حاداً في الإنتاج وتدهوراً في قطاعات الإنتاج الحقيقية، أي في قطاعي الزراعة والصناعة، نتيجة التشوه الهيكلي الهائل الذي أحدثته السياسات الليبرالية في السنوات الست الماضية حيث تم تقديم القطاعات الخدمية من سياحة وفنادق وغيرها... على كل من الزراعة والصناعة اللتين شهدتا تراجعاً حاداً. وعليه فإن دعم الليرة السورية الحقيقي يتمثل أولاً بالتوجه نحو تخفيض التضخم باتجاه القضاء عليه، أي بتفعيل الإنتاج الحقيقي وزيادته وتأمين الموارد اللازمة لتطوير الصناعة والزراعة، تلك الموارد المتمركزة في جيوب الفاسدين.. والأدهى والأمر أنه وفي الوقت نفسه الذي يتطوع فيه مواطنون لإيداع أموالهم الضئيلة في البنوك السورية فإن الفاسدين الكبار يسحبون أموالهم من البلد ويصدرونها إلى حيث يؤمنون عليها من خطر استعادة الناس لها..

دعم الليرة يعني دعم الاقتصاد، ودعم الاقتصاد يعني دعم القطاعات المنتجة للثروة، ودعم هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم دون التراجع عن السياسات الليبرالية تراجعاً نهائياً ومحاسبة الفاسدين المسؤولين عن تطبيقها. بهذا ندعم الليرة السورية، وبغيره فإننا نستعجل انهيارها وانهيار اقتصادنا في جو كرنفالي من المرجح أنه إذا استمر ضمن الذهنية والعقلية نفسها سياخذنا فعلاً وقولاً إلى كوميديا سوداء سورية!

فلندعم الليرة السورية دعماً عميقاً وجذرياً، ولنكف عن المسرحيات الهزلية التي لا تغني ولا تسمن، وجل ما تفعله هو أن تشوش الرؤية وتثير الغبار، وتترك من يستنزف الليرة، ويسحق الليرة، ويهين الليرة، وينهب الليرة، ويهدد مصير الليرة، يعيث فساداً سياسياً واجتماعياً وأمنياً... واقتصادياً..



الأولية، ولكن الأخطر يتمثل في استيراد المواد الأولية، وفي التصدير أيضاً .

فشركة نده وردت إلى شركة الأسمدة كمية تقدر بمئات الأطنان من الكبريت، طبعاً أنه استوردتها من الخارج، ووضعت هذه الكمية في أرض الشركة بالعراء بعد أن رفضت الكمية من الإدارة، ورفعت الشركة دعوى قضائية على الأسمدة، وكانت النتيجة ومع الأمطار قبل شهرين تلوثت، البحرة وتلوثت المياه، وتشرب التلوث إلى المياه الجوفية، وقد أدى ذلك إلى توقف مصفاة حمص عن العمل.. ورغم ذلك تم التعاقد مع نفس الشركة نده لإحضار دفعة ثانية من الكبريت تقدر بـ ٩٠/ إلى طن، وكانت تختلط بالأحجار والبحص والشوائب مما أدى إلى توقف شركة الأسمدة بعد إجراء عمرة للشركة.

فساد من نوع آخر

أكياس البولي بروبيلن لتعبئة السماد، والمحتكر من شركة المتين المساهمة المغفلة، فأحد العقود بين الأسمدة والمتين يبين أن ثمن الأكياس في هذا العقد (٨٢٥، ٢١١ مليون) متتان وإحدى عشر مليون وثمانمائة وخمسة وعشرون ألف ل.س فقط، ومدة تنفيذ العقد ٢٣٠/ يوم، وليس هدفنا قطع رزق شركة المتين ولكن ألا يجب أن تحاسب الجهات الوصائية عن هذه الشركة وخصوصاً وزراء الصناعة والمدراء الذين تواكبوا على مؤسسة الصناعات الكيماوية لأن إقامة خط إنتاجي في شركة السماد لإنتاج أكياس البولي بروبيلن لا يكلف أكثر من ٥٠/ مليون ل.س والشركة تستجر بمئات الملايين سنوياً، ولن نتحدث عن الهدر وعن السمسرة، وعن عشرات الوسطاء والتجارة والسماسرة الذين يتدافعون على ابواب الشركة لل فوز بالأرزاق لقاء حصص مع مدرء ومع موظفين ومع.. وبعد كل ذلك، كيف يمكن أن تسأل عن خسارات القطاع العام، ألا يؤكد كل هذا الفساد في مؤسساتنا العامة أن ضرب الاقتصاد الوطني أخطر من وجود العصابات المسلحة التي تتحدث عنها الجهات المسؤولة!■

لماذا شركاتنا خاسرة!؟

شركات ومؤسسات القطاع العام كانت بقرة حلوب للمدراء وللسماسرة ولجهات مسؤولة عديدة ليست لدي معلومات كم دفع هذا المدير أو ذاك حتى أصبح مديراً، ولكن نعرف أن وظائف صغيرة كثيرة تم شراؤها بمبالغ وصلت إلى ٢٠٠/ ألف أو أكثر، في النفط وفي الجمارك وحتى في وظائف إدارية «استخدام»، إذا الفساد يبدأ من الأعلى وليس من الأسفل...

فشركة الإطارات سجلت منذ بدء الاستثمار التجاري ١٠/١٩٨٢ ولغاية عام ١٩٩٠ خسائر مجموعها ٢٣٧/ مليون، أما الخسائر المحققة من العام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩/٩/٣٠ بحدود ٨٣٧/ مليون ل.س، وقد أدى ذلك إلى تآكل راس المال العامل إضافة إلى ترتيب التزامات مالية تجاه الغير بحدود ٤٠٠/ مليون ل.س، وتوقفت الشركة الآن لانعدام السيولة المالية الشركة بحاجة لاستيراد ١١٥/ مادة أولية لإنتاج الإطارات وكافة هذه المواد مستوردة من الخارج، وبموجب القوانين والأنظمة السورية يجب أن تستجر المواد الأولية عن طريق الوكلاء والسماسرة، وهنا علينا أن نفهم ماذا يعني هذا!؟

بالانتقال إلى شركة الأسمدة، نجد أنها ضربت رقماً قياسيأ في الخسائر، وخساراتها السنوية بحدود مليار ليرة سورية، ما عدا سنوات قليلة، و للخسارة أسبابها العديدة، كهدر المواد

سورية على مفترق طرق..



سورية بين ظلال الملائكة وأشباح الشياطين

نختصر ونقول إن الحراك الشعبي له سبب موضوعي ومن هنا يكتسب مشروعيته، وإن الخارج يحاول توظيف هذا الحراك من أجل مصالحه، فلنكن مع الحركة الشعبية من أجل إصلاح جذري وحقيقي وشامل رغم كل «الضجيج» الوطني والقمع الذي يثيره الفاسدون، ولكن ضد التدخل الخارجي رغم دموع التماسيح التي تذرّف على دماء السوريين وحريتهم.

بعد كل ما سبق مرة أخرى نعود إلى السؤال، أين تكمن الحقيقة، هل ثمة مؤامرة أم لا؟.. بعيداً عن المقاربة السطحية والجزئية للمؤامرة كما يتناولها الإعلام الحكومي وشبه الحكومي نقول نعم ثمة مؤامرة تستهدف بنية الدولة السورية،نقول ذلك مدركين سلفاً أننا سنصطدم بتلال من «زباله» الموقف السطحي من هنا وهناك والذي فرضه الإعلام البرجوازي المناق بشقيه الرسمي والعربي والعالمي، لأن أدوات التآمر على الشعب السوري برأينا موزعون في مختلف المواقع، بدءاً من مراكز الفساد في النظام الذين تعاملوا مع الشعب كعبيد وخدم وحولوا البلاد إلى ملكية خاصة، مروراً ببعض من يركب موجة الحراك الشعبي شاهراً سيوف الطائفية، وانتهاء بنخب سياسية «معارضة» تكرّشت سياسياً وعضوياً على مؤائد أصحاب ديمقراطية طائرات الشبح.. الكل يحاول أن يمارس دوره على المسرح السوري، فالأول يقتل بدم بارد ويستبيح كرامة بني الوطن لئبكي حتى حجارة ميسلون وتمثال يوسف العظمة، والثاني ينفخ في البوق الطائفي حتى بتنا نحسد أهالي تورا بورا، والثالث ليبرالي إنساني يقيم المؤتمرات، ويستدعي الخارج ويتحفنا بفكرة مجلس حكم انتقالي لإنتاج ديمقراطية على جماجم ودماء الشعب السوري... ألا يستدعي العقل السليم أن نستنتج أنه ثمة مُخرَج يقبع في مكان ما يوزع الأدوار على الجميع طالما أن لسلوك هؤلاء جميعاً نتيجة واحدة؟ ألا وهي تهينة المقدمات وخلق المناخ المطلوب لتسويق الفوضى الخلاقة. إن الشعب السوري وحركته لا علاقة حقيقية له بكل هذه المسخّرة، لا من حيث ثقافته، أو أهدافه، أو تقاليده لا بل هو في العمق ضد كل هؤلاء، والوطني الحقيقي، الديمقراطي الحقيقي، وإذا شتّم حتى المؤمن الحقيقي الذي يخاف ربه عليه اليوم أن يقف مع الحركة الشعبية ضد كل هؤلاء.

■ ■

المفضوح في الإعلام الغربي واستطالاته من إعلام البرودولار الفتنوي؟ وما علاقة الحرية والكرامة التي ينشدها الشعب السوري بالتدخل اليومي الوقح للمراكز الدولية والقوى الإقليمية في شؤون الحراك الشعبي السوري، ومحاولة التحكم به لتنفيذ مشاريعها فقطر، وكأنّ المواطن السوري يرفض اهانة الشبيجة ورجل الأمن المحلي، ليبدلها بإهانة من يمارس دور الشبيجة ورجال الأمن على المستوى الدولي من اوباما إلى ساركوزي.

حقا نحن أمام مشهد سريالي، مشهد يختلط فيه الأبيض والأسود،يتجاور فيه الشياطين والملائكة، فمن جهة حركة شعبية لها مطالب مشروعة، ومن جهة أخرى عدو خارجي يسعى للدخول على الخط لتجبير الحركة لتنفيذ مشاريعه عبر فرض شروطه على النظام فكيف يمكن تفكيك هذه العقدة؟

إن منطلق الأمور يقودنا إلى الاستنتاج بضرورة العمل على خطين متكاملين مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتفرع عنهما:

– اعتبار الحركة الشعبية حقاً مشروعاً للشعب السوري من أجل الإصلاح الحقيقي والشامل، لا بل إن استمرار الحركة ضمانة الإصلاح.

– اعتبار التدخل الخارجي الدولي والإقليمي جزءاً من مشروع يستهدف بنية الدولة والمجتمع، وهو بالضد من مصالح الشعب السوري ويفرغ الحركة من مضمونها.

إن تجاهل أي جانب مما سبق يقودنا إلى موقع نحشر الشعب السوري من خلاله في زاوية ضيقة ، وضمن ثنائية وهمية إما التعاشيش القسري مع الفساد والقمع، بحجة وجود تدخل خارجي، أو قبول تدخل الخارج الاستعماري ومشاريعه وخططه المتنوعة، بحجة مواجهة النظام.

فقوى الفساد تسعى إلى وأد الحركة الشعبية مستعدة على وجود خطر التدخل الخارجي فتتباكى على الدور الوطني لسورية، ودورها في دعم المقاومة، مستغلة وطنية الشعب السوري بينما مشكلتها الحقيقية تكمن في خوفها من الحركة على نهباي وثروتها المتكدسة نتيجة نهب الدولة والمجتمع، أما قوى الخارج تتباكى على الدم السوري وحقوق الإنسان والديمقراطية متكئة على الاستياء الشعبي لإرباك النظام وفرض شروطه السياسية بينما المصلحة الحقيقية للشعب السوري لاتكمن عند هؤلاء ولا أولئك، وبعبارة أوضح إن مشكلة الشعب السوري مع هؤلاء وأولئك وهما موضوعياً يتكاملان.

إذا اكتملت الشروط، فسورية لا تعيش خارج التاريخ، والقوانين الموضوعية ستفعل فعلها خارج إرادة الجميع، ومن هنا يمكننا القول أن الحركة الشعبية ليست من صنع احد بل هي انعكاس لواقع موضوعي، فكل فعل يقابله رد فعل يساويه في الشدة ويعكسه في الاتجاه... ولكن يجب ألا ينسى المتابع الحريص أن هذا الانعكاس يتجلى ضمن واقع مشخص له خصائصه وشروطه، تتفاعل فيه قوى داخلية وخارجية لها مصالح ومواقف متناقضة مرة ومتوافقة تارة... أريد القول إنه لا يمكن قراءة الحدث السوري قراءة صحيحة، وتحديد الموقف الصحيح منه دون الأخذ بعين الاعتبار المعادلة الإقليمية ودور سورية في هذه المعادلة بحكم الجغرافيا السياسية على أقل تقدير، والتي تختزل في الحالة السورية الراهنة بوجود السلطان الإسرائيلي، ومشروع الشرق الأوسط الجديد وذلك حتى تكون القراءة واقعية ومتكاملة.

– من يتجاهل أن سورية، ومنذ تشكل الدولة السورية، مستهدفة من قبل أصحاب المشاريع الدولية (سايكس بيكو، وعد بلفور، مبدأ إيزنهاور، النقطة الرابعة الأمريكية، حلف بغداد، وحتى مشروع الشرق الأوسط الجديد) من يتجاهل كل ذلك إنما يفترى على التاريخ، ويفترى على الحاضر ويقدم من حيث يدري أو لا يدري صك براءة لأصحاب تلك المشاريع ويصبح شاهد زور مثله مثل من ينكر مشروعية الحركة الشعبية الراهنة ويقزمها إلى مجرد مؤامرة خارجية.

سنجنب الحديث عن الرواية الرسمية،عن العصابات المسلحة، ودور الاستخبارات الدولية والعربية، والقناصة، والتمويل ومن صدقها أو لم يصدقها، وسنتحدث فقط في الملموس في ما لا يحتاج إلى أدلة وتحقيقات، ونسأل في هذا السياق بماذا يفسر الذين ينكرون (أو على الأقل يطبّشون) التدخل الخارجي، تصرّيح المسز كلينتون بأن المطلوب من النظام السوري تغيير سلوكه في الملفات الإقليمية، بينما كان الدم السوري يراق؟ وكيف يمكن أن يفسر احتضان أردوغان لرياض الشقفة بكل ما يمثله الأخير من رمزيّة وماض أسود؟ كيف ينظر خصوم نظرية المؤامرة إلى تصريحات الفاسد السابق، والديمقراطي الحالي مأمون الحمصي والدعوة إلى تدخل مجلس الأمن في اليوم الثاني من الحراك؟ وماذا يطلقون على تصريحات القرضاوي الصريحة في إثارة النزعة الطائفية؟ وما سر التهويل الإعلامي

◀ **حسان ثابت**

يدور جدل واسع في الشارع السوري حول الوضع الراهن بين من يضع الحركة الشعبية من ألفها إلى يائها تحت خانة المؤامرة، وبين من ينفي وجود المؤامرة جملة وتفصيلا. فأين تكمن الحقيقة؟

بغض النظر عن النيّات الطيبة للبعض هنا وهناك، نحن أمام رأيين يبدو كل منهما وكأنه يناقض الآخر، ولكن نعتقد أنهما يتكاملان معاً من الناحية الموضوعية في تزييف الوعي الاجتماعي وتشويه الحقيقة، وهذا التزييف الآن يضر أول ما يضر الحراك نفسه، إذ يمنع تكوّن الشرط المعرفي الذي لابد منه لنجاح أي جديد، وبالتالي يمنع تبلور الحراك ويحد من وصوله إلى غاياته التي وجد من أجلها.ألا وهي إحداث انعطاف تاريخي في حياة البلاد لمصلحة أغلبية الشعب السوري الذي أصبح ضحية فساد مزمن، بالتزاوج مع آلة قمع أنتجا مسخاً رأسمالياً دمر العالم المادي للشعب السوري، ولوّث عالمه الروحي في وطن كان ومازال دريّة لمشاريع الخارج الاستعماري القديمة المتجددة.

ماذا نتوقع من مئات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الذين لم يحصلوا على فرص عمل؟ أجيال سدّت في وجهها أبواب العمل والسكن والزواج والرفاهية، في مرحلة بات فيها العالم مفتوحا على كل الجهات من خلال ثورة الاتصالات أجيال تعيش حياة رتيبة وروتيناً يومياً مملاً، في زمن يمضي بتسارع، وفي ظل واقع همّش دور الفرد ككائن اجتماعي منتج وفاعل؟ ماذا نتوقع من أبناء المناطق الريفية بعد التدمير المنهجي للزراعة في البلاد، وبعد أن جاءت مرحلة النموذج الرأسمالي الربوي، بكل ما تنعنه من جشع وأنانية لتسحق مصادر دخلهم، وتهشّم شبكة العلاقات الاجتماعية، وتدمر منظومة القيم والعادات والتقاليد الإنسانية السائدة وتجعلهم يعيشون حالة خواء؟أعمى من لم يكن يرى كل ذلك، وساذج إلى حد البلاهة من ظن أن هؤلاء سيسكتون إلى الأبد، وقصير النظر وحده من توهم أن هؤلاء سيقنعون بالشعارات فقط في ظل جهاز دولة لم يعمل إلا بمنطق إدارة الأزمات، وراكم المشكلات واحدة أثر أخرى لتبدو وكأنها دوامة لا تنتهي؟ أبسط قوانين علم الاجتماع تجزم أن بنية كهذه مهددة بالانفجار

يجب عزل المنطق

الإقصائي..

◀ **مهند دليقان**

عجز الحل الأمني البحت و المروجون له عن تطويق الحركة الشعبية الناشئة، ولم يفعل هذا «الحل» سوى أنه زاد الأمور تعقيداً وضيقّ المخارج الآمنة من الوضع الراهن في سورية، وكان بعض العقلاء قد حذروا منذ بداية انطلاق الحركة الشعبية من خطورة التعامل معها على أساس أنها مشكلة «أمنية» فقط ، مستندين في ذلك إلى فهمهم لموضوعية الحراك وموضوعية أسبابه، التي بمعالجتها يمكن تجاوز الأزمة ودون معالجتها لا يمكن لأحد أن يوقفه أبياً كانت القوة التي يظنها في نفسه.. وبالفعل، فقد تم، على ما يبدو، التآرجح بين اعتماد الحل الأمني كحل وحيد الجانب أو كجزء من حل، وذلك بطرح الحوار وسلة الإصلاحات السياسية كمخرج مما يجري..

رافق الدعوة إلى الحوار وبدء انطلاق المؤتمرات المعارضة والتحركات الإعلامية لمعارضين داخليين تطور خطير، تمثل باستمرار التجييش والتحريض بكافة أشكالهما لتثبيت الفرز الوهمي بين مع أو ضد بين معارضة أو نظام، وقد انتقل هذا التجييش من مستواه الإعلامي إلى مستواه الحاراتي والمناطقي، حيث بدأت المسيرات تصطدم بالمظاهرات، وأخذت المسيرات تطلق العنان لشعارات التخوين والإقصاء بحيث وضعت المتظاهرين جميعاً في سلة الخربين والسلفيين والمتامرين والرعاع، ووصل بها الأمر إلى إطلاق شعارات استغزازية للغاية ، الأمر الذي أنتج ردات فعل لدى المتظاهرين ليست أحسن حالاً من الفعل..

ويبقى السؤال الأبرز هو: إذا استمر العقل الإقصائي في العمل، وبالأحرى إذا استمر في توقفه عن العمل، واستمرت حدة الاصطفاف بين شارعين متقابلين بالتزايد.. فيألى أين نحن ماضون كوطن موحد جغرافياً وديمغرافياً؟ وما الذي سيستطيع الحوار فعله في جو محتقن وممتور إلى هذا الحد؟

إن من يظن في نفسه القوة الكافية لإسكات صوت المحتجين بالقمع والتسكيل، وبالمقابل من يظن في نفسه القدرة على إسقاط النظام.. إنما يأخذان البلاد نحو اقتتال داخلي سيتفرع عنه سلسلة من الاقتتالات الطائفية والقومية والحاراتية.. والواقف وراء التطرفين دون أدنى شك هو من جهة الفساد الكبير وشركاؤه وخصومه ضمن الخندق الرأسمالي الواحد ، و تلك الذهنية القائمة على اعتقاد أن الدولة هي من تصنع الجماهير وعلى الجماهير خدمتها وليس العكس.. مع أن منطق الأمور يقول إن المجتمع هو من يصنع جهاز الدولة لخدمته ويصلحه ويبدله ويحاسبه حين يقصر في وظيفته..

على العقلاء في الطرفين، وتحديدأً ضمن جهاز الدولة، أن يعزلوا المنطق الإقصائي، لأن هذا المنطق إن كان يعني في يوم من الأيام، مضي ولن يعود، تغولاً للفساد وامتداداً له، فإنه اليوم، وفي الطرف السوري الملموس لن يعني ذلك فقط، وإنما سيعني حرباً أهلية حقيقية تجعل من العدد الذي استشهد حتى الآن وتباكى البعض عليه، عدداً هزلياً أمام الأعداد المريعة القادمة..

■ ■

سورية على مفترق طرق..

أية حرية تلك التي نريد؟



تسقط هذه السياسات، كذلك فإننا نتحدث عن إعادة الاعتبار للقطاعات المنتجة اقتصادياً أي في فروع الإنتاج الحقيقي الموهلة لتحقيق النمو والتراكم اللازم للوصول إلى التنمية، وكذلك فلا بد من محاسبة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة تراكماً إلى صاحبها الحقيقي «المجتمع» عبر مشاريع تنموية جديدة، وهي عملية يختلط فيها السياسي بالاقتصادي، فهي وإن كانت تنفيذياً عملية سياسية، فإنها تنعكس ازدهاراً ونمواً في مجال الاقتصاد .

الليبرالية اقتصادياً لم تجلب لسورية خلال عهدنا القصير بها سوى الويلات، في النهاية هي المسؤول الأساسي عن حالة الاحتقان التي دفعت بالأمر إلى هذه المرحلة، فهل سيكون نصيب الديمقراطية الليبرالية أكثر حظاً،

لنذهب هنا في رحلة نحو الكلاسيك بحثاً في الأبعاد التي قدمها أحد أهم منظري الليبرالية الكلاسيكية «جون لوك» للحرية المرتبطة عنده ارتباطاً وثيقاً بالحرية، فالبعد الأول يتحدث وفق جون لوك عن تصرف الفرد في ذاته، والثاني يتحدث عن حرية الفرد في التصرف والتفكير

(الرأي، الدين، العقيدة)، والثالث في حرية الفرد في التصرف بالأشياء الخاصة به قانونياً .

وقد أكد على هذه الفكرة أو تطرف بها الكثيرون من منظري الليبرالية تباعاً من آدم سميث وصولاً إلى فريدريك هابك في القرن العشرين، معتبرين أن حرية التملك هي الشرط السابق لأي حرية سياسية.

والحديث هنا وإن كان جذاباً فإنه ينطوي على مفارقات عدة، بداية لا يختلف عاقلان حول مشروعية الحديث في البعدين الأولين فهما في صميم الخيارات الشخصية للأفراد ولا يمسان أحداً آخر، ولكن، عندما نصل إلى البعد الثالث فإن إشكالية تطفو على السطح لتقول بأن البعد الثالث للحرية لدى جون لوك إذا ما أسقط اقتصادياً فإنه يمس حريات الآخرين، كذلك فإن الملكية الفردية في الإنتاج بحاجة إلى طاقات وخبرات الآخرين لكي تحقق أهدافها، ولذلك فإننا هنا نتحدث عن علاقات تبادلية بين الأشخاص فهل يعقل أن تبقى هذه العلاقات التبادلية حكراً على حرية الفرد يتمتع بحق التصرف الكامل فيها؟

متى يصبح المناخ جاهزاً للحوار؟



قوى المجتمع المختلفة على عناوين سياسية مؤقتة ودائمة ستخضع لاحقاً للتدقيق المستمر عبر آليات ديمقراطية تضمن أوسع مشاركة لقوى المجتمع، لذا سيكون من الضروري تهيئة تلك القوى وتشجيعها على البدء بالحوار.

وقد شهدت البلاد في الآونة الأخيرة محاولات عدة لعقد مؤتمرات واجتماعات تشاورية للبدء في عملية الحوار، سواء على مستوى المعارضة في فندق سميراميس، وعلى مستوى النظام من خلال اللجنة المكلفة بتنظيم عملية الحوار، ولم تستطع تلك الاجتماعات الخروج برؤية واضحة ومنسجمة، وكانت في الغالب تتعرض لهجوم إعلامي شديد من داخل صفوفها أكثر من الصفوف الأخرى. فما الذي يعيق الحوار حتى في خطواته الأولى؟

يلعب العنف بشكله: الأمني في مواجهة المظاهرات السلمية، وعنف المجموعات المسلحة في المقابل، دوراً أساسياً في عرقلة عملية الحوار،

من هنا يأتي الحديث عن مأزق ديمقراطية ليبرالية تقضي حق الدولة في التدخل في الاقتصاد بغية توجيه الموارد المتاحة لتحقيق أعلى نمو ممكن ، كذلك بغية حماية حقوق الأفراد الاقتصادية من فرط «الحرية»، تلك الحقوق التي لا يمكن دونها الحديث عن حقوق سياسية، ستكون منقوصة بالضرورة، فمن لا يملك سيضطر إلى خسارة حقوقه السياسية تبعاً لمصلحة من يملك، ويعبر توماس ماير عن ذلك بقوله «تكون فرص الحرية لديمي الملكية رهناً بيد أصحاب الملك».

في خضم الحراك الشعبي في سورية اعتدنا أن يطل بعض قيادات «المعارضة» من الليبراليين أو أشباههم على شاشات التلفزة بكلمات مخملية معومة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والدولة المدنية «ودولة العشائر إن شئت براجماتيهم لهم ذلك» متناسين بخطابهم «الحر» أن للحرية السياسية شرطاً ضرورياً ولازماً يتعلق بالمساواة بين الناس بالحقوق الاقتصادية والتي تفتح الباب على سؤال مشروع في حال غيابها: هل يستوي الذين يملكون والذين لا يملكون؟

كذلك فإن هيرمان هيلر يرى أن الديمقراطية الليبرالية – بمعنى حقوق إنسان معومة وديمقراطية مريضة– تمثل خطراً قائماً يهدد بالرجوع إلى نظام حكم استبدادي، وهذا حقاً ما يحصل في الدول المتقدمة، عبر مجتمع استهلاكي متآكل، حرية التصرف بالأموال هي ما أوصلنا إليه وغياب دور الدولة هو ما عمم شكله..

(المجتمع الاستهلاكي).
بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن التساؤل الجوهرى: «أية حرية تلك التي نريدها؟»، يمكن الإجابة عليه بأنها الحرية التي تساوي بين المواطنين في الحقوق الاقتصادية قبل كل شيء، وتضمن للدولة لعب دور أساسي في توجيه الأساسية للمواطن عبر فوائد النمو وضرب الفساد، وهذا الدور لا ينفصل أبداً عن ضرورة وجود قوة حية وحررة في المجتمع السوري تعمل لكي تكون جزءاً من قوة ضغط تخضع جهاز الدولة للرقابة الحقيقية والمباشرة من الجماهير، وتغلق أي باب ممكن للفساد .

■ ■

إلى النماذج التي أصبحت معروفة لشعوب الشرق: الليبي والعراقي واليمني.. ضمن منطق إحياء الفوالق الماقبل وطنية لدفع الشرق إلى الفوضى الخلاقة وإقامة سايكس بيكو جديد يلائم التغيرات التي طرأت على القوى الاستعمارية، ويساعدها في الخروج من أزمتها الاقتصادية – السياسية– الفكرية الخائفة....

وهذا يضيف أساساً ليس بجديد للحوار في سورية وهو أن يتم تحت سقف الوطن، أي يجب استبعاد القوى المرتبطة أو المستقوية بالخارج من صفوفه....

القضية الأخيرة التي تعيق الحوار هي المنطق السياسي الذي يخبئ وراء الحل الأمني، فما زال البعض يراهن على «إيقاف» الحركة الشعبية باستخدام العنف، أو على استخدام الورقة الأمنية على طاولة الحوار، فلم يستطع البعض حتى الآن قراءة وفهم الإصرار المتجدد لدى الناس في نيل مطالبهم على الرغم من القمع المفرط، فهذه الحركة موضوعية بطبيعتها وليست مؤامرة، بل إن المؤامرة تجد لنفسها طريقاً سهلاً من خلال تلك «الحلول» التي لن تحل الأزمة بل تزيدها تعقيداً، الأمر الذي من شأنه إفشال عملية الحوار وإفقاد الناس الثقة في نوايا المتحاورين وفي نتائج الحوار وزيادة انكفائهم عنه.

فالشعب يريد دولة مواطنة وحقوق وواجبات متساوية لجميع الأفراد، لا أحد يملك الوطن فيها أو يفصله على مقاسه..

والقوى الاجتماعية الناشئة بحاجة إلى أن تكون قادرة على تنظيم حوارها بذاتها بعيداً عن أي بطش أو قهر أو إقصاء..

نحن بحاجة إلى ساحات حوار مكانية وزمانية وفكرية كي نكون قادرين على صناعة مستقبل بلادنا، وكي تتلاقى جميع القوى الوطنية وتصوغ هويتها ومطالبها ولتصنع حريتها وكرامتها... ■ ■

واقع العمل الوظيفي على

إيقاع الحراك الشعبي الضروري

◀ مكتب قاسيون - السويداء

عندما تجد نفسك فجأة، وفي لحظات، وسط أحد شوارع مدينتك، تنادي مع أشخاص غريبين قريبين باسم الوطن.. باسم الحرية.. بكامل صوتك وعنفوانك.. خلفك سنين من الرفض.. سترفض أكثر وتطلب أكثر..

إن أحد أهم جوانب رفضك لواقعك هو عملك الذي لطالما سميته شرفك.

أن تكون موظفاً يعني أن تستيقظ في الساعة صباحاً بهمة متسائلة دائماً: إلى أين؟ إلى متى؟ لتجد نفسك يومياً وحتى عبر السنين في المكان ذاته – لا تقدم له ولا لوقتته الكبير شيء من ذاتك – ومع الأشخاص ذاتهم الذين صنع بينكم الوقت الكبير (الفارغ) علاقة فريدة من العاطفة المتعاطفة والقائمة على حاجات طبيعية قد تنتهي بالارتباط – أو الانتماء المزيف والصداقة الرخيصة والفكر السابح في التحليل غير المجدي والذي ينتهي غالباً إلى أحد أشكال الهروب من الواقع..

الوظيفة التي وصلت إليها بعد جهد ربما كان جامعياً أنهيته بلهات الطامح للراتب الشهري والذي أصبح امتيازاً (مزيفاً) أو بدراسة متوسطة غطيت أحياناً بمفهوم (الطريق القصير)، والذي شوه في عقلك وعقول الناس قيمة العلم وغاياته التي لا تنتهي.. حتى تخرج بعدها شيئاً فشيئاً مداناً لكل المصارف الحكومية.

لذلك تصبح تابعاً لمؤسستك لا فاعلاً فيها وراعياً لمصالح السلطات القائمة لا مواطناً في دولة هي وطنك.

أنت هنا منقسم على ذاتك بين الشعور المفقود بالانتماء لهذا العمل (الفراغ) وضياع قدراتك التي تستنفد حتى آخر يومك في لعبة ورق، وبين حاجتك لمردوده المادي الأكثر أمناً منقاداً خلفه طوعاً ليصبح ركيزة تقوم عليها أشكال عديدة من القمع غير المباشر، الذي لا يبدأ بتحويلك الإهانة إلى ردة فعل، ولا ينتهي بأن تنقاد مجبراً إلى فعالية أو مسيرة إجبارية باعتبارك عنصراً حكومياً .

إن الكذب المستمر والمتبادل بين الدولة والموظف – على قاعدة أن الدولة تظن أنها تقدم أجراً والموظف الذي يعتقد انه يقدم عملاً – يحطم قطعاً قيم المواطنة والانتماء والعمل والشرف، ويؤسس أكثر لفكرة الاستسلام والغوص أكثر في جدلية الكرامة الذل، وبالتالي تمزيق القيم الاجتماعية والعلاقات السليمة التي تشكل دعامة النمو البشري.

الحراك المطلوب الذي يعبر عن ذات مختلفة ووجود جديد، يأخذ على عاتقه بناء إنسان فاعل حقيقي، ينقله من مستوى العمل الضيق إلى إنسان مقاوم قادر أن يتحدى كل عوامل الضغط والتدخل على المستويين الداخلي والخارجي.

كل هذا يؤدي بنا إلى التمسك أكثر بأشكال الاعتراض المباشرة والاقتراب منها احتجاجاً بإعلان مطالب مباشرة.

فالحراك الشعبي – الذي فتح الباب أمام انطلاق تساؤلات هامة لطالما عانت من الكبح تبدأ بمفهوم الحرية والرغبة في التعبير عن الذات الوطنية التي لايمكن حصرها بإطار واحد– سبقني معه وعبر وعي المرحلة والتاريخ ليعبر بنا إلى الشعور بالكرامة الإنسانية الحقيقية والمواطنة الفاعلة. أيها الرفض اكتشفنا.. ■ ■

سورية على مفترق طرق..

ملاحظات على مشروع قانون الأحزاب



الحزب»، لأنه لا مبرر لها، وللأسباب نفسها تحذف الفقرة(ج) من المادة ٢٠ التي تنص على «إذا قبل الحزب أي تبرع أو هبة أو ميزة أو منفعة خلافاً لأحكام المادة(١٤)».

إن عبارة «الأنشطة التي تحقق أهدافه» الواردة في المادة ٢١ الفقرة (أ)، جاءت مبهمه وغير واضحة، مثلاً ألا يحق للحزب أن يقيم مسابقة للقصه أو للشعر أو أن يقيم معرضاً فنياً أو نشاطاً رحلياً وغيرها من النشاطات كدورة تمريز مثلاً، وهذه نشاطات قد لا ينص عليها النظام الداخلي، ولكنها تقيد العمل الجماهيري للحزب، لذلك نرى تعديلها إلى «النشاطات التي تتعارض وعمل الأحزاب ولا تقيّد نشاطها».

أعطت المادة ٢٧ الحق لكل حزب حق إصدار صحيفة واحدة فقط دون التقييد بالحصول على الترخيص، ولكن ماذا عن وسائل التعبير الأخرى، كالمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية بما فيها الفضائية؟ نرى ضرورة النص عليها في متن هذه المادة أو إفرد مادة مستقلة لها.

نصت المادة ٣١ على الحالات التي يعتبر الحزب فيها منحلّاً، ولكن ماذا عن حالة الانقسام، وهي من الأمور الواردة جداً في نشاط الأحزاب؟ هنا لابد من أخذ هذه الحالة بعين الاعتبار، عبر الإبقاء على الحزب الأم بما يتماشى مع أحكام مواد هذا القانون، ومنح الحق للأعضاء الآخرين بتأسيس حزب جديد بما يتوافق مع أحكام القانون أيضاً.

أخيراً نقول إنه حان الوقت لإعادة الروح للحياة السياسية في بلدنا، ولاشك أن إصدار هذا القانون بعد التعديلات فيه تمكين لقوى الجماهير الشعبية من التسلح بأفكارها، التي ستتحول إلى قوة مادية تساعدها في المساهمة في تقدم المجتمع السوري، وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة مكوناته.

■ ■

أ- ٤٠٪ توزع على الأحزاب وفقاً لنسب تمثيلهم في مجلس الشعب..

ب- ٦٠٪ على الأحزاب وفقاً لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه في الانتخابات التشريعية. ولا يمنح الحزب نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٣٪ من مجموع الأصوات»..

ومع تأكيدنا وموافقتنا على نص هاتين المادتين، لكن تجب الإشارة إلى ضرورة استكمال هذا الأمر الإيجابي بأمرين اثنين: الأول ضرورة منح ممثلي الأحزاب في مجلس الشعب راتباً مجزياً، بحيث يتمكنون من تأدية دورهم في المجلس كممثلين للشعب السوري كافة وليس لأحزابهم فقط، أما الثاني فمن الهام كي يستطيع عضو المجلس متابعة ما يتوجب عليه من مهام أن يتم تعيين عدد من المساعدين له لا يقل عن أربعة، برواتب لا تقل عن الحد المتوسط للعيش، وهذا الأمر يمكن النص عليه إما في متن قانون الانتخابات أو في متن هذا القانون، بحيث يتحول ممثلو الأحزاب إلى ممثلين حقيقيين فاعلين، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على أداء مجلس الشعب، وتقويته كسلطة تشريعية فعالة تقوم بدورها في سن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بجديّة ووضوح تامين.

السلبيات الواردة في مشروع القانون

الأصل في الأمور الإباحة، ولا تحريم إلا بنص معلل، لذلك فإن ما جاء في المادة ١٤، فيه حد لا يجوز تجاوزه في التبرعات المقدمة للحزب، من دون بيان أسباب هذا المنع ومبرراته، لذلك نرى ضرورة حذف الفقرة (و) والفقرة (ز) من هذه المادة، وحذف المادة ١٧ التي تنص على أنه «لا يجوز في جميع الأحوال أن يتجاوز مقدار الإعانة التي تقدمها الدولة وفقاً لأحكام المواد السابقة إجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء

القضاء هو الذي يقرر نهائياً بقبول أو عدم قبول التأسيس من خلال المحكمة الدستورية العليا، المكونة أساساً من قضاة مستقلين غير ملتزمين بأي حزب من الأحزاب الموجودة. أما مضمون عمل هذه الهيئة،فإن الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون تجعل منها هيئة قيادية، أعلى من الهيئات القيادية للأحزاب نفسها، وكأن هذه الأحزاب موجودة في مدرسة وهذه الهيئة مديرة لها، وقد أعطاهما مشروع القانون حق التدخل في كل شاردة وواردة في الحياة الداخلية لعمل هذه الأحزاب..

الإيجابيات الواردة في مشروع القانون

من الإيجابيات، ما ورد بالمادة ١٤ التي نصت على قيام الدولة بتقديم الإعانات المالية للأحزاب، والمادة ٢١ نصت على أوجه الصرف لأموال الحزب، والمادة ٢٢ حول متابعة لجنة الأحزاب لإيرادات ومصروفات الحزب، والمادة ٢٤ اعتبرت أموال الحزب في حكم الأموال العامة واعتبار المشرفين على شؤون الحزب في حكم الموظفين العموميين، والمادة ٢٥ أعفت المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم، والمادة ٢٦ اعتبرت مقرات الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصادرة، والمادة ٢٧ منحت الأحزاب حق إصدار صحيفة، والمادة ٢٨ دعت أجهزة الإعلام إلى تمكين جميع الأحزاب وبالتساوي من استخدام وسائلها، والمادة ٣٠ منحت الأحزاب حق استخدام الأماكن العامة لممارسة النشاط السياسي بالتنسيق مع الجهات المختصة.. والمادة ١٤ الفقرة ب، التي نصت على أن أموال الحزب يتكون جزء منها من الإعانات المخصصة من الدولة، والمادة ١٦ التي نصت على نسب الإعانة وشروط توزيعها، حيث نصت على أنه « يتم توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة المشار إليها في المادة السابقة بين الأحزاب على النحو الآتي:

أولاً: دون الأخذ بكل المقترحات الجدية التي يقدمها المناقشون بعين الاعتبار يصبح النقاش ترفاً لا لزوم له، ومن المهم أن يصدر القانون بعد تعديله بموجب المقترحات المقدمة واضحاً لا لبس فيه، وغير قابل للتأويل بحيث يجري تطبيقه دون حاجة إلى ما تسمى بالتعليمات التنفيذية التي تضعها عادة السلطة التنفيذية في معرض تنفيذها للقوانين، والتي قد تتضمن أموراً لم ينص عليها القانون نفسه لا صراحة ولا تلميحاً، ولا أضحت هذه التعليمات جزءاً من القانون الذي أقر برلمانياً، وأقرت هي تنفيذياً، وهذا تضارب غير مقبول تشريعياً.

ثانياً: إن إقرار تشريع يقونن عمل مكونات الحياة السياسية المجتمعية في سورية، يقتضي وجوب تعديل الدستور، بحيث ينص فيه على حق الشعب السوري بتأسيس أحزاب سياسية متساوية في الحقوق والواجبات، من خلال مبدأ سيادة القانون، ويكون تشكيل الأحزاب السياسية حقاً يصونه الدستور، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون أية هيمنة تذكر للسلطة التنفيذية على باقي السلطات، بما فيها السلطة الرابعة أي الصحافة الحرة، فدون مبدأ الفصل بين السلطات، ستعود الحياة السياسية إلى الموت، ولو كان قانون الأحزاب الذي سيقر من أفضل القوانين في العالم.

ثالثاً: إن نص المادة السابعة من المشروع، فيه هيمنة للسلطة التنفيذية على الحياة السياسية، فقد نصت على إنشاء لجنة شؤون الأحزاب من وزير الداخلية رئيساً، وهو ممثل له السلطة التنفيذية، وحزبي حكماً، ومعه نائب رئيس محكمة النقض وثلاثة من الشخصيات المستقلة أعضاء، لذلك فإننا نرى أن الموافقة على تأسيس الأحزاب كتضحية مصادنة بقوة الدستور مشابهة لسن القوانين التي هي مهمة السلطة التشريعية. وبالتالي يمكن أن تكون هذه اللجنة من ضمن اللجان التي يشكلها مجلس الشعب، حتى ولو كان أعضاؤها من الأحزاب الممثلة في المجلس، تكون مهمتها البت بطلبات تأسيس الأحزاب، باقتراح ترفعه إلى مجلس الشعب الذي يقوم بدوره بقبول أو رفض التأسيس، وفي حال الرفض فإن

محمد الجندي

التخلص من النظام أم التخلص من سورية؟

يبدو أن «المجتمع الدولي» (أي الإدارة الأمريكية والاطلسي) مصر على التخلص من سورية، وأسبابه معروفة وهي تدمير السلاح السوري، من جهة، وقطع حلقة الوصل بين إيران وحزب الله من جهة أخرى، أما ما تبقى، فليس سوى تفاصيل سخيفة.

وإذا كان ذلك «المجتمع الدولي» له أسبابه، فما هي أسباب «المجتمع الإقليمي»؟ لقد فتحت الإدارة السورية كل الأبواب للإدارات الخليجية وللإدارة التركية، وأيضاً للإدارة الإيرانية، تفعل في الداخل السوري ما تشاء، وأصبحت ثمة قطاعات موالية للخليج ولإيران، بل ولتركيا أكثر من موالاتها للنظام، فماداً يريد «المجتمع الإقليمي» (ما عدا إيران) أكثر من ذلك؛ الواقع أن الإدارات الإقليمية ليست سيدة نفسها، إلا ضمن حدود . علاقاتها بالإدارة السورية طيبة، ولكن علاقاتها بالإدارة الأمريكية أطيّب: على طريقة أبي هريرة: «الصلاة خلف علي أقوم، والطعام على مائدة معاوية أدسم، والجلوس وراء الراية أسلم»، وهنا «مائدة الإدارة الأمريكية أدسم»، وهي تملك السوط أيضاً،

نفسه بالقوة؛ وصد الأذى هنا يتحول إلى ارتباط خارجي، يحركه الخارج لا مصلحة من يصد الأذى، وإنما مصلحة أهدافه الإقليمية.

والحل الأمني الذي تقوم به الإدارة السورية للوضع، يزيد من الخطورة بدلاً من أن يضعفها. إن البلد بحاجة إلى وجه جديد للإدارة، وجه حكومة تقيم حكم القانون، وتحترم المواطن، وتحميه من التعسف، وتكون مسؤولة عن كل ذلك أمام المؤسسة التشريعية، وجه حكومة ذات صلاحية، ومسؤولة في الوقت نفسه، فلا تستطيع أن تستغل صلاحياتها من أجل مصالح أعضائها أو مصالح زبائنهم الأنانية، وجه حكومة تستطيع أن تكسب تدريجياً ثقة المواطن، وجه حكومة لها شخصية واضحة، ولها برنامج.. إلخ.

من السهل أن يعرف المرء طريق النجاة، ولكن من الصعب التنفيذ، الخطر المحيط بالبلد يتطلب التحالف مع الشعب، لا التناقض معه . النجاة تتلخص بالتحول من القمع إلى دولة القانون، ومن الفساد إلى النهج الوطني (طبعاً لا على طريقة رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي)..

■ ■

ضربة أمريكية ـ أطلسية، لا نعرف نهاياتها . والإدارة السورية هي مسؤولة إلى حد كبير عما وصل إليه التطور في المنطقة.

إن نظام القمع والفساد، الذي يبعث في سورية منذ عقود، أبعد القوى الوطنية عن الساحة لمصلحة القوى الملوغمة، والتي تقبل اليد من جهة، وتعض البلد ومستقبله، من جهة أخرى. مثل هذه الحالة موجودة في أغلب البلدان، ولكن ليبقى النظام، يجب أن يوجد وضع دولي له مصلحة في وجوده، ويبقى ما دامت تلك المصلحة قائمة، أو يجب أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه بترسانة عسكرية مناسبة، وباقتصاد يستطيع تمويل تلك الترسانة، والصمود أمام الحصار.

الفساد هو الذي سمح بتهريب الأسلحة (طبعاً وغيرها) إلى داخل البلد، وسمح أيضاً بربط من تصلهم تلك الأسلحة بالجهات الدولية، التي تهدف إلى زعزعة الوضع. فالقمع والفساد بنيا القاعدة التي يرتكز عليها مخطط الاضرار بالبلد وبالنظام معاً. القمع، الذي يحمل الإهانة والأذى، بل والموت للناس، يجعلهم يلجؤون للشيطان للحماية، وفعلًا هناك لجوء للشيطان، فالمشردون في مختلف العواصم يعدون بالملايين، والفساد يأتي بالسلاح لمن يريد أن يصد الأذى عن

■ ■

«الإنجيل» حسب «وول ستريت»

◀ روبرتو سافيو

يذكر سلوك المصارف براقصي الفنون الشعبية في منطقة البلقان الذين ينظرون وجهاً لوجه ويصفقون بعضهم للبعض الآخر ثم يديرون ظهورهم ليرقصوا وهكذا وداليك. المصارف تقرض أموالاً تتجاوز ما تملكه، لدائنين سيعجزون عن سدادها، مدركة تمام الإدراك أنه سيتم إنقاذها من أموال الشعوب لمنع إفلاسها واندلاع الفوضى الاقتصادية، وهلم جرا.

لا يعلم أحد إلى متى سوف تستمر هذه الرقصة المصرفية. ما هو مؤكد هو أن أزمة أوروبا ليست في أثينا ولكن في بروكسل. فقد وافقت حكومات منطقة اليورو في حينه على انضمام اليونان للعملة الموحدة، من دون مراعاة الضوابط اللازمة وعلى الرغم من الشكوك القائمة من أن بياناتها كانت كاذبة وأن عجزها يتجاوز بكثير مما تعلن عنه.

الآن وقد خرجت الحقيقة إلى وضح النهار، تجد أوروبا نفسها أمام أحد خيارين، إما القبول بأن اليونان قد أفلست ومحاسبة كافة الأطراف التي سهلت ديونها الضخمة، بما في ذلك المصارف الأوروبية والأمريكية، أو تحميل الأعباء على أكتاف الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوربي. أيا كان الأمر، فالواقع هو أن الدول تقدم قروضاً ضخمة لليونان لمواصلة العيش يوماً بيوم، مع العلم أنها ستعجز عن سدادها. ولا غرو، لأنه عبر إجراء المزيد من الخفض على الإنفاق الاجتماعي، ينخفض الدخل وتنخفض العمالة، ومن ثم الضرائب أيضاً، ليبقى العجز قائماً نتيجة لكل ذلك.

ولكن مهما حدث، لا أحد يجرؤ على المساس بالمصارف، بل يجري فعل كل ما هو ممكن لاحتواء العجز المالي والحفاظ على سندات الديون وتقادي الهبوط في تصنيف الوكالات (موديز وستاندرد اند بورز وفيتش)، تلك ذاتها التي شدت ساعد وول ستريت قبل الكارثة المالية لعام ٢٠٠٨.

والآن يجري مواجهة العجز المالي بزيادة العجز الاجتماعي، وفصل عشرات الآلاف من العاملين، وتقليص الخدمات الصحية والتعليمية وكافة مهام الدولة التي تعتبر الموضة الحالية أنها من اختصاص القطاع الخاص.

لكنه يكفي مجرد الإطلاع على بعض البيانات الأخيرة للتشكيك في أخلاقيات القطاع الخاص. فقد فحصت شركة الأبحاث المستقلة في بالتيমور



٤٠٠,٠٠٠ وظيفة جديدة.

لكن الكثيرين ينسون أن الإعفاء الضريبي الذي أصدره الرئيس جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠٥، أدى إلى عودة ٣١٢,٠٠٠ مليون دولار إلى الولايات المتحدة، تم توزيع ٩٢٪ منها بين المساهمين ولم يستثمر سوى القدر القليل الضئيل منها أو لم يستثمر على الإطلاق.

والأسوأ من ذلك هو أن أكبر ١٥ شركة استخدمت هذه الإيرادات لتسريح العاملين وإغلاق المصانع، وإجراء عمليات خارجية جديدة في انتظار عفو ضريبي آخر. واليك حالة الشركة العملاقة في الصناعة الصيدلانية «ميرك» التي أعادت ١٥,٩٠٠ مليون دولار إلى الولايات المتحدة، خصصتها لإغلاق المصانع وفصل ٧٠٠٠ عامل ونقل أنشطتها الإنتاجية خارج الولايات المتحدة. يمكن لأي مراقب أن يشهد أن الولايات المتحدة تمر بأزمة مالية خطيرة، وأن كل من الكونغرس والبيت الأبيض في حالة شلل ويفشلان في تقديم الحلول للأزمة.

والخلاصة هي أن الأخلاقية وفقا لولول ستريت، هي الفضيلة التي تضع منفعة الشركات فوق كل القيم الأخرى.

● **المؤسس والرئيس الفخري لوكالة (آي بي إس)**

بومباردير تسرح ١٤٠٠ عامل ببريطانيا

وقالت وزارة النقل البريطانية إن سيمنز ستوفر ٦٥٠ فرصة عمل لبناء العربات. لكن اتحاد العمال البريطاني يوناي ت قال إن أكبر جزء من العربات سيتم تصنيعه في ألمانيا وطلب من الحكومة إلغاء القرار.

● **وكالات**

قالت شركة بومباردير الكندية لصناعة الطائرات ومعدات النقل إنها ستخفض ١٤٠٠ وظيفة من مصنع لها في ديربي بوسط إنجلترا بعد أن خسرت عقدا للسكك الحديدية لشركة سيمنز الألمانية.

وقالت الشركة إنها ستخفض ٤٤٦ وظيفة دائمة و٩٨٣ وظيفة مؤقتة من مجمل

اليد العاملة في المصنع التي يصل عددها إلى ثلاثة آلاف شخص.

وكانت الحكومة البريطانية قد أرست عقدا لبناء ١٢٠٠ عربة قطار على شركة سيمنز الألمانية لتطوير خط السكك الحديدية بين مدينة برايتون على الساحل الجنوبي وبيدفورد شمال لندن.

٦٠٠ أفغاني يهاجمون منطقة القبائل الباكستانية

الماضي، واعتبرت الأولى منذ مقتل زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن في باكستان في الثاني من أيار الماضي. وأعلنت القوات الحكومية الاستيلاء على مخابئ مسلحين والسيطرة على بلديتي سانغورا ومانتالو في المنطقة التي غادرها قرابة ٤ آلاف عائلة منذ بدء العملية.

على صعيد آخر، طالبت اللجنة الباكستانية المكلفة تحديد كيفية بقاء بن لادن سرّاً لأعوام في البلاد قبل مقتله، الحكومة بعدم ترحيل أفراد عائلته طالما لم توافق على ذلك.

ولا تزال ثلاث زوجات، اثنتان سعوديتان ويمنية، وعدد غير محدد من أطفال بن لادن في أيدي السلطات الباكستانية منذ عملية الكوماندوس الأمريكية التي أدت إلى مقتله، والتي تم التشكيك بها، من ناحية التوقيت والتفاصيل.

وأشارت اللجنة التي تضم أربعة أعضاء يرأسها قاض من المحكمة العليا، إلى أنها قد تتحدث إليهن قبل الانتهاء من عملها.

إلى ذلك، أعلن مسؤولون باكستانيون أن حوالي ٦٠٠ متشدّد من أفغانستان هاجموا قريتي نورسات درا وخارو في منطقة دير العليا، واشتبكوا لساعات مع جنود وميليشيا قبلية موالية للحكومة جرح أربعة من رجالها.

وتقول باكستان إن «أكثر من ٥٥ جندياً قتلوا في هجمات عدة شنت عبر الحدود الشهر الماضي، والتي زادت التوتر بين البلدين المجاورين في وقت تكافحان منذ فترة طويلة تمرداً تشنه «طالبان» ومتشدّدون مرتبطون بـ«القاعدة».

وتتهم باكستان جارتها بتوفير ملاذ آمن لمتشدّدين داخل حدودها ترك قواها في مواجهة هجمات مضادة حين تطاردهم لإخراجهم من مناطق القبائل إلى أفغانستان. أما كابول فعملت إسلام آباد مسؤوليّة سقوط عشرات المدنيين في أسابيع من القصف عبر الحدود، لتبقى واشنطن الأمر النهائي المتحكم والمسيطر سياسياً وعسكرياً في تلك البقعة من العالم.

وساطة الخليج قائمة ومواجهات بجنوب اليمن

قبائل يدعمون المعارضة، التي التحق بها خلال الأشهر الأخيرة مئات من أفراد الجيش والحرس الجمهوري.

وأعلن نحو ٣٠٠ عسكري منشق السبت الماضي في ساحة التغيير في صنعاء تأسيس تشكيل مناصر للثورة.

وعلى مشارف زنجبار أيضاً تعرض منزل محمد علي شدادي نائب رئيس مجلس النواب الذي انشق عن الحزب الحاكم والتحق بالثوار، لغارة جوية قتلت ثلاثة أشخاص وجرحت سبعة، حسبما نقل مراسل الجزيرة عن مسؤولين حكوميين. وفي تعز دارت اشتباكات عنيفة بين مسلحين من أنصار الثورة وقوات موالية للرئيس استخدمت خلالها المدفعية.

وفي الأثناء أبلغ مسؤول يمني وفداً دولياً يزور اليمن أن نحو ٥٤ ألف شخص نزحوا عن أبين إلى عدن هرباً من المعارك، التي سببت نقصاً حاداً في الغذاء والماء.

ويتهم الثوار النظام بخلق الانفلات في الجنوب والسماح لمسلحي القاعدة بإيجاد موطنٍ قدم، وأيضاً بقطع الكهرباء والماء ومشتقات النفط عن السكان.

وأعلنت السلطات إيقاف رواتب العسكريين المنشقين، في إجراء وصفه مسؤول عسكري بأنه أقل ممّا ينص عليه القانون، وهو الفصل من الخدمة.

ويفكر اللقاء المشترك المعارض في إعلان مجلس انتقالي لإنهاء ما يعتبره فراغاً دستورياً يسود اليمن حالياً. لكن النظام حذر من المجلس، ووصفه على لسان نائب وزير الإعلام عبده الجندي بدولة داخل الدولة.

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني يحيى منصور أبو أصبع إن السعودية وأمريكا والاتحاد الأوربي هددوا بعدم الاعتراف بالمجلس، لكنه أضاف أن المعارضة لن تأبه بهذه المواقف.

■ ■

ثوار ليبيا يستولون على بلدة حيوية



وتقدم الثوار باتجاه قرية القوالش، ونقل مراسل الوكالة من مستشفى ميداني في الدفنية سماعه أصوات القصف المتبادل بين الطرفين ومشاهدته جريحين من الثوار ينقلان لمستشفى وسط مصراتة (٢٠٠ كيلومتر إلى الشرق من طرابلس). ونقل المراسلون عن أحد المقاتلين قوله إن شخصاً واحداً قتل الأربعاء في القصف الذي شنته كتائب القذافي على مواقعهم. ويهدف المعارضون من الهجوم إلى التقدم باتجاه الجنوب الشرقي للعاصمة.

وتعد قرية القواليش مهمة للثوار الليبيين من الناحية الإستراتيجية لأن مدينة غريان الأكبر تقع بعدها باتجاه الشرق وتسيطر على الطريق السريع الواقع شمال العاصمة طرابلس.

وأعلن الثوار الليبيون بدء هجوم كبير على كتائب القذافي المتمركزة على بعد نحو خمسين كيلومتراً جنوب طرابلس بعد حصولهم على موافقة حلف شمال الأطلسي(ناتو) بحسب قولهم.

وكان ١١ فرداً قد قتلوا الثلاثاء في قصف شنته كتائب القذافي على مواقع الثوار غرب مدينة مصراتة فضلاً عن إصابة ٤٢ آخرين بجروح وفقاً لمصادر طبية.

■ ■

المحكمة الدولية.. منظومة باطلة منذ نشوئها حتى قراراتها

الحرب الأهلية إن وقعت بسبب هذه المحكمة ومسؤولية الشحن الطائفي الحاصل في البلد».

ودعا جوني الحكومة الحالية في لبنان إلى «وضع خطة كاملة لمجابهة هذه المحكمة»، ولفت إلى أن «على الشعب اللبناني كله تقبل ذلك وعليه أن يعرف أن هناك شيئاً خطيراً جداً يحُصّر للبنان»، قائلاً «يجب أن لا نأتي بالذنب، أي أمريكا وإسرائيل، إلى دارنا» وشدد على «ضرورة التعاون بين جميع الأفرقاء في لبنان لتخفيف الحقد اتجاه الدول العربية الشقيقة»، وختم قائلاً أنّ «مقتل الرئيس الحريري هدف إلى إنشاء فتنة في لبنان وضرب العلاقات مع سورية والمستفيد بالتأكيد إسرائيل وأمريكا».

حدادة،

توقيت صدور القرار الظني سياسي ولا نثق بالمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها أمريكا

وحول عدم شرعية القرارات التي تستصدر عن المحكمة الباطلة، استصرحنا رئيس الحزب «الشيعوي اللبناني» خالد حدادة الذي اعتبر أن«لا مجال لقراءة احتمالات صدور القرار الظني في جريمة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري السابقة والحالية واللاحقة إلا بتوقيت سياسي كما كل استحقاقات المحكمة الدولية»، ورأى أنّ «القرار الظني سَحَب من التداول حين كان الوضع السوري بقمة الاضطراب في المرحلة الماضية وعاد إلى الواجهة بعد أن بدأ الوضع السوري يتّجه لحوار حقيقي تشارك فيه المعارضة الوطنية السورية».

وشدد حدادة في حديث لموقع المنار الالكتروني على «الموقف الرافض للمحكمة الدولية والقرارات الصادرة عنها»، وأضاف أن«موقفنا واضح منذ البداية، فنحن قلنا بالفم الملآن إننا لا نثق بالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وطالبنا بمحكمة عربية لبنانية مشتركة وأعربنا عن عدم تقبّلتا بجدوى ربط لبنان وتذييله بالمؤسسات الدولية بكلّ نواحي حياته من الألف إلى الياء».

حدادة،

انعكاسات القرار الظني على لبنان مرهونة بمدى نضوج التآمر لإحداث فتنة مذهبية فيه

ودعا حدادة «اللبنانيين إلى تحييد أنفسهم عن أي سيناريوهات معينة قد تتنبع صدور القرار الظني»، وشدد على «جواب أن يعمل كلّ اللبنانيين لحالة وطنية تحصّن البلد من هكذا احتمالات»، وحذّر من «احتمال حصول انعكاسات لهذا القرار على الساحة اللبنانية»، فيما رأى أن «طبيعة هذه الانعكاسات تبقى مجهولة بانتظار رؤية مدى نضوج التآمر على حدوث فتنة مذهبية معيّنة في لبنان».

من الثابت في القانون أن«ما بني على باطل فهو باطل»، فلا يمكن تأسيس العدالة على أسس باطلة ولا يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلال اتباع طريق الغش ومخالفة الحق والقانون، وبالتأكيد كما رُفضت المحكمة الدولية غير الشرعية في كل مراحلها، فسوف لن تُقبل أحكامها وقراراتها الفاقدة للشرعية ولو وقت معها كل العالم، لأنّ الباطل لا يتحول حقاً إذا ما نال أكثرية معينة من دول أو أشخاص، والحق لا يصبح باطلاً إذا ما تُرك وحيدا أو قل الناصر والمعين في زمن تُزور به الحقائق وتُطمس به الحقوق.

■ **نقلاً عن موقع المنار**



جوني؛
النية من وراء إنشاء المحكمة الدولية ليس معرفة الحقيقة بل استهداف لبنان ووحدته الوطنية

ولفت جوني إلى أن «المحكمة الدولية أنشئت بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع وهو لا يلزم سوى لبنان دون أية دولة أخرى. وهنا ممكن الخطر في هذا القرار خصوصاً أن الدول الغربية و«إسرائيل» رفضوا التعاون مع المحكمة»، وأكد أن «هذا الأمر منذ البداية بين أن النية من وراء إنشاء المحكمة الدولية لم يكن معرفة حقيقة من قتل الرئيس الحريري ورغم أنها من الجرائم الخطرة التي أدت إلى استهداف لبنان والوحدة الوطنية فيه كما استهداف المنطقة كلها تنفيذاً لمخطط صهيوني لضرب الوضع في المنطقة».

وتوجه جوني بالسؤال إلى قضاة المحكمة الدولية والقانونيين العاملين لها ولكل من نظّر لإيجاد المحكمة والسير فيها بهذا الشكل «كيف تنشأ محكمة بهذا الشكل وبهذه الظروف وبهذه الطريقة في بلد غير قادر على إقامة مباريات لكرة القدم بحجة عدم إثارة النعرات الطائفية»، وأضاف«كيف سنسمح لنفس الجمهور أن ينظر للشاشات لرؤية محاكمة في مقتل الرئيس الحريري والاتهامات الباطلة توجه إلى طائفة كبرى في لبنان ولشخصيات حساسة ومعينة من هذه الطائفة فكيف سيكون وضع البلد في ذلك الوقت»، وأكد أنه «من خلال المحكمة الدولية والطريقة التي نشأت فيها هناك تحضير لحرب أهلية في لبنان».

أما وقد استمرت المحكمة بعملها فكيف يمكن التعامل معها ومواجهة الأحكام والقرارات الباطلة التي تستصدر عنها والهادفة لبث الفرقة والفتن بين اللبنانيين؟

جوني؛

على الحكومة اللبنانية مجابهة المحكمة والطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعديل نظامها

حول هذا الموضوع أوضح جوني أن «المادتين ١٨ و٢٠ من نظام المحكمة الدولية يسمحان للبنان أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعديل النظام ويمكن بعد ذلك إضافة بند لإجراء المحاكمات في لبنان وإعادة تعديل كل نظام المحكمة». ونبه أن «الوضع خطير»، وحمل «حكومة السنيورة مسؤولية

علامات استهفام حول فكرة إنشاء المحكمة وعلى طريقة إنشائها خصوصاً أن المادة ٥٢ من الدستور اللبناني تنص فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية على ضرورة موافقة مجلس النواب عليها وإطلاع رئيس الجمهورية عليها بعد أن يتوكل هو شخصياً بعملية التفاوض قبل توقيعها»، ولفت إلى أن «وجود المحكمة الدولية يشكل انتهاكاً للدستور وخصوصاً لمبدأ الفصل بين السلطات ولصلاحيات رئيس الجمهورية وللأعراف الدولية (القانون الدولي يوجب موافقة مجلس النواب على كل المعاهدات الدولية التي ترتب التزامات مالية وغيرها على الدولة)»، وأشار إلى أن«مجلس الأمن عندما أنشأ المحكمة بالقرار ١٧٥٩ اعترف وأقر (في ديباجة القرار) أنه قام بذلك لوجود ولحصول خلاف دستوري في لبنان»، مستغرباً «كيف يقبل أي لبناني أن تنشأ بهذه الطريقة وحصول مخالفة دستورية بهذا الحجم».

«لا يوجد دولة قبلت بالقضاء الدولي بصورة مطلقة كما فعل لبنان»

وأوضح جوني أنّ «المحكمة الدولية تشكل مفارقة على الصعيد الدولي، فليس من دولة قبلت بالقضاء الدولي بصورة مطلقة كما فعل لبنان على أيام حكومة السنيورة»، وأشار إلى أنه«عندما تشكلت محاكم دولية بشأن رواندا ويوغسلافيا السابقة، لم يوافقا عليها بل أن رواندا كانت عضواً في مجلس الأمن في وقت التصويت وصوّتت ضد القرار».

وأشار الخبير القانوني إلى أنه «في كمبوديا، عندما أنشئت محكمة دولية للبحث في قتل مليون ونصف مليون إنسان هناك، رفضت كمبوديا تشكيل محكمة دولية خالصة وقرار دولي، بل أنشأت هي هذه المحكمة بقرار ملكي بعد موافقة جميع السلطات هناك من مجلسي النواب والشيوخ ومجلس النواب وحتى بعد أخذ رأي المجلس الدستوري هناك»، سائلاً «لماذا لم يحصل ذلك في لبنان».

ولكن رغم كل هذه المخالفات القانونية والدستورية لا تزال المحكمة الدولية قائمة وتمارس أعمالها وتلقى الدعم والتأييد من الدول الغربية والعدو الإسرائيلي وعدد من الدول العربية، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن الأسباب الحقيقية وراء إنشاء هذه المحكمة غير الشرعية وغير القانونية؟

◀ **ذوالفقار ضاهر**

كثيرة هي الشبهات التي أحاطت ولا تزال بالمحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، فمنذ ما قبل نشأتها حامت الشكوك ودارت التساؤلات حول قانونية هذه المحكمة ومدى دستورية وشرعية الأساس الذي قامت عليه كل هذه المنظومة المسماة «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» التي شغلت دوائر القرار في العالم وكذلك كلفت لبنان الكثير من التبعات السياسية والمادية والأمنية، حتى بات لبنان بمؤسساته الرسمية والقضائية وقوانينه وأنظلمته أداة طيعة تماماً بأيدي المحكمة وقضائها ومحققينا.

لكن من يريد معرفة قانونية عمل المحكمة والعدالة التي تتشدها، وسلامة الأحكام والقرارات التي تصدر عنها، ومنها القرار الظني الذي بات حديث الساعة في هذه الأونة في توقيت صدوره ومضمونه، عليه التدقيق في الأساس القانوني لإقرار المحكمة الدولية، وهل أصل وجودها شرعي طبقاً للدستور والقانون في لبنان؟ وكيف يمكن التسليم بشرعية ما يصدر عن محكمة بالأصل مشكوك بشرعيتها وقانونيتها؟ والسؤال هو هل الأساس الذي نشأت المحكمة الدولية عليه قانوني؟ وهل الطريقة التي أرسلت فيها المحكمة إلى مجلس الأمن (من دون عرضها على مجلس النواب ومن دون توقيع رئيس الجمهورية اللبنانية عليها) تعتبر طريقة قانونية؟ وما الوصف القانوني لما يصدر عن محكمة غير شرعية؟ وفيما لو اعتبرت المحكمة الدولية غير قانونية وغير دستورية وغير شرعية، كيف يمكن توصيف ما يصدر عن هذه المحكمة من قرارات وأحكام وفي طليعتها القرار الظني؟

جوني؛

إنشاء المحكمة الدولية ينتهك سيادة لبنان ودستوره
حول هذا الموضوع، أكد الخبير في القانون الدولي الدكتور حسن جوني أن «طريقة نشوء المحكمة الدولية والطلب الذي تقدمت به الحكومة التي كانت قائمة آنذاك برئاسة فؤاد السنيورة من الأمم المتحدة تشكيل محكمة دولية للنظر بجريمة وقعت على أرض لبنان وضحاياها لبنانيون ينتهك سيادة لبنان ودستوره خصوصاً المادة ٢٠ منه (حيث تطلب السلطة التنفيذية من جهة أخرى ممارسة سلطات القضاء)»، ولفت إلى أنّ «الطلب نفسه يتضمن تخلي لبنان عن السيادة وخرقاً للدستور وخصوصاً مبدأ الفصل بين السلطات».

وتساءل جوني «هل كانت الحكومة في لبنان التي كان يترأسها فؤاد السنيورة شرعية أو قانونية، وهل لها أن تطلب من الأمم المتحدة أمراً بحجم إنشاء محكمة دولية تتولى القضاء في جريمة هي بالأصل من اختصاص القضاء اللبناني بما يعني أنه يتضمن التدخل في شؤون لبنان»، واصفاً «مثل هذا الطلب بأنه عار بحق لبنان».

وقال جوني في حديث لموقع قناة «المنار» الالكتروني إنّ«كل بلاد العالم تتمسك بسيادتها وقرارها المستقل خصوصاً بسيادة القضاء، وحتى تحت الاحتلال يبقى القضاء مرتبطاً بالسيادة بحسب القانون الدولي» (٠٠) ولفت جوني إلى أن «هناك

أنقرة وأثينا تتوافقان ضمناً على حساب الحصار

الكيان الصهيوني يواصل سيل تهديداته لـ«الحرية ٢»

جدد ساسة وعسكريو الكيان الإسرائيلي تهديدهم باعتراض السفن التابعة لأسطول «الحرية ٢» التي من المقرر أن تتوجه إلى غزة في إطار حملة لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

وبعد أن انسحبت تركيا الرسمية من الأسطول ودعمه تواصل السلطات اليونانية فرض حظرها على إبحار سفن الأسطول من موانئها، في حين اعتمد عشرات النشطاء الأردنيين أمام مقر السفارة اليونانية بعمان الثلاثاء بالتزامن مع احتلال ناشطين إسبان مقر السفارة الإسبانية بأثينا احتجاجاً على الموقف اليوناني.

وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي يتسحاق أهارونوفيتش قال بنبرة تهديد واضحة إن «إسرائيل» بشرطتها ومصلحة السجون فيها مستعدة لا اعتراض قافلة السفن وهي تراقب هذه التطورات عن كثب.

أما رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو هو فقد أوكل إلى وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهارونوفيتش «مهمة تسبيق جميع أعمال الحكومة المتعلقة بالتعامل مع إمكانية وصول مئات النشطاء المؤيدين للفلسطينيين جواً إلى «إسرائيل» والتظاهر في مطار «بن غوريون» يوم الجمعة» (٢٠١١/٧/٨).

ويأتي الإعلان ردّاً على تأكيدات بأن ناشطين أجانب يعتزمون التوجه بأعداد كبيرة إلى المطار المذكور في «تل أبيب» في مظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة منذ أكثر من ست سنوات. في هذه الأثناء، اعتمد عشرات النشطاء الأردنيين أمام مقر السفارة اليونانية حيث رفع المشاركون في الاعتصام لافتات تطالب السلطات اليونانية بالسماح للسفن- التي تحمل على متنها ٣٠ ناشطاً أردنياً- بالإبحار نحو القطاع.

ووصفت النقابات المهنية منع أثينا إبحار سفن الأسطول المحملة بالمساعدات الإنسانية بأنه «مشاركة صريحة في حصار الأطفال الفلسطينيين في غزة وحرمانهم من أبسط حقوقهم بالحصول على الدواء والغذاء».

واستغريت النقابات أن «تضع جمهورية عريقة مثل اليونان نفسها حارساً مطيعاً وأميناً نيابة عن الجندي الصهيوني وتقوم باحتجاز سفن التضامن الإنسانية التي تحمل العون والمساعدة لأطفال ونساء وشيوخ قطاع غزة».

أما في العاصمة اليونانية أثينا، فقد احتل ناشطون إسبان الثلاثاء مقر السفارة الإسبانية احتجاجاً على منع اليونان إبحار سفن الأسطول.

وذكرت وكالة أنباء أثينا أن ٢١ ناشطاً إسبانياً كانوا يريدون التوجه إلى غزة على متن السفينة «غيرنيكا» أتوا إلى وسط أثينا من مرفأ هانيا في جزيرة كريت، حيث بقبت سفينتهم راسية بأمر من خفر السواحل اليوناني، واحتلوا مقر سفارة بلادهم.

وقال النشطاء أنهم سيواصلون احتلال السفارة «بشكل سلمي» حتى تطلب الحكومة الإسبانية من السلطات اليونانية السماح لهم بالإبحار إلى غزة.

وكان حشد من الفلسطينيين والإيطاليين تظاهروا في مدينة باليرمو عاصمة إقليم صقلية بجنوب إيطاليا، دعماً لأسطول «الحرية ٢» ضمن موجة التنديد بالقرار اليوناني.

وتمنع السلطات اليونانية منذ مطلع الشهر الجاري سفن الأسطول- وعلى متنها أكثر ٣٠٠ ناشط من ٢٢ دولة- من الإبحار نحو غزة، في حين يواجه الأسطول تهديدات إسرائيلية بمنعه بالقوة من الوصول للقطاع المحاصر. وكانت إسرائيل قد هاجمت في أيار ٢٠١٠ أسطول الحرية مما أدى إلى استشهاد تسعة متضامنين أتراك وجرح العشرات من المتضامين العرب والأجانب.

■ ■

بعد مطالبتها بغداد بدفع فواتير الاحتلال واشنطن تلوح بإبقاء آلاف الجنود بالعراق



قال مسؤولون أمريكيون إن الولايات المتحدة «تعرض» على العراق حالياً إبقاء نحو عشرة آلاف جندي بعد إكمال سحب قواتها بنهاية العام، في وقت «حذر» فيه البيت الأبيض «إن الوقت ينفد أمام الحكومة العراقية لتقديم طلب في هذا الاتجاه».

ونقلت وكالة أسوشيتد بريس عن مسؤولين أمريكيين سياسيين وعسكريين رفيعين لم يكشفوا هوياتهم حديثهم عن عرض بإبقاء قوة تتراوح بين ٨٥٠٠ وعشرة آلاف جندي، مهمتها المعلنة، تدريب القوات العراقية خلال ٢٠١٢ «بعد أن يكتمل الانسحاب بموجب الاتفاقية الأمنية.

وعلى الرغم من تأكيد باراك أوباما بعد تقلده الرئاسة في ٢٠٠٨ ما وعد به في حملته الانتخابية من التزام بالانسحاب الكلي، فإن أكثر من مسؤول أمريكي تحدث الأشهر الأخيرة مؤاربة عن رغبة واشنطن في إبقاء احتلالها للعراق من خلال إبقاء بعض القوات بعد نهاية العام، كما فعل وزير الدفاع السابق روبرت غيبس في أيار الماضي، وقائد العمليات الأمريكية الخاصة إليم مكرافن مؤخراً حين تحدث عن «الحاجة إلى بقاء قوة خاصة صغيرة» من دون أن يحدد لماذا... وقال الناطق باسم البيت الأبيض جاي كارني الثلاثاء إن الحكومة العراقية لم تقدم بعد طلباً في هذا الاتجاه، وأضاف أن الوقت ينفد لفعل ذلك.

وقال «إذا قدموا طلباً فإننا سندرسه وإلا فإننا سنواصل العمل وفق الجدول الزمني».

وليست هذه أول مرة يقول فيها مسؤول أميركي إن الوقت ينفد أمام بغداد لتقديم طلب لإبقاء جزء من القوات التي يقدر تعدادها الآن بنحو ٤٦ ألفاً، بعد أن بلغ أوجه في تشرين الأول ٢٠٠٧ بـ١٦ ألفاً.

وأن لم يقدم العراق هذا الطلب، فلن يبقى حسب

حصانة من القضاء العراقي، وهو ما لا يبدو البرلمان العراقي مستعداً لقبوله، خاصة في ضوء تجربة شركة بلاك ووتر الأمنية الأمريكية الخاصة سيئة الصيت في ٢٠٠٧ والانتهاكات والجرائم الموثقة التي ارتكبتها بحق أبناء الشعب العراقي والتي برأها منها القضاء الأمريكي كالعادة.

وبحسب بعض المراقبين الغربيين فلا تقتصر الإشكالات على بغداد، ففي واشنطن أيضاً يلقي الاحتمال اعتراض سياسيين بعضهم خلفاء بارزون لأوباما كزعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ هاري ريد، الذي يرى أن بقاء القوات لم يعد ضرورياً بالنظر إلى التكلفة الضخمة للحرب (والتي قدرها بتريليون دولار منذ ٢٠٠٣ والتي بدأت واشنطن تطالب بغداد بدفع فواتيرها) وبالنظر إلى المكاسب الأمنية الحديثة التي حققها الأمن العراقي.

وتصريح رايد أول معارضة علنية من سياسي ديمقراطي رفيع لإستراتيجية أوباما في العراق، وقد يؤشر على انقسام ديمقراطي على ما يسمى بالمهمة العراقية قبل حملة انتخابات ٢٠١٢ الرئاسية. ■ ■

ما تعرف بالاتفاقية الأمنية إلا نحو ٢٠٠ جندي أمريكي في دور «مستشارين»، كجزء من البعثة الدبلوماسية الأمريكية. ولكن شكلياً يحتاج بقاء أي قوة أمريكية إلى طلب عراقي رسمي، وإلى موافقة البرلمان العراقي. وعلى الرغم من أن رئيس أركان الجيش العراقي الفريق بابكر شوكت زبياري قال مراراً إن القوات العراقية تحتاج عقد آخر من التدريب والمساعدة لتستطيع وحدها حماية البلاد، خاصة في المجال الجوي والحدودي، فإن رئيس الوزراء نوري المالكي لا يريد أن يتحمل وحده مسؤولية تقديم طلب، تتحد في معارضته أطراف هي على طريفي النقائص سياسياً، كما هو الحال مع التيار الصدري والحزب الإسلامي.

وتخشى الولايات المتحدة تزايد النفوذ الإيراني في العراق إن انسحبت القوات، وهو نفوذ تخشاه أيضاً دول الاعتدال العربي. ويتوقع أن يدعوالرئيس العراقي جلال الطالбاني قادة المجموعات السياسية العراقية إلى لقاء يبحث موضوع القوات الأمريكية.

وأحد الإشكالات التي يطرحها بقاء القوات الإصرار الأمريكي المتوقع على أن تكون لها

إيران تختبر صواريخ بحرية جديدة

عند مدخل مضيق هرمز بهدف التمكن من الرد على تهديد محتمل من المياه الدولية. وكان الحرس الثوري أطلق في ٢٨ حزيران ١٤ صاروخا من نوع «قدر» متوسط المدى (١٨٠٠ كلم) و١٣ صاروخاً قصير المدى (٤٠٠ كلم) من نوع «زلزال» و«شهاب ١» و«شهاب ٢» (٢٠٠ إلى ٥٠٠ كلم) في إطار القسم البري من المناورات الحالية. ومع التأكيد على أن المناورات «دفاعية بحتة» ولا تهدد بلدان المنطقة أكد المسؤولون الإيرانيون أن الصواريخ التي تجهزها إيران يمكن أن تطلال الكيان الإسرائيلي والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط. من جهته، قال قائد القوات البحرية للجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري، إن إيران استعرضت جزءاً من القدرات الصاروخية للقوات المسلحة في المناورات الأخيرة، وهي قادرة علي تصنيع كل المعدات التي تحتاجها الصواريخ بأنواعها ساحل- بحر وبحر- بحر وسطح- سطح ووسطح- جو. وأضاف أن تعزيز القدرة القتالية للقوات البحرية الإيرانية بما فيها القدرة الصاروخية وتحت السطح والمدمرات، هي من أجل الدفاع عن المصالح الوطنية للبلاد فحسب. وأشار إلى أن القوات البحرية للجيش الإيراني نجحت في تأمين السفن الإيرانية في المياه الدولية كما تولت في مناطق عملياتها دوراً بارزاً في توفير الأمن البحري لسفن الدول الأخرى.

■ ■

«إسرائيل» تهرب بيرتس من لندن سراً



اختبرت إيران الأربعاء قرب مضيق هرمز العديد من الصواريخ أرض- بحر خلال مناورات قام بها الحرس الثوري بينها صاروخ أسرع من الصوت يبلغ مداه ٢٠٠ كلم بحسب ما أوردت قناة العالم التلفزيونيةالإيرانية.

وقال المصدر إن القوات المشاركة في المناورة أطلقت صاروخين بالستيتين مضادين للسفن الحربية عرضا للمرة الأولى في شباط الماضي.

وبحسب طهران فإن الصاروخ قادر على ضرب هدف على بعد ٢٠٠ كلم بسرعة فائقة. وتقول إيران إن الصاروخ المزود برأس يحمل ٦٥٠ كلغ من المتفجرات تم تصميمه وصنعه بالكامل من قبل الحرس الثوري الجهة المسؤولة عن البرنامج والتشغيل العملي لمعظم الصواريخ وخصوصا البالستيةمنها.

كما تم خلال هذه المناورات التي بدأت في الأسبوع الأول من الشهر الجاري إطلاق صاروخ أرض- بحر أطلق عليه «الرعد» يتراوح مداه «بين مئة و٢٠٠ كلم» بحسب التلفزيون. وجرت عمليات إطلاق الصواريخ في منطقة بندر وجاسك قرب المحيط الهندي عند المدخل الشرقي لمضيق هرمز الذي يعبره ٤٠ بالمئة من التجارة البحرية النفطية في العالم.

وكان قائد الحرس الثوري الجنرال محمد علي الجعفري جدد استعداد بلاده لإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضت لتهديد . كما أكد أن إيران تنوي زيادة حضورها العسكري في المحيط الهندي

■ ■

تمكن الكيان الإسرائيلي من تهريب وزير الحرب السابق عمير بيرتس من لندن سراً وبسرعة إثر صدور مذكرة اعتقال بحقه.

وكشفت صحيفة «يديעות احرونوت» الإسرائيلية النقاب عن تهريب وزير الحرب الإسرائيلي السابق عمير بيرتس، من لندن بعد أن تم إصدار أمر باعتقاله بتهمة تنفيذ جرائم حرب خلال الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ .

وكان بيرتس وصل إلى لندن لإلقاء محاضرة، على الرغم من تحذيره من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية الإسرائيلية بأنه قد يتم اعتقاله من الشرطة البريطانية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، إلا أنه رفض الانصياع لنصيحة الأجهزة الأمنية وسافر إلى لندن. وأشارت إلى أن جهات أمنية إسرائيلية سارعت لإبلاغ بيرتس في اللحظة الأخيرة حيث أعدت الشرطة البريطانية مذكرة الاعتقال.

■ ■

ليبرمان يتوعد «فلسطين» ومجلس الأمن بإعلان الدولة



أطراف الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا) واشنطن التي ترغب في إحياء مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين». أما رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة جوزيف ديس فقد أشار مؤخراً إلى إن الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تحصل على الاعتراف الدولي دون دعم من مجلس الأمن، لكنه أكد أن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض لن يقضي على محاولة الفلسطينيين الحصول على العضوية الكاملة في الهيئة الدولية.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن الجمعية العامة هي التي تعترف بالأعضاء الجدد، ولكن بتوصية من مجلس الأمن. وكان عباس قد أكد إصرار الفلسطينيين على الذهاب إلى مجلس الأمن ليعلموا في الأمم المتحدة في أيلول المقبل دولة «إسرائيل» رفضها المرجعيات الدولية ولم توقف الاستيطان.

■ ■

يعتقد أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يستحق مبادرات حسن نوايا إسرائيلية من أي نوع. كما عارض تسليم رفات عشرات الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية. بذريعة أن محمود عباس يحاول توجيه اتهامات خطيرة ضد ضباط وجنود إسرائيليين في المحكمة الدولية في لاهاي كما يسعى للحصول على اعتراف أممي بالدولة الفلسطينية من جانب واحد.

من جانبه، قال السفير الألماني بيتر وتيغ- وهو رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي- «أعتقد أنه (موعد طرح الاعتراف) سيكون مناسبة لاستكشاف الخيارات المتعددة التي ربما توجد في الجانب الفلسطيني»، مشيراً في هذا الصدد إلى اجتماع مرتقب لرباعي وسطاء السلام في الشرق الوسط. ووفقاً لجدول زمني مؤقت لمجلس الأمن خلال شهر تموز الحالي، فإن مناقشة مفتوحة بشأن ملف الشرق الأوسط من المقرر أن تجرى في ٢٦ من هذا الشهر. ومن المرتقب أن يجتمع يوم ١١ تموز

■ ■

تدابير عسكرية لحروب عدوانية



المظاهرات والاحتجاجات فيها إلى انقلاب الآية حيث سارعت قوات السعودية وغيرها من دول الخليج وتحت ذريعة «أمن الخليج» إلى دخول البحرين وأدت دوراً سمح لقوات البحرين أن تتصرف كلياً لقمع المظاهرات. إن طموح الشعب البحريني إلى الحرية والديمقراطية والمساواة قديم، وقد اعتمد أمير البحرين «الملك حالياً» إلى ممارسة أقصى أشكال التعذيب وقد استقدم لذلك خبراء في فنون التعذيب من عدد من الدول العربية وغيرها.

ومن البدهي تلمس التكامل الإستراتيجي العسكري حيث، يجري إعداد قاعدة للقوات البرية الأطلسية في مدينة إزمير التركية ولا ينفصل ذلك عن رؤية سياسية للمنطقة تتشكل قواها من الولايات المتحدة و«إسرائيل» وتركيا وحكام الخليج، وكان المسؤولون الأتراك التقطوا من التاريخ أن دورهم الإقليمي لا يتماشى مع دولة إيرانية قوية وذات نفوذ ولا يروق لهم علاقات استراتيجية لها مع أية دولة عربية وخاصة سورية، كما لا يروق لهم استمرار قوة المقاومة اللبنانية التي لم تعد همساً. «المخاوف» من الدور الإقليمي الذي أصبح حزب الله قادراً بفواته أن يكون فيه عاملاً مؤثراً، وليس من الفطانة أن يعلن عن تلك الاستعدادات العسكرية بمعزل عن الجهود التركية الإسرائيلية وتحت المظلة الأميركية المتوخية إنهاء الخلافات إلى التركية الإسرائيلية لتعيد تلك الخلافات إلى وضعها «الصحي» كانت آمال البعض معقودة على «الإسلام التركي» وإذا به يتحول إلى ضرورة تتطلبها مصالح البورجوازية التركية الكبيرة والتي تزايدت خيوط تواصلها مع الرأسمال المالي الأميركي والصهيوني.

■ ■

■ ■

الاستراتيجية تترافق مع الأزمة الرأسمالية المستمرة، وعندها يصبح من الواضح أن الأزمة شددت عدوانية الولايات المتحدة. فهي تريد خفض نفقات إستراتيجيتها العسكرية على حساب الدول الأخرى وخاصة دول الخليج، وتدفعها الأزمة باتجاه التعامل مع كل دولة ترى في حكمها معرقلاً «لمصالح» الولايات المتحدة. وتتيح تلك العسكرية تشديد القبضة الأميركية في مجمل المنطقة لتأمين ما تسميه «أمن» إسرائيل.

قد يقال إن الصواريخ دفاعية وأنها تستخدم ضد الصواريخ الهجومية التي أصبحت إيران تمتلك منها ترسانة واسعة ومتعددة المسافات. تلكم دعاية لتغطية وتشويه حقائق منطقتنا والعالم. إنهم يهددون إيران بصورة دائمة تحت حجة البرنامج النووي الإيراني، وتستمر الدراسات العسكرية الاستراتيجية لتحديد الخيارات والخطط الأكثر سرعة والتي يأملون أن ينهار النظام الإيراني إثرها . إن إيران مهددة وهي في وضع دفاعي وشبكة الصواريخ الأميركية الإسرائيلية الخليجية ترمى إلى شل قدرات إيران الدفاعية وإحباط إمكانياتها للدفاع عن نفسها .

كانت إحدى حججهم وذرائعهم الترويج أن إيران تعتمد نظرية تصدير الثورة، ولكن الأحداث والثورات في الدول العربية أزاحت هذه النظرية من الفكر السياسي، وما من مفكر جاد إلا وقد استخلص أن تلك الثورات أكدت أن الدور المحوري والمحدد هو للعوامل الداخلية وذلك عبر تفاعل مختلف التأثيرات في الحامل المادي الوطني. إن محاولات تحميل العامل الخارجي (إيران) مسؤولية الأحداث في البحرين وجدت مآزقها وهشاشتها وانهارها في الأحداث اليومية التي كانت تجري في العاصمة البحرينية، وقد أدت

مطربة ومنجل.. رغم أنوف الكارهين

إذ حصل على نسبة ٢٠,٤١٪ من الأصوات حصل بموجبها على ٤٤ من أصل ١٠١ مقعداً في البرلمان وقد أظهرت هذه النتيجة تقدم الحزب الشيوعي على بقية الأحزاب وجماهيريته الكبيرة في أوساط الشعب الموالية وخاصة في العاصمة كيشينوف وان كل ممارسات العداء للشيوعية لا تستطيع اقتلاع جذورها في أوساط الشعب.

مولدافيا ٢٠١١:

في ٢٢ أيار ٢٠١١ نظم الحزب الشيوعي مظاهرات واحتجاجات في ثلاث أكبر مدن في البلاد هي كاغول وسوروكي وأورغييف مطالبين باستقالة السلطات الليبرالية في مولدافيا . شارك فيها الآلاف. كما نظم الشيوعيون مظاهرة ضخمة في ٢٩ أيار الماضي في العاصمة كيشينوف أكبر قواعد الحزب شعبية شارك فيها ٧٠ ألف شخص مطالبين بإقالة التحالف من أجل التكامل الأوروبي الحاكم. وقد حمل المظاهرون لافتات يصل طولها ٣٠ متراً مردين هتافات من مثل: مولدافيا تختار النصر، ويسقط التحالف، وتسقط السلطة المؤقتة!

وأعلن المحتجون أن السلطات الحالية رفعت خلال العامين الماضيين الأسعار والتعريفات وديون البلاد مؤدية بمولدافيا إلى كارثة اجتماعية واقتصادية وإدارية مما قضى على عملية التكامل الأوروبي وأدى إلى استبداله بالخيانة الوطنية وإزالة نظام الدولة.

واللافت في هذه المظاهرة هو شعار: (ارحل) الذي رفعه المظاهرون تعبيراً عن استلهاهم لشعارات الثورات والانتفاضات العربية.

هذه الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في مولدافيا منذ أيار الماضي تقرأ ضمن سياقين، سياق اشتداد الأزمة العامة للرأسمالية واشتداد الصراع الطبقي في البلدان الرأسمالية، وسياق الثورات والانتفاضات في البلدان العربية والتي شاهدنا مؤشرات انتقالها إلى بعض دول أوروبا وكذلك الجمهوريات السوفيتية السابقة مثل أذربيجان ومولدافيا مع ما يرافق ذلك من تأثيرات على تطور مستقبل هذه البلاد التي تؤكد شعوبها أنها سترفع المطرقة والمنجل والراية الحمراء رغم أنوف الليبرالية الجديدة. قال نيلسون مانديلا عندما كان معتقلاً: «ليس العظمة في عدم السقوط بتاتاً بل في النهوض بعد كل سقوط». ■ ■

◀ **جبران الجابر**

تشهد المنطقة عسكريه غير مسبوقه تعمل عليها الولايات المتحدة و«إسرائيل» وكانت تلك المسكرة تأخذ شكل صفقات بلغ آخرها قرابة ستين مليار دولار تعاقدت فيها المملكة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكتف احتكاكات السلاح بذلك، لأن القواعد العسكرية تنتشر في صلب المنطقة العربية وحولها .

أحدث إجراء عسكري قادم تضمنته تصريح لرئيس الوكالة الأميركية للدفاع ضد الصواريخ هو إقامة منظومة الدفاع الأميركية التي ستقيمها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وستشمل منظومة الدفاع الإسرائيلية ضد الصواريخ. ويذكر في هذا الصدد المنظومة الصاروخية في أوروبا الشرقية بعد أن رضخ مديفيد ويوتن واكتفيا بإعلان أن الصواريخ غير موجهة إلى روسيا .

لسنا هنا في مجال تعداد القواعد الأميركية التي تحيط بالمنطقة، لكن المرء يلحظ بوضوح تكامل النهج العسكري والسياسي الأميركي في منطقة الشرق الأوسط حتى وصل الأمر أن المنظومة الإسرائيلية مخولة بالدفاع عن دول الخليج. وحتى المرء الذي لا باع له بالشؤون العسكرية واستراتيجيتها يلحظ إلى جانب التكامل السياسي والعسكري أن الاستراتيجية العسكرية في المنطقة لها قيادة واحدة، لإسرائيل باع طويل فيها إلى جانب جنرالات الإمبريالية الأميركية. كما أن صفقة الأسلحة للكويت تضع المرء أمام استراتيجية متعددة الخطوط تتطلبها الخطط الأميركية ضد شعوب المنطقة وصولاً إلى روسيا والصين.

قد يقال إن المشكلة ترتبط بصورة وثيقة بتأمين مناطق النفط وحمايتها ولجم «الأعداء» عنها، إلا أن وقائع سوق النفط تشير إلى أن دولاً عديدة تتابع النفط الشرق أوسطي دونما أية حاجة لتلك المسكرة المتزايدة، فالصين على سبيل المثال، وغيرها تتابع كميات النفط التي تحتاج من منطقة الشرق الأوسط.

الحجج المتتالية المتعلقة بالخطر الإيراني، والتي يروق للبعض تكرارها هي أن العسكرية تحول دون «الاعتداء» الإيراني على دول الخليج وبريطون ذلك «بالمطامع الإيرانية الإمبراطورية». أما موضوعة نوايا إيران فإن الحرب تشعل نفطها إذا اشعل نفط الآخرين، وقد يشتعل قبله، ومن الجدير ذكره هو أن إيران لا تعتمد إلى استخدام المضائق إلا إذا واجهت عدواناً مباغتاً. إن تلك المسكرة ترتبط بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، ولم يعد خافياً أن تلك

◀ **آلان كرد**

العداء للشيوعية لم يتوقف في أوروبا بعد عقدين من انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية العالمية. وإن دل هذا على شيء فهو يدل على حالة الرعب التي تعيشها البرجوازيات الأوروبية عندما يشاهدون صور لينين وغيفارا وروزا لوكسمبورغ على ملابس الشيبية الممهشة في بلد انهم ويرتجفون خوفاً من كاريزمية ستالين وتراثه الثوري. وتلاحظ هذه الممارسات المعادية للشيوعية بكثرة في بلدان أوروبا الشرقية، بما فيها تشيكيا ومورافيا والجمهوريات اليوغسلافية وجمهوريات البلطيق في البلدان التي حكمتها أحزاب شيوعية في الماضي.

مولدافيا في عامين:

جمهورية مولدافيا التي كانت جمهورية اتحادية اشتراكية ضمن الاتحاد السوفييتي أصبحت جمهورية مستقلة بعد انهيار الاتحاد منذ عقدين. وتمارس فيها حتى اليوم من قبل جهات مختلفة حملة ممنهجة معادية للشيوعية. ففي منتصف نيسان ٢٠٠٩ هاجم قوميون وليبراليون ونازيون جدد مبنى البرلمان في العاصمة كيشينوف بعد فوز الشيوعيين الساحق للمرة الثانية في الانتخابات وهم الذين حكموا البلاد بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، ولكن اتهمتهم القوى الموالية للغرب بتزوير الأصوات، مما أسفر عن إلغاء نتائجها. وفي ٢١ أيار ٢٠١٠ اقترح الرئيس الموالية ميخاي جيمبو على البرلمان الذي يترأسه حظر الحزب الشيوعي الموالية بسبب «الجرائم التي ارتكبتها النظام الشيوعي» وتم تحويل الاقتراح إلى لجنة تقييم النظام الشيوعي في البرلمان لكن تم رفض ذلك الاقتراح في البرلمان حتى من أعضاء الائتلاف الحاكم الليبرالي حليف الغرب.

كما جرت حملة مسعورة أخرى لإزالة ما تبقى من «تأثيل الرموز السوفيتية» مما سبب تظاهرات ضد حكومة الائتلاف الحاكم وإصلاحاته السياسية وسياساته الاقتصادية الليبرالية المدمرة صيف ٢٠١٠.

جرت الانتخابات البرلمانية في مولدافيا أواخر تشرين الثاني ٢٠١٠ وأسفرت عن فوز الحزب الشيوعي بالمرتبة الأولى

الملتقى الوطني بحلب: أوراق عمل هامة.. ومداخلات جريئة



(٠٠) إن حواراً فيما نحن الآن بصده إذا أريد له فعلاً أن يكون فاعلاً، والحقيقة شجاعة دائماً، الحقيقة لا يمكن أن تكون إلا شجاعة. إن مثل هذا الحوار إذا أريد له أن يُحافظ على سوريا التي نعرفها، سورية العظيمة لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا إذا واجهنا المسألة من حيث انتهت. وهي تلك التي نراها في الشقين: الاستبداد، والفساد والإفساد.. كلا الشقين يشير إلى الآخر ويؤسس له..

(٠٠) إن العمل الذي بدأنا به الآن بمدخل حدد نمطه العمومي. هذا العمل أريد أن أحده بمسألتين اثنتين أخريين: أولاً: المدخل إلى هذا العمل وهو مدخل في المشروع الحواري. ثانياً: تتمثل في التأسيس لأسس المشروع الحواري للإصلاح الوطني الديمقراطي.

أقول الآن في سبيل هذا وذلك الآن أحدد المدخل في النقاط التالية:

- ١- تأكيد مطلق –والمطلق مطلق بذاته– على العيش المشترك بين كل مكونات الوطن السوري.
- ٢- النظر إلى الحل السياسي والسلمي على أنه الإطار الوحيد الممكن لإنجاز المشروع الحواري المطلوب.
- ٣- الإفراج غير المشروط عن كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير. ولن يسأل عن معتقلي الرأي والضمير أقول بمثال سمعته: أن أحدهم سمع بناس دفنوا بترحم عليهم فأخذ بعد ذلك.
- ٤- تشكيل لجنة وطنية تحدد أسماء كل من تورط في قتل أو جر أو عطب أي سوري في سياق الأحداث الأخيرة.
- ٥- إلغاء العمل بقانون الطوارئ وأحكامه العرفية.. السيد الرئيس أعلن ذلك ويبقى أن نفعل ذلك حقيقة.
- ٦- إصدار قانون الأحزاب الذي يجب أن يتسم بالوطنية والديمقراطية والعصرية الحداثية. حتى نرقى إلى مستوى العصر. مستوى القرن الواحد والعشرين.
- ٧- إطلاق حرية الإعلام بدءاً بإعادة بناء جهاز الإعلام وأقترح هنا بالمناسبة إلغاء ما يسمى بوزارة الإعلام. لأنها تمثل عقبة كأداء أمام انطلاق الطاقات الثقافية الفكرية.. وتأسس هناك مؤسسات أخرى تقوم بهذا الدور.
- ٨- البدء بتفكيك الدولة الأمنية وذلك على قاعدة الانطلاق منها إلى حالة أمن الدولة.
- ٩- إلغاء المادة رقم ثمانية من الدستور...
- ١٠- فصل السلطات: هذا أمر ذو أهمية قصوى ليس للحقوقيين والقضائيين فحسب وإنما من أجل الشعب الذي سيحاكم ويحكم به وعليه في إطار مؤسسات حقيقية تحترم نفسها.
- ١١- الالتزام بإطلاق بيان حقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨..

أن الخط الناظم لكل ما نفعله إنما هو مبدأ التعايش السلمي الوطني الديمقراطي بين كل مكونات الشعب السوري.. (٠٠) إنها مسألة ذات أهمية قصوى أن نعلن أن ما يحدث في داخل سورية الآن إنما هي فعل خارجي، نحن نكون قد فرطنا بأعز ما ينجزه هؤلاء الشباب على مدى خمسة عقود. بالمعنى المنهجي انطلق في مفهوم الإصلاح هنا من الداخل الذي علينا أن نقدم قراءة تاريخية له. وبهذا المعنى فإنني أعلن أن من عليه أن ينجز هذا المشروع، مشروع الحوار الوطني الديمقراطي، إنما هم أولئك الذين ننظر إليهم بأنهم حملة المشروع العربي النهضوي الجديد، أنا أتحدث عن مشروع عربي نهضوي جديد له ثلاثة حوامل: حامل اجتماعي، وثان سياسي، وثالث ثقافي. الحامل الاجتماعي: وهو هنا الأساس يتبدى بأولئك الذين يمثلون أقصى اليمين الوطني والقومي والديمقراطي ويتجهون نحو أقصى اليسار الوطني والقومي والديمقراطي.

(٠٠) إنها لحظة تاريخية أزعج أن سورية لم تمر بها. من الأقصى إلى الأقصى فالوطن للجميع دون استثناء للآخر. وبهذا المعنى فإن الداخل الذي اعتبرناه منهجاً علمياً للعملية كلها، علينا أن نتقصى ما الذي حدث فيه؟ وما الذي نقرؤه فيه الآن؟ يمكن القول إن هذا الداخل صنع نفسه من داخله ومن خارجه. وأبدأ بلحظة تاريخية هي السبعينيات من القرن المنصرم حيث تأسست مرحلة النفط السياسي عربياً حينما اكتشف النفط الخليجي بأيدي أولئك الذين فككوا المشروع النهضوي العربي الباكر منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر، أعني: الإمبريالية وقبلها الاستعمار، إن هذا المشروع النهضوي الذي سحق على أيدي أولئك يراد له أن يسحق مرة أخرى حينما بدأت مرحلة النفط السياسي في السبعينيات مع اكتشاف النفط.. لقد حدث أن النفط هذا الذي اكتشف تحول إلى أداة صامته باتجاه تأسيس مجتمع عربي جديد عبرت عنه بمصطلح دقيق هو مصطلح الدولة الأمنية أو النظام الأمني.. (٠٠) إذ، هذا هو الشق الأول: دولة أمنية شعارها الكبير يتأسس على المقولة التالية: يجب أن نفسد من لم يفسد بعد حيث يصبح الجميع ملوثاً ومداناً تحت الطلب، وهذا ما حدث. لقد صنع ما صنع تحت اسم الملفات، ملفات الفساد والإفساد بحيث أن البلد جُف من القوى الخيرة، القوى الديمقراطية الفاعلة بكل تياراتها، وأنا أتحدث عن هذا الذي أتحدث عنه الآن ليس بمعنى ذاتي وإنما أتسقط فعل القوانين الموضوعية التي فعلت فعلها في سورية والوطن العربي.

أما الشق الثاني فقد تمثل في أمر آخر هو: تدمير الاقتصاد الداخلي وتدمير المؤسسات برمتها. عبر إعمال الأداة النافذة وهي تلك التي مثلت عليها بما أسميه: قانون الاستبداد الرباعي الذي يتأسس على: الاستمرار في السلطة، والاستفراد بالثروة، والاستفراد بالإعلام، والاستفراد بالمرجعية..

حتى لا أبعد عن الهم الذي نحن اليوم فيه، نحن مقبلون على قانون أحزاب، على حريات، مقبلون على سورية الجديدة، وهناك من يصور الإسلام بعبءاً مرعباً وعادة ما تقدم هذه الوصفة المرعبة للغرب على أساس أن البديل هو دائماً نظام سورية أعتقد أن المشاركة الإسلامية في الحياة السياسية متتورة وواعية. عندما ينص قانون الأحزاب على عدم تشكيل أحزاب على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي أو طائفي؛ أنا شخصياً أعتبر أن هذه قراءة صحيحة لما فعله الرسول الكريم محمد وأسلوب بناء الأوطان. الدين مظلة روحية غامرة يسعد بها الناس فلا تقحموها في التنافس السياسي.. لكن الدين مظلة للجميع ولا نقمحه في التنافس السياسي الذي سيعصف بنا جميعاً.



د. طيب تيزيني: حوامل المشروع النهضوي الجديد اجتماعية وسياسية وثقافية

وقدم المفكر السوري المعروف د. طيب تيزيني ورقة عمل هامة جاء فيها:

(٠٠) أعتقد أننا الآن في لحظة تاريخية ذات أهمية قصوى، وبقدر ما نشعر بالمسؤولية التاريخية، فإننا مدعون إلى استنباط ما يستطيع أن يبقى على هذا الوطن الجميل ويخرجه من أيدي القتل سواء كانوا هنا أو هناك. أقدم ورقة العمل هذه بعنوان محدد هو التالي: «ميثاق حوار تاريخي في الإصلاح الوطني الديمقراطي». وعنوانه الجزئي: «الإصلاح الذي يعادل الآن في سورية وجود سورية ذاتها».

(٠٠) الأزمة تتعاظم بصورة نوعية عظمى خصوصاً أنها بدأت بالسلاح الناري الذي كان يجب أن نعتبره خطأ أحمر أمام الجميع دون استثناء لأنه وطن الجميع، اسمه سورية، سورية التاريخ والتقدم والديمقراطية، ولذلك نحن أمام استحقاق أظن أننا لم نمر بمثل له من قبل نصف قرن. ولكن أماننا العقبة الضخمة التي نواجهها وهي تلك التي أشرت إليها أعمال العنف العسكري، ولي أن أسأل كمواطن وكباحث: من هؤلاء الذين يضربون بالسلاح إخوة لهم؟ ولهذا أبداً ورقتي بالتأكيد على

مداخلات وآراء

وقدم العديد من المشاركين في الحوار مداخلات مختلفة من حيث منطلقاتها وتوجهها، ولكنها اجتمعت على ضرورة الحوار الوطني..

● وليد إخلاصي (عضو هيئة الحوار):

يبدو أن الفساد أصبح جزءاً من ثقافتنا وتاريخنا وتقاليدنا، فإذا لم يكن المرء فاسداً فهذا يثير الاستغراب للأسف، ولكن نشكر الظروف على ما يحدث في سورية من يقظة أعطتنا الفرصة لنجتمع هنا، وبالرغم من كل أخطاء المجتمع السوري ها نحن نتجاوز لنصل إلى ما يبني سورية.. هيئة الحوار الوطني تعمل بصورة مستمرة لكي تتوصل إلى نوع من التنظيم، فهية الحوار الوطني لا دور لها في الحوار، فنحن لا نملك حق الحوار وإنما نملك حق تنظيم الحوار.

أنا كفرد من المثائمين الكبار بالوضع

نشرت قاسيون في العدد السابق تغطية واسعة لإطلاق الملتقى الوطني بحلب، والذي تُوج به إعلان حلب للثوابت الوطنية... وستابع في هذا العدد تغطية هذا الحدث الهام الذي تم بمبادرة من جمعية رواد الفكر التنويري في حلب تحت شعار «الوحدة الوطنية تحت علم الوطن»... علماً أن الملتقى الذي عقد في السابع والعشرين من شهر حزيران ٢٠١١، كان قد ضم أكثر من مائة وخمسين شخصية تمثل مختلف شرائح الطيف السياسي والفكري والثقافي من انتماءات سياسية ومشارب فكرية مختلفة في مدينة حلب.



د. محمد حبش: يجب ألا نقحم الدين في التنافس السياسي

قدم د. محمد حبش ورقة عمل هامة جاء فيها: «من دواعي الشرف أن يتحدث الإنسان في هذه المدينة العظيمة مدينة العلم والعلماء والشعراء والأدباء والتاريخ (..)، العنوان الذي اختارته لي إدارة الندوة هو الحديث عن الدولة الدينية والدولة المدنية. بالطبع السياق واضح، ولدي الكثير في سورية الجديدة، من الواضح أننا نتجه إلى سورية الجديدة، وسورية الجديدة لن تكون كما كانت قبل، هنالك حركة شعبية كما أشار الدكتور قدري وهذه الحركة الشعبية موجودة في كل مكان، وليست الشوارع هي الصورة الوحيدة لهذا الحراك، نحن هنا أيضاً في حراك شعبي من أجل سورية الجديدة.

من الواضح أن هنالك قلقاً تاريخياً في علاقة الدولة بالدين، وهذا الحال ظل يكرس له عبر حدود دموية في الفكر، ثم انفجرت أيضاً حدوداً دموية على الأرض. وشهد مطلع الثمانينيات أياماً سوداء في الصراع بين التيار الديني والتيار القومي وكانت النتيجة دماء كثيرة سفكت ولا نزال نتذكرها ونتحدث عنها بمرارة. الآن ما هو شكل سورية الجديدة؟ وبالذات أين هو موضع الدين في سورية الجديدة؟ وهل سيسمح للدين أن يكون مشاركاً في الحياة السياسية؟ علينا أولاً أن نتذكر خصوصية بلاد الشام. بلاد الشام هي التي أنتجت لثلاثة أرباع هذا الكوكب الهم الديني والحالة الروحية. إن بلاد الشام تسمى في العالم الإسلامي كله بلاد الشام الشريف، وتسمى في العالم المسيحي كله بلاد سورية المقدسة. دمشق هي أول عاصمة للحضارة الإسلامية، وهي الأرض التي اهتدى فيها حواريو المسيح وأطلقت رسائلها في العالم، سورية هي الأرض التي عبر عنها نزار قباني بأنها الأرض التي تثبت فحماً وأنبياء (٠٠)...

ليست هذه المقدمة من أجل الحديث عن الشأن الديني بما هو موعظة وإرشاد وتوجيه. نحن نتحدث هنا عن دور الدين في الحياة السياسية (٠٠).

حين وصل النبي محمد إلى المدينة المنورة كتب دستور المدينة، وكان دستوراً مدنياً بامتياز. حتى الآن لا يكتب السعوديون دستوراً ويقولون دستورنا القرآن. موريتانيا ليس فيها دستور يقولون دستورنا القرآن. ولكن النبي محمد الذي هو صاحب الرسالة وهو من نزل عليه القرآن؛ حين وصل إلى أرض المدينة، وفيها المسلم الذي اتبعه، والوثنى الذي بقي على دينه، والمسيحي واليهودي الذي يقيم في قريظة والتنضير وقينقاع، والمسيحي الذي يقرأ في كتاب أهل الكتاب؛ لم يشأ النبي محمد أن يفرض دستور الدولة القرآن. لقد كتب دستوراً مدنياً بامتياز، وأمر الناس بالاحتكام إليه وجعل الدين سقفاً سماوياً يتطلع فيه العاشقون إلى رغائب السماء. ولكننا في الأرض نريد دستوراً يقسم لنا حقوقنا وواجباتنا وهكذا فعل النبي محمد. وفي السطر الأول من دستور المدينة: أن محمداً ومن أطاعه، ويهود بني عوف أمة واحدة من دون الناس يتعاقدون في معاقلمهم على رفعتهم. لقد أنفى أي امتياز في المواطنة للدين أو للمذهب. لقد كان شرطاً واضحاً أن الصلاة والصيام والزكاة والحج شرط لدخول الجنة ولكنها ليس شرطاً لدخول الوطن، نحن هنا في الوطن متساوون متشاركون يحكم بيننا دستور مدني، ولكننا في أشواقنا إلى السماء لدينا معارج شتى، ولله طرائق بعدد أنفاس الخلائق. حين خاض حربه الأشرف حرب فتح مكة خاضها من أجل نصرة مواطنين وثنيين وكانت خزاعة تنصح لرسول الله أي دخلت في حلف المدينة أي في حلف رسول الله، ولكنها لم تدخل في الإسلام، وحين تعرض مواطن من خزاعة للظلم؛ قاد النبي محمد جيشاً من عشرة آلاف مسلم موحد للدفاع عن مواطن وشي تعرض للظلم.

أنا لا أريد أن أحول لقاعنا إلى خطاب ديني يتناول أصولاً حقيقية، أنا لا أريد أن أبعد عن الهم الذي نحن فيه. إن فهم الدين بالمنطق الذي نادى به الرسول محمد (ص) حين دعا إلى دستور مدني وأمر الناس أن يحتكموا إليه ونزع عن نفسه في صفته الهدائية والزمينية أي منصب سماوي وقال: أيها الناس إنكم تحتكمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما هي جمرة من النار فلا يأخذها، إنما أنا بشر. وحين أرسل بريدة بن الحصيب قال له اذهب إلى قوم كذا وكذا وأنزلهم على العدل فإن أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل إنك لا تدري أن تصيب فيهم حكم الله أم لا. لقد أراده أن ينزلهم على دستور مدني يتساوى فيه المواطنون ولا يوجد فيه ناطق باسم الرب، لا يوجد فيه هيئة تتناول الحكم من السماء وتقرضه على الأرض. لقد أراده مجتمعاً مدنياً بامتياز.

السوري، وبمبدأ الحوار الذي يتقنونه، وهو ما نسيه الكبار لفترة طويلة، فتحية كبيرة لهذا الجيل من الشباب والشبان الذين تعبوا لبناء أنفسهم بكل أطياف العلم.

● الرفيق محمد ماهر موقع عضو قيادة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي

إن الذي يجمعنا هو همّ الوطن ومصالحته، وهذا أمر يتفق عليه الجميع، وأعتقد أن الجميع قد أكد على أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على هذا الوطن وإعادة إنتاج علاقات قائمة على حوار وديمقراطية تؤسس لمرحلة قادمة هي مستقبل وطن يصنع بيد أبنائه وبمشاركة الجميع. الحراك الشعبي الذي تشهده سورية لا يلغى الانتماء السياسي، بل يمكن أن يعززه بأطر جديدة عبر حياة ديمقراطية تفعل بالمشاركة المتساوية بين جميع التنظيمات السياسية بحرية في عملية صنع القرار الذي يخدم مصلحة الجميع.

● أيمن الدقر (عضو لجنة الإعلام): تجمع لجنة إعداد قانون الإعلام على إلغاء وزارة الإعلام وإلغاء دورها، مع استبدال بمجلس أعلى للإعلام، وسبب الاستبدال هذا هو أن ما قتل الإعلام وأفشله هو هيمنة الأجهزة المختلفة على هذا الإعلام، فيجب رفع الوصاية عن الإعلام وتحويله إلى سلطة رابعة حقيقية، أما ضمن هذه الظروف فإنه لا يستطيع أن يعمل لأن الشرطي المقيم برأس الإعلامي أصبح عمره يناهز ٤٨ عاماً، وما يزال قوياً.. وهذا الشرطي الذي يهيمن على الجهاز الإعلامي

يجب أن يبتعد، ووزارة الإعلام جزء من الحكومة وأن يخضع الإعلام لوزارة الإعلام يعني أن يخضع للحكومة وهذا يعيق عمله، وهناك اقتراحات عديدة تتعلق بهذه النقطة بالذات وهي قيد النقاش.

● نادر حداد (عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب)

فوجئت بالحس الوطني الذي يملكه الشباب

السوري، ولكن في هذه الأيام أحس بالتفاوت لسبب بسيط جداً، هو أن الثوب السوري القديم سيخلع وسيرتدي المجتمع السوري ثوباً آخر..

● د. محمود مرشحة (عضو لجنة قانون الأحزاب):

لقد نص مشروع قانون الأحزاب على أنه لا يجوز أن يقوم أي حزب على أساس ديني أو طائفي أو جهوي أو مهني.. الخ، وهذا لا يعني أن يكون لكل حزب أهداف ومبادئ تتعارض مع النظام العام والقضايا المتفق عليها. سورية ومنذ النكبة عام ١٩٤٨ وعلى الرغم من تعدد الأنظمة السياسية التي شهدناها وطننا الحبيب، كان موقفها دائماً وأبداً موقفاً قومياً رائداً مشرفاً، وهذا الموقف باق ولن يتغير فيما نطمح إليه، وهو سورية الجديدة.

نريد أحزاباً وطنية، أحزاباً تعم أرجاء الوطن ولا نريد أحزاباً محلية أو قنوية.

ربما..!

الحاجة إلى حرب

ماذا سيحدث عمّا قليل؟.. هذا هو السؤال الذي يدمغ اللحظة الراهنة دمغة قاسية بقوة طعنة في البحر..

ماذا سيحدث؟..

سؤال لعنة تصيب الجميع بصداخ الخوف والقلق والترقب، ذلك الصداخ الذي يشعر صاحبه أن العلاج الوحيد هو اجتثاث الرأس.

ولأن الإجابات حول السؤال المرفوع كياطرة تعنون المرحلة عديدة وشتى.. يضيع الجواب الحقيقي الذي من شأنه تشكيل فكرة الخلاص، في زحمة الضياع بين الإجابات وبين المجيبين.

إن الركون إلى السؤال، مجرد ركون كما يحصل الآن، بحد ذاته تأجيح لمزيد من المخاوف التي لا ترضى حدّاً أخيراً أقل من الجنون.

في الآن ذاته تبدو هذه اللحظة المضطربة لحظتنا التاريخية، نحن الذين لم تكن لنا لحظة تاريخية من قبل.. إنها لحظتنا لإعلان الحرب حرباً على الخوف والرغبة وكل مخلفاتهما السامة في النفوس. ولنتذكر هنا جملة (قالها هاري ترومان، لكن الجملة نفسها تستحق الذكر): «غياب الحرب ليس سلاماً».. نعم ليس سلاماً لأنه حرب من نوع أشد، إنها حرب اللا حرب حيث دواخلنا هي ساحات وغاها.

علمنا التاريخ؛ الحرب منتهى البشاعة.. لكنه في الآن ذاته كان يعلمنا أنّ فساد الأخلاق حينما يصير شاملاً إلى درجة انتشار فكرة أنه ما من شيء يستحق القتال من أجله إنما هو أفدح وأقبح بحيث لا تصلح المقارنة.

من هنا لا بد لنا من إعلان حربنا الكبرى على كل هذا الاندحار والخراب..

إذاً.. فلتكن حربنا حرباً من أجل جوع الأرواح إلى خبز الكرامة..

ولتكن حرباً من أجل محو الكذب المعمّم من أولئك الذين لا يهابون إلا في سبيل جعلنا شهداء..

ولتكن حرباً لنا نحن جيل الحروب الإلكترونية التي نلعبها على «اللابتوب»، فندخل ستالينغراد أو بغداد أو القدس، كما ينشأ مزاج أمريكا التي تنصهر حتى في لعبنا، وتمنعنا من القدرة على إعلان حرب حتى على وهم عدوّ..

ولتكن الحرب حرباً لنعود شعباً واحداً توحدّه الشدائد التي من شأنها أن تفتته إذا ما استكان لها.. فلتكن الحرب، فلا بد من حرب، على الأقل حتى تعود الفصول إلى ترتيبها.. لا بد من حرب ككل الحروب العظيمة تنتهي باتفاقية من بنودها أنظام الفصول!!

ما أشبهنا بالبشر الذين تنبأ بهم جورج أوريل في روايته «١٩٨٤»، البشر الأرقام، الآلات، الأشياء في دولة متخيلة اسمها «أوقيانيا»، فهناك حيث يجري العمل الاستبدادي، على قدم وساق، في وزارات الحب والحقيقة والحرب والوفرة، يجري محو معنى الإنسان محوّاً تاماً، عبر تقليص اللغة إلى مجموعة مفردات إجرائية لا أكثر، كي يصدّق الجميع انقلاب المعاني: «الحرب سلام؛ والحرية عبودية؛ والجهل قوة».

ما أوجعنا إلى حرب تعيد ألق الذات الإنسانية وتخلق اللغة القادرة على تطويع المستقبل لإرادة الحياة، ليكون المستقبل حاضراً باللحظة والثانية تحت حراسة عيوننا وقلوبنا التي صاغت ملامحه.

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

فالشعر برأيه هو الأقدر، لأن السرد الروائي يتشابه عادة، والروائي بحاجة إلى كثير من الجهد للخروج برواية مميزة عن الثورة.

مشيراً إلى أنه بعد التحتي أراد كتابة يوميات الثورة، لكن كتاب الأديب والكاتب محمد فتحي «كان فيه مرة ثورة» جعله يتراجع عن الفكرة لأنها نفذت بالفعل، قائلاً أنه يعكف الآن على كتابة عمل مسرحي شعري.

من قصيدة «وطن أحمد الخطي» نقرأ:

سيوفُ الخُوفِ مُعمّدة،
وصوتُ الشَّعبِ مُرتفع،
وهاماتُ مُرفرفة

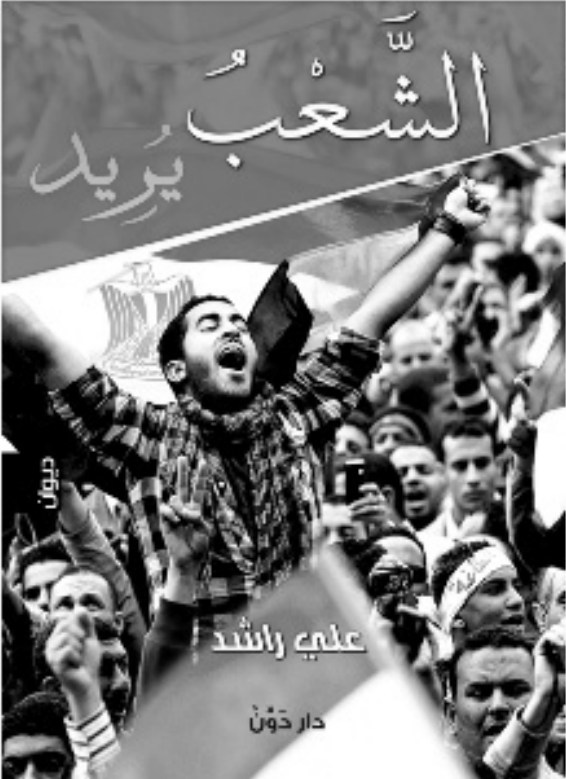
بأفراح مُزلزلة،
فهذا المُشهدُ المملوءُ بالدَّهشةِ
وَصُليانُ مَعَ القرآنِ تأخذنا
إلى وطنِ ثَقيلِهِ
دماءُ الأرضِ
في مصرًا...

فأنتَ الآنَ في مصرًا...!
وقد غابتْ
عليّنا مصرُ أعوامًا،
وأعوامًا،
وطُلتْ من جِبِنِ
الغَيْبِ مُنْتَصِرةٌ
بشعْبٍ عاشَ بالصَّبْرِ،
مَعَ القَهْرِ،
ليُحي حَبّةَ الرَّمْلِ
المُضَيَّعةُ؛

ليُبيّنَ
مِن قُصورِ المَجدِ أدوارًا،
وأدوارًا،
ليُخرجَ من عِيُونِ الصمّتِ
بركانًا؛
لَتَطْفُو فِرَحةُ الشَّعبِ الجَسُورِ،
وَنَرَهُ دَوْلَةَ المَجدِ العَتيقِ
فأنتَ الآنَ في مصرًا...!

■

ديوان «الشعب يريد»: وطن أحمد الخطا



راسماً وجهَ الخيال
مُحكِّمًا
فوقَ الحقيقةِ والمُحال؟
من قصائد الديوان: «وطن أحمق الخطي،
فرعون، صمت، نوم وثورة، ثورة سبائسي،
مصري، رسالتنا بعد الرحيل، لم تمت،
قصة محرمة، نم هنيئاً».

بيروي راشد كيف أن إحساسه داخل الميدان
جعل القصائد تتدفق، نافيًا أن تكون الرواية
هي الفن الأقدر على التعبير عن الثورة،

في مَهْدَةٍ طِفلاً،
يُحبُّونَ إلى الدُمَيَّةِ،
يُشدُّونَ مَعَ الغَنوةِ،
يأتِي إلى المَكْتَبِ،
وَيُفَرِّشُهُ يَرسِمُ...
عصفورة حلوة
هل تُذكرِي أحمدًا؟
هل تُذكريني
في ثرايَلِ الصُّباحِ مُرثَمًا؟
هل تُذكريني

قبلات حارة في حانة رخيصة

عن جدك الأول – فحطائياً كنت أم عدنائياً – على تلك القشرة التحريرية التي تكتسي بها طوال العام لتعود إلى تقليديتك المقيتة، وتلقي كل الحداثة التي تدعي في كأس خمرك الرخيص.

ومع هذه الشرقية المتعالية. ورغم كل «العروبة» التي كانت تتلطف حولي في ذلك المكان الحقيق، شعرت بأن رائحة الاستعمار والإمبريالية اللتين اعتدنا ذمهما، تتفوح من موسيقا المكان التي لم تكن عربية أبداً، ولكن كانت الأجساد «العربية» تتلوى كحيات تحت أشعة الشمس، على وقع تلك الموسيقى.

القبلة تلو الأخرى، والكأس تلو الأخرى، والموسيقى تكاد تصم أذني... الحالة استمرت طوال الليل، صحوت صباحاً لأجد نفسي ملقى على سرير في منزلي في دمشق، تشاركتي السرير زجاجة من الخمر الباريسي الرخيص الذي استطاع لشدة تأثيره أن ينقلني ثملاً عبر الأثير نحو بلاد منشأ التي لم أزرها مطلقاً.

■

بشدة لتستعيد قدرتك على التركيز، تقفز صورة الشرق الجميل إلى مخيلتك، ذاك الشرق الذي أسهب أدباء الغرب في وصف سحره وجماله، فالمكان يعج بالعرب (زبائن، وقوادين، وعاهرات) وجميعهم يخلصون في أداء أدوارهم وأعمالهم فالزبون يستعرض ذكورته المفرطة، وأمواله التي جاء ليشترى بها جارية ليلية واحدة، ويضاجعها تحت مسمى «ما ملكت أيما نكم» والقواد يتفنن في سحب النقود من ذاك «الخاروف» العربي الذي جاء يشتري الهوى، والعاهرات يجدن عرض بضائعهن على علاتها.

سيفاجئك التأثير السحري للخمر في ذاك المكان، فعلى حين غرة ستجد نفسك تبحث بين مفردات ذاكرتك عن كل الصور التي زجتها الدراما العربية لهارون الرشيد وجواريه، ولأبي ليلى المهلهل وعشيقاته، عندها فقط تسمح لنفسك بدعوة كل «النسوة» في ذاك المكان ليشارككنك طاولتك الصغيرة التي لم تعد تتسع لك، ليطلعمنك غنب الشام وبلح اليمن، ولتجظى بقبل حارة تلهب شفيتك، هنا تطغى شرقيتك وذكوريتك الموروثة

◀ مهند عمر

تدخل المكان فتشعر للوهلة الأولى أنك تدخل خيمة للبقاء في الجاهلية، وأن كل كفار قريش يجلسون حولك، وترى أكداً من اللحم الملون لا تشبه شيئاً إلا نفسها، إنها حانة باريسية رخيصة جداً. رخيصة بكل تفاصيلها، تبدأ باحتساء ذاك الخمر الرخيص ذي التأثير القوي جداً، لتكتشف معه أدق تفاصيل المكان، ولتبدأ فجأة بإلقاء نظرة عن كُتب على «النساء» اللاتي ينتقل بين طاولات السكاري، ويلقن بكل مفاتنهن – إن وجدت - في حجر من يدفع أكثر.

مع الكأس الثانية تسقط الصورة النمطية للمرأة، والتي تقننت في رسمها على مدار سنين طوال، وتعود مراهماً يبحث عن وعاء صديد يلقي فيه حيواناته المنوية. تتقارع كأساً تلو الأخرى، ويعد أن تشعر بثقل في رأسك، وتهزه

الأفكار لها أجنحة.. فعلى أي أجنحة نحن؟

تعيش يجب أن تخرس»، وممدوح عدوان الذي كتب عن مستقبلنا وكأنه يتنبأ بالطوفان القادم في قصائده فيقول: «حين يجيء الجوع؟ وحين تنصب المشائق ما نفع هذا الدمع؟ خذوا حزنكم وارجعوا خذوا العار والدمع والكبرياء خذوا أبدووا من جديد ولا تجلسوا في البيوت انتظاراً لسيف القضاء، صرخت طوال الحياة فلم تسمعوني، ولم أجن إلا الغناء»، أما سعد الله ونوس الذي ظل محكوماً بالأمل حتى آخر رمق في حياته ظلت عبارته الشهيرة على لسان كل متفائل فقال: «إننا محكومون بالأمل وما يحدث اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ...». أليس من واجبن أن نعيد لهؤلاء العظماء بعضاً من رد الاعتبار لهم، ورد الجميل لتلك الأحلام التي كانوا يحملونها تحت أجنحتهم حتى نكبر فيهم؟.

ولأن الأفكار تطير، والأجنحة ما تزال صامدة، يجب أن نقول لكل هؤلاء ولغيرهم «رسالتم قد وصلت».

ويخال المرء أن غرامشي قد استيقظ من سباته الأبدي ليقرأ هذه الكلمات وكأنه يعيش بيننا. فالأزمة التي نحن بصدها اليوم هي أزمة عميقة ليست على صعيد سورية الوطن، بل ستمتد إلى بقاع كثيرة في العالم، لذلك وباعتبار أن بداية الغيث قطرة، فكم نحن بحاجة إلى أن نقرأ ونتعلم من الثورات كثورة أكتوبر، والثورة الفرنسية، وحتى الرجوع أكثر إلى التاريخ إلى ثورة الزنوج والقرامطة، وكم أصبحنا بحاجة إلى قراءة لوركا مرة ثانية وثالثة لكي نفهم معنى إرادة الشعوب في عيش حياة كريمة.

وأصبح، بكل تأكيد، العودة إلى كتابنا وأدبائنا العمالقة الذين أبعدوا بالموت البطيء، وهم يتخيّلون هذه اللحظات التاريخية عبر نتاجهم الأدبي المنهوب خلال العقود الماضية، من محمد الماغوط حين يقول: «لكي تكون شاعراً عظيماً يجب أن تكون صادقاً، ولكي تكون صادقاً يجب أن تكون حراً، ولكي تكون حراً يجب أن تعيش، ولكي

◀ سلام نمر

في مكتبة أبي الضائعة تحت الغبار بدأت ولادة جديدة - قديمة لأفكار لم تكن نظن أنها قد تعيش من جديد، فتعود بنا الذاكرة إلى ثلاثينيات القرن الماضي. «كراسات السجن» لأنطونيو غرامشي الذي نأخذ منه الاقتباس التالي: «في لحظة معينة من حياتها التاريخية تنفصل الطبقات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية، وبعبارة أخرى، لم تعد تلك الأحزاب بشكلها التنظيمي الخاص وبرجالها الذين يكونونها ويمثلونها ويقودونها، معترفاً بها من طبقتها التي تعبر عنها. عندما تقع مثل هذه الأزمات، يصبح الوضع حرجاً، لأن المجال يفسح أمام الحلول العنيفة، ونشاطات القوى المجهولة التي يمثلها «رجال القدر» الكرزميون».



بين قوسين



لا النافية

◀ خليل صويلح

يقول لك باطمئنان، وهو يضع ساقاً على ساق: «الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية»، لكنني أرى أن «لا» النافية - كما أظن- فائضة في هذا المقام، إذ لطالما أفسد الاختلاف في الرأي ودأ عميقاً بين طرفي حوار. تُنسب هذه المقولة للمفكر المصري التتويحي أحمد لطفي السيد، لكنها، في عصر التكفير، تآكلت بالتدريج، وباتت أقرب ما تكون إلى هيكل عظمي في صحراء، والتكفير هنا، ليس بالضرورة أن يكون دينياً، فنحن نكفر كل ما لا يوافقنا في الرأي، وأكثر من ذلك، نحاول إطاحة الخصم بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الأيدي والأرجل، والسلاح الأبيض. في البرامج الحوارية على شاشة التلفزيون، نجد أمثلة كثيرة من هذا النوع، فما أن يشتد غبار المعركة الكلامية بين طرفي نقاش، حتى يبدأ التراشق الكلامي، وكأن المشهد يجري بين جارتين في إحدى الحوارات الشعبية، بخصوص توقيت وضع أكياس القمامة. لنقل إن النساء والمال هما أكثر ما يفسد للود قضية، بما فيها القضايا الأيديولوجية الكبرى، فكم من الأصدقاء انتهوا إلى خندين متضادين، إثر صفقة مالية، أو أنشئ بزغت في طريق أحدهما، وحاول الآخر اصطياها، بوصفها صيدا ثميناً، متجاهلاً رصيد الصداقة الطويل بينهما، وإذا به يفتح الصندوق الأسود لصديقه على الملأ وهتك كل أسرار، هذا ما يحصل على مستوى الأفراد، فما بالك بما يتعلق بقضايا فكرية عامة؟

لاشك أن الكائن العربي بحاجة إلى إعادة تأهيل، لفطرت تفقيبه المزمّن، فالصراخ الذي يحتل اليوم مكان النقاش، أو ما يسمى زوراً «الحوار» يحتاج إلى تدريبات متواصلة للعودة إلى الموقع الطبيعي، في معنى الإنصات إلى الآخر، واختيار قدرتنا على اكتشاف أفكار مختلفة، غير تلك التي نتمترس وراءها، من دون أن نسعى إلى تجديدها، أو التخلي عنها لعدم صلاحيتها، في ظل لحظة زئيقية، لا يزال بعضهم يعتمد إجابات قديمة على أسئلة جديدة، فيما يغير آخرون جلودهم لمواكبة مكاسب طارئة على طريقة: كيف تصبح «ثوريا» في خمسة أيام، بدون معلم!

khalil.s@scs-net.org ■

أفلام فلسطينية متنوعة
في «مهرجان السينما الفرنسية العربية»

ويؤكد سليمان «يمزج الفيلم ذكرياتي الشخصية عنهم ومعهم، ويرسم صورة الحياة اليومية لهؤلاء الفلسطينيين الذين بقوا على أرض أجدادهم ويعيشون كأقلية في بلدهم». وفي فيلم «ميناء الذاكرة» للجعفري يتابع المخرج أفراد أسرته بعد أن تلقوا الأمر بإخلاء بيتهم في يافا، ولأنه لا تتوفر لديهم وسائل الدفاع عن أنفسهم فإن «حيواتهم تتأرجح في الارتباك».

وفي مقابل منع هذين الفيلمين، فقد سمح بعرض ثلاثة أفلام للمخرج التسجيلي السوري الراحل عمر أميرالاي. الأول هو فيلم «الدجاج» (١٩٧٧) الذي يرصد يوميات سكان قرية بعدما شجعتهم الدولة على ترك نشاطاتهم التقليدية للانخراط في تربية الدجاج وإنتاج البيض.

«أي فيلم» تبت «المختار الثقافي» يومياً خلال شهر رمضان

العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، وانقسمت الآراء بين من انتقد ومؤيد، وتناولت العديد من الصحف والمجلات والمواقع العربية المسلسل بالنقد، تحديداً وأنه اعتمد رواية تاريخية دون أخرى، في حين اعتبر عدد كبير من المراقبين أن الدراما الإيرانية قد استطاعت الدخول إلى العديد من البيوت العربية بسبب التقارب الثقافي بين الحضارتين. ■■

خلال شهر رمضان». وفي استطلاع للرأي أجرته قناة أي فيلم وطرحته فيه هذا السؤال «هل تؤيد عرض مسلسل المختار الثقافي يومياً في شهر رمضان المبارك ضمن باقة أي فيلم الرمضانية؟ كانت إجابة ٩٨ ٪ من المشاهدين (نعم)». ومن الجدير بالذكر أن عرض «المختار الثقافي» على قناة «أي فيلم» كان قد أثار ضجة إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام

قررت إدارة قناة «أي فيلم» «قناة الأفلام والمسلسلات الإيرانية المدبلجة للعربية» بث المسلسل التاريخي «المختار الثقافي» للمخرج الإيراني داود مير باقري خلال دورتها البرامجية الخاصة بشهر رمضان يومياً. وحسب الموقع الإلكتروني للقناة فإن هذا القرار يأتي بعد «وصول آراء ومشاركات كثيرة من قبل المشاهدين، إلى القناة تطلب بث هذا العمل يومياً



سعيًا لتوثيق الثورة المصرية

افتتاح معرض «ثورة مصر»

في مكتبة الإسكندرية

افتتح في مكتبة الإسكندرية معرض «ثورة مصر» الذي تنظمه «ذاكرة مصر المعاصرة» بالمكتبة، بالتعاون مع شعبة المصورين الصحفيين المصريين، وبرعاية جريدة «المصري اليوم»، ويستمر المعرض حتى التاسع من الجاري. ويقدم معرض «ثورة مصر» حوالي ١٨٠ صورة فوتوغرافية تم التقاطها عن أحداث ثورة ٢٥ يناير وقد عقدت لجنة من كبار المصورين لفرض الأعمال المشاركة في المعرض. ويأتي المعرض في إطار توثيق مشروع ذاكرة مصر المعاصرة لثورة ٢٥ يناير ويتيح المشروع التوثيقي الكبير للمصريين وغيرهم الإطلاع على جميع المواد المتعلقة بالثورة، مثل: الصور، والوثائق الرسمية كالقرارات، وغير الرسمية مثل المنشورات، إضافة إلى الأرشيف الصحفي، والصوتيات كالأغاني، ومقاطع الفيديو، وغيرها من المواد، من خلال الموقع الإلكتروني للذاكرة.

وتلقت «ذاكرة مصر المعاصرة» مجموعة كبيرة من المواد النادرة المتعلقة بـ «ثورة ٢٥ يناير»، التي أهداها مجموعة من الأشخاص والجهات في إطار مشروع توثيق الثورة، وقد توجهت للمكتبة مجموعة كبيرة من الشباب والمواطنين المصريين مباشرة أو تواصلوا مع فريق عمل المشروع عبر البريد الإلكتروني، وذلك للمساهمة في التوثيق بكل ما لديهم من مواد مصورة وفيديو ووثائق وأرشيف صحفي ومنشورات متعلقة بالثورة، بالإضافة إلى الصوتيات كالأغاني، وغيرها من المواد. ■■

◀ م.ع

أقامت الفنانة السورية إيناس عربي معرضها الفردي الأول تحت عنوان «شبق لوني»، وذلك في صالة «كامل» في منطقة المزة بدمشق، وبعد المعرض المميز باكورة أعمال الفنانة التي تسعى إلى خلق فضاء لوني مختلف ومميز يساهم في رسم ملامح هويتها الفنية الخاصة.

ضم المعرض ٢٤ لوحة اعتمدت الفنانة في رسمها على تلامس الألوان الباردة والحرارة، ضمن تكوينات تشكيلية هندسية تستند إلى أصول تشريحية مقارنة للشكل الإنساني، تقترب ملامحها من المدرسة التجريدية كما تميزت أعمالها بألوانها الصارخة والمشرقة وعفوية خطوطها وتكويناتها اعتماداً على الانفعال المرتبط باللحظة والشعور، في حالة تعبيرية متقدمة بشكل ملحوظ. ومن جهتها أوضحت الفنانة إيناس أنها اختارت اسم «شبق لوني» لما في الاسم من جدلية، ولارتباطه بالانفعال، أما اللون

فهو ملموس، وبالتالي فجميع الألوان الموجودة على سطح اللوحة هي انفعالات نعيشها كل يوم وتشبه انفعال أي إنسان وليس بالضرورة أن تخص فنان بعينه، مشيرة إلى أن شبق دلالة على اعتراك الألوان مع بعضها وتجاور الألوان الحامية والباردة والمتجاذلة والصارخة لذلك كان مفاجأة وصرخة بتجاور اللون الأصفر مع الأحمر أو العكس.

وعن المعرض قالت إيناس عربي في تصريح خاص بـ «قاسيون»: «إن اللون يخص مشاعر الفنان وتفصيلاته الذاتية فاللون يعكس الحالة النفسية التي تعبر عن الألم والحزن في داخله فعندما يمر الفنان بحزن كبير ينعكس على لوحاته، والفنان يعطي طاقة جمالية ويترجمها من خلال لوحة ويقوم بتحويل الحزن إلى جمال للتخلص منه».

وأشارت عربي إلى أن اللون مهم جداً وهو يمتلك القدرة على الانتقال في إطار اللوحة الواحدة، وقد استخدمت الفنانة الألوان التي تعبر عن السعادة والفرحة مثل البرتقالي والسمراوي والأبيض والأحمر وهي تعكس دافء العواطف والأحاسيس والحنين والطبيعة والأرض،

لافتة إلى أن الفنان لا يرتبط بالمادة، فالتعبير عن الذات والحالات النفسية التي يعيشها من خلال عمل فني راق يجب أن ترتبط بقيمة سامية وهي تلغي الماديات، وقالت عربي: «يكفي أن تلقى لوحاتي إعجاب الجمهور وأن تحاكي أذواق الناس ومشاعرهم وعقولهم». واعتمدت الفنانة على التفاصيل الهندسية في الأشكال والمزيد من الجرأة في طرح الألوان. وتقدم الفنانة إيناس معرضها هدية لابنها «كنان» وابنتها «كندة» وتقول إن ألوان صريحة وواضحة وتحدث عن هذا الاضطراب الذي نعيشه في حياتنا، واسم المعرض أتى من جرأة هذه الألوان، وموضوعها على سطح اللوحة فهنا الألوان على حقيقتها بعيدة عن المزج أما بالنسبة للحظة اللوحة فهي لحظة حقيقية في حياتي تلك اللحظات الجريئة التي تجسدت على سطح اللوحة، فهناك غواية وشهوة وعراك لوني شديد في اللوحة بين الدفء وبرودة الألوان وهذه الشظايا على سطح اللوحة حالات انفعالية نعيشها كل يوم. ■■

